

اصباح المصباح

هذا الكتاب حاشية لشرح العقائد للعلامة التفتازاني قدس الله المحقق
ابو النقيب التونشاري شرح في طبعه وتمثله بمصاري الشاهر
صلاح الدين التونشاري في بلدة قران وفي مطبع دوبراوسكي
سنة ستة عشر وثلثمائة والى خمس ليال بقيت
من فري الحجة اللهم لاسهل الامام علمته سهلا
وانت تجعل الحزن سهلا اذا شئت
اذن بطبعه في ٢٨ ديكابر من سنة ١٨٩٨



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باسم تقدس عن نسبة الاتصال والانصال * باسم اقصى بالاحدية فاقتضت استيلاء
 الاسماء والصفات * باسم تفرّد بالوحدانية وانصف بالواحدية فاقتضت الانصاف باسمائه وصفاته *
 باسم بعزته اقتضى رفع النسبة وبالوحيته فناء العالم وانعدامه * فبحكم عليه بالانصرام والانقطاع
 * اللهم لك العلو والمجد فانت الامر صل وسلم على سيد الرسل الكرام محور الوجوب
 والامكان فله المكانة فوق مكانة الامكان وعلى آله واصحابه الغرر الكرام (اسأله) فيقول
 العبد الفقير الى ربه الغنى ادون عباد الله البلى ابو القتيب التوفيقى تجاوز الله عن ذنبه
 الخلى والحق لا يخفى على من له عيادة الدراية والرواية وعيادة الادراك والاحاطة ان علم
 الكلام من اشرف العلوم الشرعية اذ موضوعه ذات الله تعالى وصفاته وانه اول ما وجب على
 المكلف وانه اساس علم التفسير والحديث والفقه واصوله وبستانها اذ يكون القرآن حجة بتوقيف
 على معرفة الله تعالى وصفاته وعلى صفى الرسول صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وكل منها انما
 يعرف في علم الكلام فكانت اصول الفقه فرع اصول الكلام وان شرح العقائد للعلامة
 التفتازانى من افضل ما صنفت في علم التوحيد والصفات * واجل ما يعتمد عليه بالانتماء والتخصيص
 عند ارباب البصيرة والادراك * اذهو صغير الجرم عظيم العلم انيق الفحوى * فائق
 المعنى * يشتمل على غرر الفرائد ودرر الفوائد قصد بها ايضاح طريق العارفين
 والموحدين * واثبات مسالك السالكين * الى مسلك اهل الحق واليقين * فلخذلنا

(قوله) نقس عن نسبة
الاتصال الخ براءة المطلق
والاستهلاك (قوله) انص
بالاحدية وانص بالواحدية
الاول اشارة الى مرتبة الكبر
ية المغنبة التي فيها استهلاك
الاسماء والصفات بمعنى
هو والثاني اشارة الى
مرتبة ايجاد العالم والاتصاف
بالصفات الزائدة التي
لا هو ولا غير (قوله)

محور الوجوب والاسكان
 صفه سيد الرسل اشارة الى
 مسئلة المعراج فيوم مع ما فرغ
 عليه اعني قوله له المائدة
 فوق مكانة الامكان اي له
 فوق مكانة الامكان مكانة
 الهبة اشارة الى محل البيت
 العرسي كما قيل خالدها بي
 احد * سرية چشم احمد
 * وتحقق الحل سبعتي
 في بحث المعراج اما الشرح
 المجدد فقال الحمد لله
 الطول والسلام على رسوله
 الصديق ذي الدين في
 قوله ذي الطول وان لم يكن
 اشارة الى مقاصد هذا الفن
 لكنه اشارة نفى صفه
 القدرة وفي توصيف سلطان
 الانبياء ذي الدين والحمد
 بد اشارة الى التفتيش
 وان لم يقصده منه على

في وضع تسميته يكون كالشرح لبعض اشاراته الفاتحة في ضمن عباراته الرائقة * وكالكشف لبعض مأمواه مصباح الخواشي من انواره الباهرة فسميته بمصباح المصباح متوكلا على عون فائق الاصباح ولا حول ولا قوة الا بالله ولا نستعين الا بآيه (قوله) بسم الله الخ بضمير كل فاعل ما يجعل التسمية مبدأ له فله ان يقدر في نظم الكلام ما يناسبه في المقام وتقدير المفعول ههنا اي في مقام جعل التسمية مبدأ للفعل اللغوي احسن لان الغرض والمقصود رد المشركون كما توهم اذ مفهوم اللقب لا يدل على الاختصاص وعلى نفى الحكم عما عداه لكن كذب في زيد موجود ولزوم الكفر في قولنا محمد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بل لشرافته في ذاته ولمزيد التوافق ولو جوب التعظيم على انه اي التعظيم من جملة الحالات المقتضية للتقديم واما قوله تعالى بسم الله مجربيا ومرسبها فلن دفع ما ارتكن في الاوهام من ان اجراء السفارين وجر يانها بهبوب الرياح وبالمرساة فويل بسم الله لا بغيره من الهبوب والمرساة اجرائها وارساها كما في قوله تعالى اياك نعبد بتقديم المفعول فالمعنى نخصك بالعبادة ولا نعبد غيرك وقد يوجه الاستعانة به مامصله ان الفعل لا يتم ولا يعتد به شرعا اعتدا اذا شرعيا مالم يصدر باسمه تعالى سواء ريد به نفس الذات المقدس واليه اكثر الموحدين او الذات المحفوظ بجميع الاسماء الحسنى او الذات الذى وجب وجوده وانصت بجميع صفات الكمال واليه العارفون بالوضع واما كان ان المحفوظ في الالة جهة توفق نفس الفعل عليه لقوله عليه السلام كل امرئى بال اى ذى شرف يحث بعنى به ويهتم به شرعا بان لا يكون من سفاسف الامور كليس الفعل وعلوه وغيرهما من الامور التى ليست بصاحب مال لم يبدأ به فيه باسم الله فهو ابتراى يكون ناقصا ناقصا شايعا ساريا في جميع اجزائه وقد يحمل على المصاحبة اى المعبية على نحو التبرك فالمعنى متبركا بسم الله اقرأ او اكتب او ادون او غير ما من الافعال المصطلحة التى تناسب المقام ولا يعارض الخبر المذكور غير كل امرئى بال لا يبدأ به بالحمد لله الخ اذ الابتداء المنصوص فيها اعم من الحقيق وهو الابتداء بما تقدم امام المقصود ولا يسبق عليه شىء ومن الاضافى وهو الابتداء بما تقدم امام المقصود وان سبقه شىء فاذا نظرنا الى عنوان الكتاب العزيز اوالى العمل بالاجماع يحمل حديث البسمله على النوع الاول وحديث الحمدلة على النوع الثانى ونم وجه آخر وهو ان الحديث الاول اصح من الثانى وشرط التعارض هو تساوى الحديثين ومنهم من حمل الابتداء على الملابس وقال يجوز ان يجعل احدهما جزأ ويجعل الآخر قبله بدون الفصل فيكون ان الابتداء ان التلبس بهما وفيه نظر من وجوه وله جواب (قوله) الحمد لله الخ اظهار كمال المحمود وقد يكون بالقول وهو وحيد

اللسان وقد يكون بالفعل وهو الاثبات بالأعمال البدنية وقد يكون بالحال وهو قد يكون بالقلب والروح والسر وذلك القسم الثالث حمد الله تعالى نفسه في المظاهر على تحقيق الشيخ الأكبر قدس سره في فتوحاته (وقد سبق وجهه ايراد التسمية بالتعظيم مع ما فيه من اداء بعض الحقوق الذي قد استقر فيه من انواع النعم والامسان التي من جعلتها التوفيق بمثل هذا المصنيف المحبوب المقبول عند ارباب البصيرة والسكمان واختصاصه تعالى سواء اريد به معناه اللغوي او معناه العرفي او غيرهما من الاحتمالات الستة وسواء عمل اللام على التملك او اللباقاة او الاختصاص بمعنى الارتباط والحصر حقيقى على قاعدة اصل الستة والجماعة وادعائى على قاعدة المعتزلة اذ افعال العباد مخلوق العباد عندهم فترجع الحمد الى العباد على اصولهم تحققة في اصول الفقه ثم الاخبار عن ثبوت جميع الحمد حمد لانه وصف بالجميل على جهة التعظيم فتحسن تكون من الحمد من بهذا المعنى وفي ترك العاطفة عمل بمنص الحديثين واشارة الى التسوية بينهما (قوله) المتوحد بجلال ذاته الخ وفي هذا العنوان اشارة الى ان هذا الكتاب من علم الكلام والى ان مباحث التوحيد والصفات من اعظم مباحث هذا الفن فاذا اشار اول الخطبة الى تعظيم مقاصد الفن تكون الخطبة استهلالية فائقة على سائر الخطب التي لا تدل على تعظيم مقاصد الفن والظاهر انه من قبيل اضافة الصفة الى الموصوفى فله معنى المتوحد بذاته الجلية فقس عليه قوله وكمال صفاته فالمعنى المتوحد بذاته الجلية وصفاته الكاملة والله سبحانه العلامه اذ قد نبه وأشار الى التوحيد في الذات وهو عدم شركة الغير في ذاته الجلية والى التوحيد في الصفات وهو عدم شركة الغير في صفاته الكاملة والى التوحيد في الافعال وهو عدم شركة الغير في افعاله المتقنة ولا يخفى ان صفات الجلال يتضمن تنزيهه البارى سبحانه عما لا يليق وذلك التنزيه انما يحصل بنفى اميات العالم كما سيأتى وتقديم الصفات السلبية على الصفات الثبوتية لدفع التوهم الناشى من قوله الحمد لله على اننا نقول رفع المانع اقدم من اثبات المقتضى واما تقديم الصفات الثبوتية على السلبية فلرعاية توافق الوضع والطبع (قوله) المتقدس في نعوت الجبروت الخ اذا حملت على معناها الاصطلاحي فلاضافة اضافة المسمى الى الاسم واذا حملت على معناها اللغوي فلاضافة اضافة السبب الى المسبب فبراد من النعوت على الاول اصول الصفات الثبوتية واما اثباتها وعلى الثانى براد فروعاتها (وما يخص) هذه الخطبة وما صليا الاشارة الى اول ما يجب على المكلف وهو معرفة الله تعالى كما هو باسمائه وصفاته والايان بهيئته واحدا لا شريك له في ذاته الجلية ولا في صفاته الكاملة ولا في افعاله المتقنة موصوفى بصفة الكمال منزّه عن سماء النقص والزوال والى انه لا سبيل الى معرفته تعالى الا من طريق اسمائه وصفاته فلا يمكن الوصول اليه الا بتدريجة اسمائه وصفاته والكل تحت فلك اسم الذات الذي هو علم على ذات استحقاق الألوهية على اصطلاح المتكلمين وفي تقديم الجلال اشارة الى الحديث النبوى العظمة ان ارى والكبر يا مردائى ولا ينافى هذا قوله تعالى سمعت رحمتى على غضبى اذ الرحمة السابقة هي الرحمة العامة التي من الجلال وذلك لان الصفة الرحمانية الرحمانية اذا استوفت كمالها في الظهور او قاربت اليه تسمى جلالا لقوة ظهور سلطان الجمال (وبهذا) تبين لك ان مفعول الرحمة من الجمال وعمومها من الجلال ثم نسبة الجمال نسبة الفجر الذي هو اول مبادئ طلوع الشمس الى نهاية طلوعها ونسبة الجلال نسبة شروقها ولا يخفى ان ذلك الاشارة من ذلك النجم وذلك الفجر من هذا الاشارة فكانها وصف واحد فلا يرد ما قبل

الأولى ان يذكر بعد قوله بجلال ذاته الجمال لانه مقابل الجلال الذي هو عبارة عن الصفات السلبية عند المتكلمين وعن
 القورية عند الصوفية بخلاف الجمال فانه عبارة عن الصفات الشبوقية عند المتكلمين وعن الصفات اللطيفة عند الصوفية
 فكما انه راجع الى وصفين اى العلم واللفظ كذلك الجلال راجع الى العظمة والافتدال ووجه عدم الورد وظاهر غير خفى
 على من له صحة الميزان وسلامة الاذعان وعلى من له جناح الجمال وجناح الجلال (قوله) والصلوة على نبيه الخ ولا يخفى
 انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا استحق الصلوة بمرتبة النبوة فاستحقاقه بمرتبة الرسالة امرى واطهر
 اذ النبي هو طريق الحق الى الله تعالى ويكون نبوته الهاما او مائما واما الرسول فقد ارسل الى الخلق برسالة جبرائيل
 عليه السلام اليه شفاهما وعيانا فكل رسول نبي وليس كل نبي رسول وغير خفى ان هذه الجملة اخبار بصورة معطوفة
 على جملة الحمدلة وانشائية طلبية معنى فاعنى اللهم عظمه في الدنيا باعلاء ذكره واظهار معجزاته وابقائه شريعته
 الى يوم القيام وفي العقبى بعموم شفاعة ووجه استحقاقه انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هو المبعوث من عند الله تعالى
 علينا رحمة للعالمين فجميع النعم والفيضات الالهية الواصلة اليها انما يصل بواسطته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 فينبغى للعاقل ان يستعين في كل اموره وجميع شئوناته وحالاته بجناب الحق سبحانه ويسأله افاضة مطالبه ومقاصده
 بتوسط اشرف اصحاب الوحي واعظمهم رتبة وارفعهم مرتبة وهو نبينا محمد البليغ في كونه محمودا اداء لبعض حقوقه
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وامثالا لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما على ان العلة الفاعلية فيه
 انعكاس الانوار وانجاح البقية فالثمرة والفائدة راجعة الى المصلى كما في التسبيح (وبهذا) تبين لك وجه التوسل
 بالال واصحاب السكرام اذ كلها كانت الملازمة والمناسبة او غروا كمال كان امر الافاضة والاستفاضة اكثر واتم (قوله)
 الموعيد بساطع حجة الخ اضافة الساطع اضافة الصفة الى الموصوف اى الموعيد بالتحجج الساطعة الظاهرة في الدلالة على
 صدق دعوى النبوة وكذا قوله واوضح بيناته اضافة الصفة الى الموصوف والمراد ووضح افادتها النصدق في دعوى
 النبوة يقال حجة ساطعة وبينة واضحة اغتلفوا في مرجع الضمير وقام التمدح بقضى الرجوع الى الله تعالى اذ هو اظهر في
 اظهار شرف مرتبة نبيته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على سائر الانبياء بخلاف الانصراف الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 لان حجة كل شخص موعدة له فلا يبعد تخصيص التأييد بالساطعة اظهار الشرف والتمدح مالم يجعل من قبيل اضافة
 الصفة الى الموصوف (وبهذا) تبين وجه التصرف في صدر الحاشية وارادة ادلة النبوة من الحجج دون ادلة الألوهية
 لا ينافي الأولوية التي افادها الفاضل الخبالي على ان الجمع المعرف بالاضافة للاستفراق فكل ما هو حجة الله موعيد
 للنبي عليه السلام ويتعكس الى قولنا كلما ليس بموعيد له عليه السلام فهو ليس بحجة الله تعالى وغير خفى ان آيات
 سائر الانبياء لم تظهر في يده صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فليست بموعيد له وليست بحجج الله تعالى فيكون
 آية نبينا عليه السلام اعظم من آيات سائر الانبياء عليهم السلام فتأمل حتى يتضح لك حقيقة المقام واظهار شرفه
 عليه السلام (قوله) فان مبنى علم الشرائع والاحكام الخ (توضيح) المقام ان العلوم الشرعية اى التفسير والحديث
 والفقه واصوله موقوفة على علم التوحيد والصفات اما توقيف التفسير فلانه انما يبحث فيه من احوال كلام الله تعالى

من حيث دلالاته على مراد الله تعالى بحسب الطاقة البشرية وغير غنى ان ذلك البحث والكشف سواء كان بالدراسة
او بالرواية موقوف على معرفة موضوعه وهو القرآن اى الكلام العربى المنزل على سيد الرسل الكرام صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم المنقول قوتراً وعلى معرفة الله تعالى وصفاته فكان علم الكلام مبنى على التفسير الذى غايته معرفة
الاحكام الشرعية اعتقادية كانت او عملية واما قوفى علم الحديث فلانه انما يبحث فيه عن احوال النبي وافعاله وافواله
من حيث الاسناد او من حيث دلالة تلك الاحوال والافوال والافعال على مراده صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهذا
البحث يتوقف على العلم بالعرفايد الدينية وعلى ثبوت الارسل وعلى البحث عن احوال المعجزة وعلى انبائها (واما
توقف اصول الفقه فلانه انما يبحث فيه عن احوال الادلة السمعية وهى الكتاب والسنة والاجماع والقياس من حيث
دلائلها على الاحكام فتلك الادلة راجعة الى الكلام وبهذا تبين لك وجه توقف الفقه على الكلام ايضا اذ توقف الاصل
يقتضى توقف الفرع (قوله) واسلم قواعد عقايد الاسلام الخ ترقى في مدح الكلام الذى هو اساس اساس عقايد
الاسلام اى المسائل التى يقصد بها نفس الاعتقاد كقولنا الله حى عالم مرشد بجميع الكائنات قادر على جميع الممكنات
سميع بصير متكلم اى موصوف بصفة الكلام (ووجه) الترقى ان اساس عقايد الاسلام واصل المسائل الاعتقادية
هو الكتاب والسنة وقد سبق انهما موقوفان على الكلام فكان اساس اساس عقايد الاسلام نعم قد استبعد من ليس
ش قلبه استحكام الاحكام واستقرار قواعد عقايد الاسلام (ولا يخفى) ان هذا الاستبعاد انما نشأ من عدم رسوخ الايمان
في قلبه ومن قلة الممارسة بقواعد عقايد الاسلام ومن فرط التقليد بما كتب في كتب الروافض كما هو دأبه في جميع
مؤلفاته (قوله) الموسوم بالكلام الخ صفة علم التوحيد الذى هو خير ان قال المولى عبد الحكيم قوله الموسوم
بالكلام صفة موضحة لقوله علم التوحيد والصفات بمنزلة عطى البيان كما يقال جامع ابوحنس الموسوم بعمير وام
يقول هو علم الكلام الموسوم بعلم التوحيد والصفات مع ان النسبة اليهما سواسية رعاية لما اشتهر بين المتأخرين
فيل هو العلم بالعقايد الدينية عن الادلة اليقينية واليه العلامة في شرح المقاصد وقد يفسر بانه علم يعنى فيه المسائل
الاعتقادية المتعلقة بتوحيد الواجب وصفاته (وفيه) اشارة الى ان موضوعه هو ذات الله تعالى وصفاته ورد على
المعتزلة ومن يحدوحدوهم اذ معناه علم يحصل فيه توحيد البارى بمعنى نفى الشريك في ذاته وصفاته الكاملة
وفي افعاله ايضا وغير غنى عند كل تقى وركى ان كلام المعتزلة هو علم يحصل فيه توحيد البارى فقط (وبهذا) تبين لك
وجه الرد عليهم من الطريقين الاول باعتبار اثبات الصفات والثاني باعتبار التوحيد في الافعال فاندفع ما الورده المولى
عبد الحكيم وماتخص كلام الشرح ان الكلام اساس لجميع العلوم الشرعية (وقد) سبق تحقيقه بما لا مزيد عليه
فتذكر وتشكر (قوله) المنجى عن غياهب الشكوك والادهام الخ صفة الكلام يعنى ان غايته هى السعادة
الابدية والنجاة عن ظلمات الادهام وعن الشكوك الواردة من طرف المعاندين الذين تشبهوا بالآيات والاحاديث في
ترويج عقايدهم الفاسدة اذ الكلام ما يعيد الاقتدار على اثبات العقايد الدينية وايراد الحجج الشرعية والعقلية ودفع
الشبهة الواردة بتحقيق مناط الحكم في الآيات والاحاديث الشريفة فهو اساس جميع العلوم وبه يحصل النجاة عن

ظلمات الاوهام ويمكن تأييد هذا الكلام بما افاده الشيخ الاكبر حيث قال اجناس العلوم كثيرة ولكل جنس من هذه
 العلوم فصول والذي يحتاج من هذه الفصول ومن فصول هذه الاجناس فصلان فصل يدخل تحت جنس النظر وهو
 علم الكلام ونوع آخر يدخل تحت جنس الخبر والعلوم الداخلة تحت هذين النوعين الذي يحتاج اليهما في تحصيل
 السعادة الابدية ثمانية واجبة الاختصاص لكل من طلب نجاة نفسه فقد جعل علم الكلام من العلوم التي يحتاج اليها في
 تحصيل السعادة الابدية ومن مقولة العلوم الداخلة تحت النظر في معرفة الله تعالى وقد انعقد الاجماع على وجوب النظر في معرفة
 الله تعالى فمن تأمل فيما علقناه لا يشك في وجوب تحصيل علم الكلام ومن دفع عن نفسه النوم حين قرأ شرح السامي
 وتأمل في تنابع تسويده الاوراق العديدة في ذم الكلام ثم تأمل فيما نقله من الروافض في تعريف اهل الحق ثم تأمل
 فيما نقله من كتب التواريخ مع ظن تشريح عبارة المتن او تأمل في اغلاطه العشرة عند قول المصنف به وله صفات
 ازلية او تأمل في قوله عمدة اصحابه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هو على رضى الله تعالى عنه او تأمل في قوله ثم كل من
 حديث المنزلة والموالة محكم في اعطاء الافضلية لا يحتمل التأويل بخلاف ما ورد في ابي بكر وعمر رضى الله عنهما حق التأمل
 ثم طالع كتابي هذا الصباح المصباح حق المطالعة يحكم مكملاً صحيحاً بان شرحه بعيد عن مقاصد عقائد النسبي وعاجز عن
 اخذ مراده وغير مربوط بعبارة المتن لاشرها ولا جرحاً وبحكم ايضاً بالتدافع بين اسمه ومسماه (قوله) اعلم ان
 الاحكام الشرعية منها ما يتعلق بكيفية العمل الخ (اقول) هذا شروع الى تحقيق ما افاده أولاً بقوله وبعد فان مبنى
 علم الشرايع والاحكام واساس قواعد عقائد الاسلام هو علم الكلام فله سبحانه وتعالى در الشرح التعرير حيث
 حقق المسئلة بدليل آخر ودققها بحيث لا تقوم حولها شبهة كما لا يخفى (قوله) ومنها ما يتعلق بالاعتقاد (الخ)
 اي من الاحكام الشرعية المأخوذة من الشرع ما يتعلق بنفس الاعتقاد اي ربط القلب بجميع المعتقدات من جهة
 الكليات المطلقة كعقد القلب وربطه بالذات الالهية والصفات الكمالية وتقديس الذات عن الجسمية وعن لوازمها
 كما اشرنا اليه في صدر الكتاب وشمول العلم واحاطة القدرة وتعلق الارادة بجميع الكائنات وغيرها وتلك الاحكام
 المتعلقة بنفس الاعتقاد دون كيفية العمل تسمى اصلية لانها مبنى علم الشرائع والاحكام كما ان الاحكام المتعلقة بكيفية
 العمل تسمى فرعية لانها فرعها ثبوتاً واعتقاداً اذ العمل بدون الاعتقاد الصحيح ليس بصحيح وغير خفي ان فرعية
 الاحكام العملية وكونها موقوفة على الاعتقاد الصحيح الذي عليه اهل السنة والجماعة تدل على ان امامة صاحب السراب
 ومن بعده ومنه من امرابه ليست بصحيحة بشهادة مؤلفاته وسببته في البيان في هذا الكتاب ايضاً في المواضع اللاحقة
 فانظر (قوله) والعلم المتعلق بالاولى الخ اي التصديق المتعلق بالاحكام الشرعية المتعلقة بكيفية العمل يسمى
 علم الشرايع اي الدقة والاحكام المعلومة المكتسبة عن ادلتها التفضيلية فطلق الاحكام تفسيرى وقد يراد بالعلوم
 المدونة نفس المسائل كما قبل حقيقة كل علم مسائله وقد يراد بالملكة اي السكينة الراسخة الحاصلة من تكرار تلك المسائل
 والاطهر ان تعلق الاحكام بعلوم بالعلم وتحقيق التعلق مع البسط مشروح في الحواشي المعمولة ثم الاحتمالات
 العقلية في الحكم ستة اوسبعة قد يراد به ان النسبة واقعة اولست بواقعة وقد يراد به ادراك وقوع النسبة أولاً

وقوعها وقد يراد به نفس النسبة المحكومة وقد يراد به نفس المحمول وقد يراد به نفس القضية وقد يراد به نفس
 احراك النسبة وقد يراد به خطاب الله تعالى او ما ثبت بهذا الخطاب الارلى كالوجوب والاباحة ونحوهما ويجوز
 تعلقه بالمعومات على انها حاضرة عنده تعالى باعتبار الوجود الدهرى او مخاطبة على تقدير وجودها لاحال عدمها
 فاذا اردنا النسبة القائمة بالخبرة جاز حملها في قوله والعلم المتعلق بالاولى يسمى علم الشرايع والاحكام وبالثانية علم
 التوحيد والصفات على كل واحد من المعاني الثلاثة للعلم اعنى نفس المسائل او التصديقات بها او الملكية الحاصلة
 عنهادون تعالى وتلكى بخلاف الاحتمالات الباقية فانها تحتاج الى التكللى ومن اراد تحقيق التوجيه فعليه مطالعة
 حواشى الخيالى فتعلم تجده (قوله) لما انها لا تستفاد الا من جهة الشرع انعم الماء موصولة والصلة مخدوفة اى لما
 ثبت من انها التصديقات المتعلقة بالاحكام الشرعية المتعلقة بكيفية العمل لا تستفاد ولا تترك الا بالشرع بخلاف الثانية
 اذ منها اى من الاحكام الشرعية المتعلقة بنفس الاعتقاد ما يستقل العقل ويكفى في اثباته كوجود البارى تعالى
 ووحدته سبحانه ونحوهما من المسائل الاعتقادية الثابتة بالادلة الكلامية الكافية في الافادة (واما وجوب التطبيق
 بالشرع واخذها منه فمن حيث الاعتداد والفرق بين التوقى الذاتى وبين التوقى الاعتدالى غير عفى (قوله)
 وقد كانت الاوائل من الصحابة والتابعين انهم جواب مع الاشارة الى السوءال يتوجه الى قوله مبنى علم الشرايع والاحكام
 واساس قواعد عقايد الاسلام هو علم الكلام ما حصله انه لم يكن في عهد النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولا
 في عهد الصحابة والتابعين وكفى اهلوا ما هو مبنى علم الشرايع والاحكام وما هو اساس قواعد عقايد الاسلام
 ولو كان له شرى وعاقبة حميدة لما اهلوه وتخصيص الجواب ان المدون بالفتح موجود في زمانهم على طريق الاجمال
 اذ القرآن مشحون بالبحث عن المبدء والمعاد (واما افعال التدوين المتعارى بترتيب الابواب والفصول وايراد
 الادلة مع الايضاح ورد شبهة المصوم في غير القرون فوجهه ظاهر مشروح في الشرح تفصيله في المصباح (قوله)
 الى ان عدت الفتن بين المسلمين الخ (اقول) من تأمل في هذه الغاية اى غاية الاستفتاء عن تدوين العلمين
 وتلك الغاية هى حدوث الفتنة والابتلاء والامتحان كما في زمان هارون الرشيد لا يعترض بتأليف الامام الاعظم ربه
 الفقه الاكبر اذ الاستفتاء ليس بمطلق بل مقيد بحدوث الفتنة وتوضيح حدوثها في تاريخ العلامة ابن الاثير الجزرى
 وكذا غلبة البقى على ائمة الدين مثل خروج يزيد بن معاوية على امير المؤمنين حضرت على كرم الله وجهه
 مشروحة في الكتاب المرقوم وفي كتاب نور العين ايضا فصلاتها في تحفة الاحبة في رد التوفية فراجع وفي مصباح
 الحواشى فاذا مست الحاجة الى تدوين العلمين بعد حدوث الفتنة في زمان التابعين وظهور الحوادث القادرة
 والبدع الشنيعة فاحتيجنا الى هذه التأليفات لا بطل التأليفات القادمة في العقائد الاسلامية امرى واشد واحق
 فتعلم تجده (قوله) فاستغلوا بالنظر والاستدلال والاجتهاد الخ اى اذا كان حدوث الفتنة وتكثر الحوادث والوقائع
 باعثة لتدوين العلمين فاستغلوا بالنظر والاستدلال والاستنباط والاجتهاد فلا بد من تدوين علم الكلام والفقه مع
 تمهيد القواعد والاصول وقرئب الابواب والفصول وتكثير المسائل مع بسط الادلة وايراد شبهة المبتدعين مع

تحقيق الاجوبة فقولہ بالنظر والاستدلال سواء كان من العلة الى المعلول كما في الاستدلال اللمى او من المعلول الى العلة
كما في الاستدلال الاتى ناظر الى علم الكلام وقوله والاجتهاد والاستنباط ناظر الى علم الفقه والضمير في فاشتغلوا
راجع الى المتكلمين والفقه الكرام وغير غنى ان المطالب النظرية انما تحصل بالحركة من المطلوب
الى المبادئ المناسبة له وبالحركة من المبادئ الى المطلوب الذى هو مجهول من وجهه ومعلوم من وجهه فالحركة الاولى منس
والثانية فصل وسيأتى اننا لانعنى بالتكلمين الا الذين حصلوا المطالب الكسبية بالنظر والاستدلال مع التطبيق بالشرعية
ومع تنقيح المناط اى مناط الاحكام فى الاحاديث وآيات القرآن وهذا هو معنى كفاية القرآن فاذا كان مذكرا فى الشرح
سبب الاشتغال بالكلام فما عصبان المتكلمين الذين عرفناهم فقس ندوين العامين على جمع القرآن بين الدفتين بالعلة
المشتركة بينهما وهى الاختلاف فى القرآنية وقد صرح انه اى الاختلاف المذكور قد اوجب الجمع فشرعوا له فى عمده افضل الخليفة
مولانا الصديق الاكبر رضى الله تعالى عنه وتم الجمع فى عهد المستحق للخلافة مولانا حضرت عثمان رضى الله تعالى
عنهم مع انه لم يكن مكتوبا ولا مجموعا فى عهده صلى الله تعالى عليه وآله وسلم (قوله) وسموا ما يفيد معرفة الاحكام
العملية عن ادلتها التفصيلية بالفقه الخ وقد يراد به ملكة الاستنباط الصحيح من الكتاب والسنة والقياس واجماع
الامة اى الحالة البسيطة التى هى مبداء التفاصيل واليه صدر الشريعة وقد يراد به القوة الحاصلة من ممارسة
العلوم الشرعية ويمكن حمل ما يفيد معرفة الاحكام العملية عليهما اما على الاول فظاهر واما على الثانى فلان تلك القوة
لها مدخل فى حصول مرتبة الاجتهاد فهى ما يفيد المجتهد معرفة الاحكام العملية عن ادلتها التفصيلية ومن هذا الحمل
قد يتنزع وجه اندفاع اتحاد المفيد مع المفاد فانترع وتأسل حتى يتضح لك وجه التعلق بسمو وقس عليه تعري
اصول الفقه فهو علم يفيد معرفة احوال الادلة السمعية فى افادتها الاحكام الشرعية فكما ان المبحوث عنه فى فن
الاصول كيفية الافادة كذلك فى الفقه كيفية العمل (قوله) لان عنوان مباحثه كان قولهم الكلام فى كذا وكذا الخ
اقول هذا وجه تسمية ما يفيد معرفة العقائد عن ادلتها باسم الكلام ولم يتعرض لوجه تسمية الفقه اذا المقصود بالذات
هو تبيان علم الكلام ثم القول المركب من حيث احتماله الصدق او الكذب يسمى قضية وباعتبار السؤال عنه واقامة
البرهان عليه واثباته بالبرهان يسمى مسألة وباعتبار وقوع البحث فيه يسمى مبحثا فالكل متحد بالذات وقد يراد
بالعنوان معنى الاول فالمعنى لان اول مباحثه كان قولهم الخ اى اول مباحث الكتب الموءلفة القديمة هكذا ثم
غير هذا العنوان وبقي الاسم كما كان (قوله) كالمناطق للفلسفة الخ يعنى كما ان المنطق يورث ويفيد قدرة على
النطق فى تحقيق الفلسفة والحكمة فسموا ما يفيد قدرة على النطق وما يفيد العصمة عن الخطاء فى الفكر باسم المنطق
لظهور القوة النطقية به فكذلك المتكلمون سمو العلم الباحث عن الواجب وعن صفاته وعن الممكن وعن اقسامه
باسم الكلام لظهور قوة التكلم به فى تحقيق المسائل الاعتقادية والعملية والزام الخصم باقامة الحجج عليه وليس المراد
بالالزام محض الجدل مع الفرق الضالة كالمعتزلة والشيعة كما توهم وبكى من يحنو وحنوهم بل المراد انهم لما تشبهوا
بالآيات القرآنية والاحاديث النبوية فى ترويج عقائدهم الفاسدة اجاب المتكلمون عما اوردها بتحقيق مناط

الأحكام ويتدقيق مدارها وهذا معنى الالتزام اذ به يحصل دفع ملامعاتهم بالآيات والاحاديث الشريفة كما هو
دأبهم ودأب من يحدوحدوهم (قوله) ولانه أول ما يجب من العلوم الخ اذ الواجب على كل عاقل بالغ مكلف معرفة
الصانع ومعرفة صفاته وسائر العقائد الدينية وتلك المعرفة انما يعلم بالكلام اختلفوا في قوله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم طلب العلم فريضة على كل مسلم فمنهم من حمله على الفقه ومنهم من حمله على التفسير
ومنهم من حمله على الحديث والتحقيق يقتضى حمله على الكلام اذ الواجب عليه أولا هو الاعتقاد بان
للعالم صانعا واحدا قادرا مريدا بجميع الكائنات ثم الصلوة الخمس والصوم والزكاة والحج وغير ذلك من ضروريات
الدين فكلن الكلام أول ما يجب على المكلف فيجب أولا تصحيح الاعتقاد على وفق الكتاب ثم يجب ما هو فرعه من
سائر العلوم فالطلق على ما يفيد معرفة العقائد عن ادلتها اسم الكلام كذلك اى باعتبار وجوده أولا ثم خص
به تمييزا بين ما يجب أولا وبين ما يجب ثانيا (قول) ولانه انما يتحقق بالمباشرة وادارة الكلام من الجانبين الج ويمكن
تأييد هذا الوجه بان الامام الاعظم ره قد صنف الكلام بعد تحقق المخالفين كما اشار اليه قول الشارح النجيري الى ان
حدثت الفتن الخ فلا يمكن تحققة الابدع المباشرة وادارة الكلام من الجانبين وبهذا تبين لك وجه غلط الفلسفات
في الكلام على ان الرد عليهم لا يمكن بدونه ولانه لما كثر فيه المخالفون دون غيره من سائر العلوم سمي بالكلام
(قوله) ولانه كان اشد العلوم تأثيرا في القلوب الخ وذلك لان مبناه هو الادلة العقلية القطعية واكثرها موعودة
بالادلة السبعة وله تأثير في الفرق بين الحق والباطل وبين الحسن والقبح وفي اظهار ما خفى من معاني آيات القرآن
والاحاديث الشريفة ايضا (قول) وهم سمو انفسهم اصحاب العدل والتوحيد الخ اعلم ان المعتزلة لما اوجبوا على
الله تعالى ثواب المطيع وعقاب العاص ونفوعه خلق الافعال القبيحة وارادتها وزعموا ان صفاته تعالى عين ذاته ولا
يفتقر في ذاته الى صفات قديمة سمو انفسهم اصحاب العدل والتوحيد وقالوا نحن نعتقد بان الله تعالى عادل
لا يفعل قبيحا وليس له صفات قديمة والأيلزم تعدد القدماء فنحن اصحاب التوحيد ونشأوا باذيال الفلاسفة في كثير
من اصول كلامهم وشاع مذهبهم فيما بين الناس الى ان قال الشيخ ابوالحسن الاشعري لاستاذة على الجبائي ما تقول
في ذائفة احوه في بيت الجبائي وتخير دون الاقتدار على التكلم وترك الشيخ ابوالحسن الاشعري مذهب اى مذهب
استاذة الجبائي ولما اراد الله تعالى ظهور الحق وغلبة اهل السنة والجماعة اشتغل هو والشيخ ابوالمنصور الماتريدي
بابطال رأى المعتزلة والشعبة وانبات ماورد به السنة ومضى عليه الجماعة اى الصحابة فلماذا سمي هو والشيخ
ابو المنصور الماتريدي باسم اهل السنة والجماعة وهذا الاسم اخص من اهل القبلة لانه شاملة للشعبة والمعتزلة
ثم وجه ادخال الماتريدي في ضمير الجمع النسي في سمو اللعنة المشتركة وهى حفظ السنة ومضى عليه الجماعة اوهى
الاشتغال بابطال مذهب المعتزلة واختيار ماورد به السنة (قوله) ثم لما نقلت الفلاسفة الى العربية الخ اى الحكمة
المباشرة عن احوال الموجودات الخارجية على ما هي عليه بحسب الطاقة البشرية من اللغة اليونانية التى دون بها
ارسطو ونقلها الفارابي الى العربية وبهذا تبين لك وجه تسمية ارسطو باسم المعلم الاول ووجه تسمية الفارابي بالمعلم

اثنى (قوله) فخلطوا بالكلام كثير من الفلسفة الح الظاهر انه تفريع على جوابه اعنى به قوله ما هو الرد على
 افلاسة (قوله) حتى كاد لا تميز عن الفلسفة لولا استعماله على السمعية الح اى حتى قرب الكلام لا يميز عن
 الحكمة بسبب ادراجهم معظم الطبيعية اى بسبب ملط السمعة عن حقايق الممكنات والحبس عن الاهليات بولا
 استعمال الكلام على السمعية قيل المراد بالسمعية احوال المروخ وقد مراد بها الادلة السمعية من القرآن والسنة
 والقياس واجماع الامة ووجه اشارة الى ان تمايز العلوم قد يكون بالادلة اى على المطالعة الثانية فامتثل للحكمة باعتدال
 ان مسائلها انما تثبت بحكم العقل لا بقصد تطبيق ادلتها او بنفس اثباتها بالشرعة بخلاف مسائل الكلام وادلتها فانها
 واحدة التطبيق بالشرعة (قوله) وبالحيلة هو اشرف العلوم الح اى سواء كل الكلام كلام انقد ماء وهو ما يقيد
 معرفة العقائد ندون خلط الفلسفة او كلام المتأخرين وهو ما يفيد معرفة العقائد مع ملط الفلسفة اى الكلام المختلط بالفلسفة
 سواء كانت المسائل الفلسفية جبراً أمناه لا اشرف العلوم على انه اساس الاحكام الشرعية وغايته البجاة من عذاب
 النار وبراينه مؤيدة بالادلة السمعية (قوله) وما نقل عن بعض السلف الح هو جواب سؤال يتوجه على قوله
 وبالحيلة هو اشرف العلوم حاصل انه قد نقل عن الامام الشافعى والامام مالك وعن اهل الحديث الطعن فيه وامع عن
 تحصيله فيما حاصل منه من تعصيل اشرف العلوم وعن اساس المشروعات حاصل عنه بقوله انما هو للتعصب في الدين
 والعاصر عن تحصيل اليقين الح حاصل ان المنع المذكور محمول على امتعصب في الدين يريد ان يكفر صاحبه
 في امباعدة ومن اراد ان يكفر صاحبه في المظاهرة والمباحثة فقد كفر قبل ان يكفر صاحبه او محمول على مقاصر عن
 تحصيل اليقين لم يعرف بينه وبين الظن ولم يعلم كيفية اثبات المطلوب او محمول على الكلام المشعور بالادلة
 المرجوحة وبالسؤال القادة في اعتقاد اهل الحق امقولة عن كتب الشيعة الامامية كالشرح التسمى باسم الحكمة
 الناعة التى قد وضعها لعل انقول القادة ومذهب اهل الحق واعرض عن نقل الاجوبة الدافعة المخصوصة
 من اهل السنة والجماعة كما سبأنى وغيره الح ان هذا المنع صحيح بل واجب اذ الطلبة يقعون بمطالعة الشرح المرفوع
 في الخجل المركب لانه مشتمل على المعاطة وابواب البصرة وان سماه باسم الحكمة الناعة وستطلع على تفصيل هذا
 فيما بأتى بعد هذا على اننا نقول نحن نرجح مذهب اهل الامام الاعظم على مذهب اهل الامام مالك والامام الشافعى
 رحمهم الله تعالى رحمة واسعة (قوله) ثم لما كان من الكلام على الاستدلال بوجود المحذات على وجود الصانع
الح اعلم ان اسطر في معرفة الله وصفاته واجب بالمتبوص القاطعة وطريق النظر في تلك المعرفة اما اى وهو الاستدلال
 بوجود المصنوع على وجود الصانع اولى وهو عكس القسم الاول ولما كان الطريق الاول طريق ارباب النظر
 والاستدلال وانه طريق ارباب الدوى والكشف حكم بان من الكلام على الاستدلال بوجود المحذات
 (توصيح) المقام ان الاستدلال (اما بالكل ابدان وهو كون الذات بحيث لا يقتضى الوجود ولا عدم اى عدم
 اقتضاء الذات الوجود والعدم) واما بالكل الصفات وهو كون الوجود وانعدم بحيث لا يقتضيان اترتب طهما
 لذات واما بالحدوث الذات وهو كون الذات مسبوقه بالعدم بمعنى رفع الذات (واما بالحدوث الصفة وهو كون

الوجود مسبوفا بالعدم بمعنى جمع الوجود والافسام أربعة وبما كان أكثر التقدّمات في
مسلك الحدوث أسهل وأعلى من مسلك الإمكان اذ سلب الافتضاء سواء كان ذلك من الذات
أو من الصفة لا يوجب انحفاظ النسبة فلا بد من ابطال الأولوية الذاتية بخلاف مسلك
الحدوث اذ تجويز الرجحان الذاتي مع حفظ الحدوث مكابرة امتزاجه على مسلك
الإمكان على انه فرق بين مطلب الصانع وبين مطلب الواجب بحفظ الاثر والاصطلاح
وأما تجويز استناد نبت حدوثه من الاعمال والاعراض الى عقل من العنود العسرة
والى الاتصالات الكوكبية او الى الحركة السرمدية الارملة كما هو من شئ بارئ
الفلاسفة في جميع مؤلفاته فمرة احتار الحدوث الذاتي ومرة احتار الحدوث الدهري
كشيخ غير بالغ فقرة تحس اياه الفلاسفة وفترة تحس اياه السيد الناصر ومن انتقل
باعتبار السنة والجماعة كالفرار من الاستد مع الاعتراض عليهم فقري به لا يرد عليهم عند
اهل التقى وهو الارال في الفرح واسرور كمن حج البيت لرام في سائق الدهور
فهو مع ما فيه من المنة قصات والاعلاط وفي الصفات محوّر ثم يقع على ذلك دليل
بل هو قائم على نقيضه على ما أتى بيانه بعد هذا فانتظر (قوله) ثم منها الى سائر السمعيات
الح اى ثم ينتهى البحث او ثم الانتقال من وجود المحدثات بعد اثبات الصانع وتوحيده
وصفاته الى سائر اسمعيات التى لا يستقل العقل في اثباتها ولا يدرك لولا احوال الشارع
بها على هذا الوجه سابقا لثابتها ثم ينتهى البحث من وجود الصانع وتوحيده وصفاته الى سائر
اسمعيات كاسؤال والحساب وكاموال الحس من اعادة الروح في الاجسام وغير ذلك من
اموال القامة لكان المظهر واولى ايضا (قوله) ناسب تصدير الكتاب بالتمهيد على
وجود ما ساعد الح ضرورة تقديم المقدمة على المقصود الا على هذا ناسب له ان
يقول بحجب تصدير الكتاب بدله فبوجه ناسب بوجده دونه استوسل بذلك الى معرفة ما هو
المقصود الاهم اذ الوسيلة لا بد من ان تكون متقدمة على ما هو المقصود لا متتبع الوصول
ايه مدونه لا بد من تقدمها كتنظيم اظهاره على الصلوة الا ان البحث عن وجود
المحدثات سواء كان الوجود متناهيا او رابطا لما كان مقدما طبعا وذلك رعاية الموافقة
بين اوضاعه واطمع دون وجوده الرعاية منها غير بقوله ناسب وايضا كان اى سواء
عبر بيدا او بذا لا ستره ولا حقه في استدع ما يتراعى وروده ههنا وههنا نفسى ان يصدر
الكتاب به هو المقصود الاهم وهو وجوده نصابه وتوحيده وصفاته وافعاله وسائر اسمعيات

(قوله) أي الأشاعرة

والأشاعرية آه ويمكن اثبات انطباق تعريبي النامية على الأشاعرة وإنما تريد به شهادة سيئ عارضة المشرع حب افتتح أولاً بالتشبيه على ثبوت الخفايق ثم عدوت العالم ثم ثبوت لصانع فذلك الترتيب يدل على أن مراده من أهل الحق ومن الفرفة النامية هم الذين حصلوا العقائد الدينية بالنظر والاستدلال على وفق الشريعة مع التزام دوام الاعتقاد بما روي عن النبي وعن أصحابه صلى الله عليه وسلم على ما عرفهم صلى الله تعالى عليه وسلم حيث قال هم على ما أنا عليه وأصحابي والنكتة في التعبير بالجملية الاسمية هي استدوام المذكور عليك استخراج القياس بالشكل الأول هكذا المتكلمون أي الأشاعرة والأشاعرية هم أهل السنة والجماعة والفرقة الناجية لأنهم يعتقدون بما روي عن النبي عليه السلام وأصحابه بخلاف السبعة الأسماء لأنهم يعتقدون بما روي عن أئمتهم وهذه انهم لك وجه ارادة الاشاعرة والأشاعرية من مطلق المتكلمين في عرف أهل السنة والجماعة منه عفى عنه

أي المسائل السبعة الكلامية (قال) المصنف رحمه الله تعالى قال أهل الحق (أح) (أول) لا بد من تفسير المصنف اليه ههنا أولاً حتى يتضح عليه انصاف في الخارج وبمثل غيره من الخارج اعتباراً تاماً فمن ثم فسره الشارح التعريبي حيث قال وهو الحكم المطابق لما وقع أي اللوح المحفوظ على ما ذهب اليه المشرعون وما أهلهم فهم أهل السنة والجماعة أي الأشاعرة والماتريدية بشهادة المصنف اليه على ما فسره لشارح ومنهم المصنف ورواه السالك مسلك النظر والاستدلال في معرفة أنه تعالى وصفاته بشهادة عنوان كتابه وأحمد انصافاً في تعريبي أهل الحق والفرقة الناجية قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هم على ما أنا عليه وأصحابي الحديث وغيره في أن قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأصحابي عطى على قوله أنا عليه فألمعني وأصحابي على هذا الاعتقاد الحق يؤيده قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم فالحديث السابق كما يحدد الفرقة الناجية كذلك يدل على أن الأصحاب أكرام متبوع الفرقة الناجية في الإرشاد والدلالة على الاعتقاد الصحيح كل منهما مفهوم من منظوم الحديث ومن غفل عن هذه المكتة قال بفرقة الناجية الصحابة والتابعون وأئمة أتبعوهم بأمران وهم الخنفية فلم يعرف هذا القائل بين التاسع وبين المتبوع وشقان ما بينهما وساء في الكلام عليه أيضاً ومن أراد أن يكون محمداً على رأس أمّة الآتية وقصد دس علوم العلامة ورام إدراج اشبعة الاسمية في الفرقة الناجية كما جزم به في الوفاة اعرض عما أفاده الشارح التعريبي كما ينبغي في تشریح المقام وتخصي لنقل العبارة التي هي متعلّصة بالمقام حيث قال أي الذين يدعون بامانة وتقرر عند أنه من الدين ولا رموته وأصله المتقرر الذي لا يسوع أكره من الأعداء الثابتة إلى أن قال وقال الله تعالى أولم يكن لهم أنا أنزنا عليك الكتاب يتلى عليهم إن في ذلك لرحمة وذكرى لقوم يؤمنون وقال الله جل ذكره اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء ولذي يتوهم أن نبوته يتوهم على وجوده أشار على وعلمه وقدرته طوا انعكس الأمر في الدور ساقط فإن النظر في أحوال النبي ومعاملاته وانحسب عن مكانته بوجب اعلم الضروري بصدقه فيما نقله ونحضره عن الله تعالى إلى آخر ما نقله من انما لا عنات التي لا مدخل ولا دخل بها في هذا المقام فانظروا إلى شيخ غير نابع قد أخذ الله تعالى عنه العقل السليم والفقه المستقيم محرم من بركات سلوكه انصافاً المستقيم قد اعرض عما

كفه العلامة من الصواب حامدا * وسعى في ترويح الأغلاط من المنكر جامدا (وعلم) أما ولا فلا قوله أي
الذين مدبتون بمائمت عند الله من الذين مع ما كتب في السطر التاسع من الصفحة الخامسة لادخال الشبهة
الامامية ومن يحدوهم من الظاهرية تقلد فاعش كتقليد الاعمى * لا يجوز عند اصحاب النى * الا لا يكتفى
بمجرد التثبت بآيات القرآن في معيار الحق بل الظاهرية بخروج من الدين كخروج السهم من الرمية على ما نص
في صحيح البخارى في باب قتل الجوارح فراجع مع انهم اشد واقوى تشبها ومعاصرة بالآيات انقراسة في ائمة
عقائدهم الفاسدة وبعضون عليها بالنوامد في اصولهم وفروعهم فبلم دخول الجوارح داسرها في الفرقة الباجية
وخروج اهل السنة والجماعة لانهم قد اعطوا معنى آيات القرآن من الواحد الى السبعة ومنها الى سبعين معناه وهذا
الاعطاء منهى عند صاحب السراب بانفاق امرابه والتالى كما ترى بطالاهاع (وأما) نابا فلا قوله واصله المتقرر
الذى لا يسوع انكره من الاعيان الثابتة ردا على العلامة الشارح التعرير حيث فسرته بالحكم المطابق للواقع
واحمد فسرته بالمتقرر الذى لا يسوع انكره ثم قال من الاعيان الثابتة فأتى بالعجائب المزخرفة والغرائب المضحكة
وسر بها كل من حضر مجلسه من العقول * وضحك منها كل حاضر النلوب * اذا الاعيان الثابتة بكل واحد واحد من
افراد الانسان اعيان قابلة حاصلة بالفيض الاقدس غير معقولة فمن قالوا ما شهدت الاعيان الثابتة رابحة الوجود
والاستعداد الكلى غير معقول ولا فرق بينها وبين الاستعداد الكلى لا يحسب العقلة والاصطلاح والاول اصطلاح
انصوفية والثانى اصطلاح اهل الكلام والحكمة ويتم تحقيقا في بحث الحقائق فانظروا شتان بينها وبين العقائد
اثابتة بالكتاب والسنة (وأما) ثالثا فلا معنى كلام المصنفه قال اهل الحق قال ارباب العقائد الحق وارباب
الاحكام المطابقة للواقع فمن ثم فسرته بالحكم المطابق للواقع حتى لا يذهب الوهم الى المعنى المصدري والى اسم
من اسماء الله تعالى فله سبحانه حر الشارح التعرير اذ قد فسرته بعين مراد المصنفه واما الاعيان الثابتة فلم يذهب
اليه وهم احد من نوع الانسان الا وهم صاحب السراب (وأما) رابعا فلا يلزم منه ان يكون جميع افراد الانسان
من اهل الحق اذ معنى الكلام على ما نص به صاحب السراب قال اهل الاعيان الثابتة ووجه الملازمة ظاهر غير غنى
اذ جميع افراد الانسان اهل الاعيان الثابتة اى ارباب الاستعدادات الكلية الثابتة في الحضرة العلية فبلم
ان يكون المحوسى وعبره من الطائفة الاجنبية من مصداقات اهل الحق وهذا باباه مقول القول المذكور في هذا
الكتاب كما لا يخفى فان قلت انه قد عطف قوله والعقائد الصحيحة والاقوال الصادقة على الاعيان الثابتة التى هى
ببيل الموصول وعطف قوله ويشترك الصدق في المورد على صلة الموصول اعنى قوله لا يسوع انكره فيجوز ان يكون
هذا العطف بيان المراد من الاعيان الثابتة قلنا قد وفت بعد مطالعة مؤلفاته انه ما شعر به وليس له تأمل ولا شعور
في امر العلى ولا فيما نقله ولا شغل له في انطاق المعطوف وانعطوف عليه بل التزم مجرد النقل كبنى ما تيسر وشحن
مؤلفاته بالقول التى هى متنافسة المرام دون التزام صحة النقل بل ظن ان الترام صحة النقل ومطالعة من

البدعة بل لمن ان اختبار التوراة الصحيحة موفع في الميهك غاية ما في الباب ان العطف المذكور من المعاسد الواردة عليه
 والعطف من المعاسد الخامسة ظاهرة لورود عليه ابتداء فمن ثم قلنا واما سادسا فلان قوله وقد يبينهم النبي صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم بقوله ما انا عليه واصحابي رواه احمد واصحاب اسنن الاربعة والحاكم وابن حبان وكذا قوله
 وقال القرطبي حسن صحيح وكذا قوله وقال الامام محمد بن الاسلام الاصل في علم التوحيد والصفات التمسك بالكتاب
 والسنة الضميمة عجيبة واعلوطة موفعة اعرابه في الممالك والجهل امر كب فيظنون ان صاحب السراب عامل بالكتابة
 وآت بما لم تستطعه الاوائل ويظنون ان لعلاسة الشرح العقائد ام بات بشي من الكتاب كما هو رعم صاحب
 السراب عالموا ان هذه المقولات المنردة لا تقبله ولكم شيئا ولا نصر العلامة رأسا بل توجب عليه اثما وتخرجه
 عن رمة اهل الحق اصلا وتدل على اسلاف عقله سلما حبب يادل بتسويد الاوراق العديدة دون الافادة ودون
 التعلق بعارة المتن ولا بعارة الشرح لاشرا ولا جرحا ولا حصره في هذه المقولات التي لا طائل تحتها واما سابعا
 فلان قوله وان الذي يتوهم ان ثبوت الشرع يتوقى على وجود الشارع وعلمه وقدرته فلو انعكس الامر لزم الدور
 ساقط مضحكة فدقام في ميدان الاعتراض قيام انعيان ودار حول دائرة الافتراض حوم الصبيان ولام على
 خصمه ملامة السكران فيالبت على بلغ اليه ان القول المذكور فذلك من تمة نكتة ان تفسيرى تفسير الاحكام
 الشرعية بالاحكام المأخوذة من الشرع ثم قالوا ولو مسرناها بما يتوقى على اشروع لدار وتخرج بعض الاحكام الشرعية
 الاعتقادية كمسئلة وجود الصانع وتوحيده وغيرها مما يستقل العقل في اثباتها ثم قالوا ان المسائل الكلامية سواء
 كان العقل كافي في اثباتها ولا واحدة استطيع بالشريعة والا تكون من قبل الفلسفة الصرفة وقرقوا بين التوفى الذاتي
 والاعتدادي وبه قد صرح العلامة في مواضع وهذه المسئلة قد كانت في حرس قدمضى ومسئلة تعيين الفرقة الباهية
 مسئلة قد عصرت في هذا الدرس وبين هذين الدرسين حروس كثيرة فالذي يتوهم من ان ثبوت الشرع
 يتوقى على وجود الشارع فلو انعكس لزم الدور في واد واعتراض الشيخ المجدد في واد غير بدع اليه وان نادى باعلى
 صوت واما ثانيا فلان قوله كفى فان النظر في احوال النبي ومعاملاته والبحب عن مركاته وسكاته الى قوله ولذلك
 كان اقرآن معجزة مع انه ليس مما يتعلق في تعيين الفرقة الباهية ولا ما يوجب توفى اثبات الصانع وتوحيده على
 الشرع كما ادعاه مصادرة على طلوه اذ النظر في احوال النبي لا يتصور بدون النبي المرسل ووجود النبي المرسل
 يتوقى على وجود المرسل بالكسر والشيخ المجدد لم يحكم على الامر الثالث بالساقط و التزم اندمول في هذه الممالك
 انتى مصطرية البرام غير متعلقة بالمقام واما تاسعا فلان قوله يحل ان تغليب انصاء واليد البيضاء
 وامراء الاكثمة واحباء امونى واستغنى القمر وتسليم الجرحا بها عند حلوها عن افرائث المتكاثرة المحفوفة ميالا ثمنها
 من ان تكون تلبسا وجيلة وتكون من عاصبة او وضع فلك او الفاء من املك بطلع هو عليه دون غيره او تكون ابتداء
 عادة او مسوة لا لغرض تصديده بل اجابة بدعوة من الاحتمالات التي تقدر في انقطعية الى قوله فقد تبين المدموم

والحمود وانتار الميروب عن اقصود انتهى كلام الشيخ المحدد في الحكمة السابعة من احمر ا صفحة الخامسة الى
 السادسة اضمحوظة علامة فاسدة مامدة مامدة هالسكة فاسبة عاصبة طاعنة باغة واهبة لاهبة ساهبة كارهة باقة
 متروكة غير مسلوكة شبه عليها بالفجرة الفسقة عليها غيرة فاجعها فخره وبالله الشرح المحدد عليك توهمت ان
 الافتراء لا تؤخذ منه في الانتفاء ولا في الانتفاء او توهمت ان ما دعيت لا يظهر على العلماء ولا على المهلاء
 او ما دريت ما شتر ان كل فرعون موسى وكل دمال عيسى ما شنع ما انت وما اقبح ما كتبت نرس
 ما قدمت وما احرت وما احنت وما ابترت ا اذ حاصل هذه المغالطة مع ما فيها من ايراد المصرة
 الى ما ادعاه من الامور المركبة من انواع المصادر فادعة في آيات القرآن مقتضية لانقلاب الاحتصاص
 الالهي الى الامر الكسبي بل مشتملة على ارتضاع الامان عن جميع آيات القرآن وبالحكمة تكون المعجزة
 من الاعتصامات لا لاهية ثابت بنص القرآن فلا بد من ان تكون حالية عن شبهة التلبس وعن احتمال الخلة
 ولو تنزنا تماثيا مع الخصم اي الشيخ المحدد ولو فرضا محالا نقول ان قيام الاحتمالات ابو اية عند اعقول السقيمة
 العبلية غير فادحة في الامور القطعية والايلزم ارتفاع الامان عن جميع الآيات القرآنية والثاني كما ترى باطل
 بالنصوص القاطعة (واما عاشر) لان قوله بلى ان العقل لا يخالف النقل في مداركه ويستند بالادراك في مواضعه
 اذ هو حجة من حجج الله تعالى للعباد وهي لا تنافض ولا تنفاد الى قوله فلم يعتد به في الامور الدينية ما لم يعتد بالشرع
 مع انه متناقص المرام لا يرتبط بالمقام فرجع الى ما نحن في صدره وهوان الحد انصابط في الفرقة الماجية بقوله عليه
 السلام الدين هم على ما عليه واصحابي وقد عرفت انه معطوف على قوله انا مشيئة قوله عليه السلام اهتدى
 كالنجوم فالاصحاب مشوع افرقة استأجبة شهادة اعطى ابو عبد محمد بن النجوم لانهس الفرقة صاحبة كمانسوم
 الشيخ المحدد وقد صرح بهذا المعيار المحقق التمثل اي والمحقق الدواني وغيرهما من علماء اهل السنة والجماعة فلا
 عورة بسوء الظن الصادر من الشيخ المحدد بمحض دلاله ومصادق هذا المعيار لمصوص ابو الحسن الاسعري وابو
 اسد صور اما ان يردى وقد انتشرت انواع الشيخ الاول في اكثر ابدان كالعراق والشام وغيرهم وان دع الثاني فيما
 وراء انهم وقد حقق الدواني بطريق المعيار لمصوص على الشيخ الاسعري وعلى الشيخ المنصور اما ان يردى
 بوجهه فصاها واوضحناها في مرآت الحواشي وبسطناها في مصباح الحواشي حاسية التهمة والخفاهي ثم مفهوم
 الباطنة كلى مشكك بصدق على اسامية المطلقة اي الباطنة من حيث العمل والاعتقاد معا من خواص الاشاعرة وغير
 هم من الذين يدملون الحنة بالاحساب ويصدق على الناهية المقيدة اي اسامية من حيث الاعتقاد فقط وهم جمهور
 اهل السنة والجماعة ويقدم احسن المحقق الدواني في امدادعة مع قلميذ المحقق الطوسي حيث قال قال ابن المطهر الحلي
 في بعض فصايقه قد باعنا في هذا الحديث مع الاستاد بصر الدين الطوسي في تعيين المراد من الفرقة الناجية فستقر
 ان رأي على انه ينبغي ان تكون تلك الفرقة مخالفة لسائر الفرق مخالفة كثرة وما هي الا الشعية الامامية وانهم
 يخالفون غيرهم من جميع الفرق مخالفة دينة بخلاف غيرهم من الفرق فانهم متقلبون في اكثر لاصول انتهى كلام

قوله (فلا يصدق معاركم
اسم من تأمل فيها حقيقته
في الأصل حق التأمل يتصعق
عند حاله فدوه في فعله
على شرح النووي حين
قال واما متكلمون فهم اسوا
من اهل السنة والجماعة وكذا
يتضح كونه اى اشيخ المجدد
من مصداق قوله عليه
السلام من آدى المسلمين
في طريقهم وحيث عليه نعمتهم
الجدد سمع ما قام الامام
من الارام بوجوه فصلها
في الأصل بقول ان اراد
بالتكلم من الشيعة والمعتزلة
بحسن ساعد في نك الارادة
فلم ارجح نفسه من اهل
السنة والجماعة بقلم نفسه لانه
على طريقة الشيعة والمعتزلة
والفلسفة مشادة ما كتبه
في الحكمة المألفة وان اراد
بهم الاشاعرة والمازندية
كما هو الظاهر من وضع
المشامرة معهم فذلك الارادة
اما مبنية على ما تفوه في
تعليقه المرفوع فقد عرفت
سقوطه بوجوه فصلها في
مرآت الحواشي والاسامية
على ما تفوه في الوصية فلا يخفى
انها من قبله انما ساعد على
انفسا اذ هو ام يؤلف على
ما هو اشد قى و ولم يفرق
في ان اعدو الرقيق و

امن ام مطهر الحلى وكلام الطوسي وحاصل معارضة هو مخالفة اشبه ولا يصدق معياركم على
الحلى هو المخالفة الظاهرة او المخالفة المعبرة وقال المحقق النووي على طريق المعارضة
ردا على امن المطير هكذا قال الشيعة نوافى لمعتزلة في اكثر الاصول ولا يخفى الا في
المسائل الفلانة اكثرها تتعلق بالاسامة وهي بالفروع اشبه ولا يصدق معياركم على
السبعة لاسامية ثم عارض على وجه التفرق وول بل لا يبق بالمخالفة الكثيرة وبالمخالفة
السنة لواضحة انتهى هي المعيار عندكم هم الاشاعرة فان اصولهم عالة لاكثر اصول
المذاهب ولا يوافقهم كروية الله تعالى مع كونه غير مسم وتفرقه عن المكل والجهة بل
مور وارؤية كل مومود من الاعراض وغيرها حتى مور وارؤية كل من الاصوات والطعوم
والروائح ومور وارؤية اعمى الصبين بقية اندلس واستناد جميع الممكذات الى الله تعالى
انتها وكون اصناف الزائدة لاهى عن الذات ولا غيرها والفرق بين الارادة والرضاء
وعبر ذلك بل لما وجوه ثلثة سوى هذه المعارضة الالزامية الاول ان قوله عليه السلام
هم على ما اساء عليه واصحابي يدل على ان الفرقة القائمة دائمون على اعتقاده وعلى
اعتقاد اصحابه وذلك بشهادة الجملة الاسمية من ثم قال المحقق النووي وذلك انها ينطق
على الاشاعرة رد على منسمة كل فرقة تزعم انها جامعة وتفرق بين الاشاعرة وبين
الاشعرية اد لم اراد بالاول ما نهى اهل المعتزلة والشيعة وراى عموم اهل السنة والجماعة بشهادة
الائمة التي اوردها في مقام المعارضة على المحقق الطوسي بخلاف الاشعرية لانها مقابل
المازندية ووجه الثاني ما افاده اعاضل القرباى عيت قال ثم لا تغفل عن نطق الاصحاب
فانه مع الجمع والتبعية لجمع الاصحاب هي مذهب الاشاعرة اى مذهب اهل السنة والجماعة
بوصيحه ان اشعة ذهوا الى ان يقول في رواية الامام بس لس جميع الاصحاب بل هو
حصرت على وابو حنيفة بل لارضى انه تعالى عنهم وفي رواية منهم هو اهل البيت فقط وفي رواية
هو حصرت على مع اولاده رضي الله تعالى عنهم فليد الاصحاب الوارد بصيغة جمع الجمع
في تعريف الفرقة الناجية نص في اعراج الشيعة ومن يحسن حسنه وهم من
ليستدعن وبص في الاشاعرة القائلين بترتيب الخلاف والافصلية بين الخلفاء
المعتقدين بهم هم اسرة امامة اذ الاصحاب الكرام من الائمة الحق كلهم عندول عند

ومستتر فيها فائدة التاريخ و لعرص الاصل منه الاطلاع على الامور النفس الامريّة والاحوال الواقعة والتوقيف على وفيات
المعلم والكبراء ودرجاتهم ومراعاتهم على ما تصفوا به في نفس الامر حتى بأس العادل من امامة العالم مقام الجاهل ولا ينزل
على الادب ولا يصعد بالادب الى الاعلى وهذه العادات من ناسي التواريخ كلها مفقودة في الوصية بل الامور النفس الامرية
والحالات الواقعة منعكسة فيها ومن اراد ان يوقف على حقيقة الامور عليه بمطالعة هذه الائمة في رد الوصية منه على

الاشاعة (وأوجه الثالث) ما افاده الفاصل القريب غي في الخفاهي حين قال بل الحق انه يجب
 ان يكون مسلك الفرق الناحية مسلكا متوسطا لقوله تعالى اعتدلوا هو اقرب لتقوى الآية اذ العدل هو المتوسط
 بين طرفي الاطراف واستقربط اه اذ انسى على ما في كتب الحكمة فظاهر ان اياي العداية عمارة عن اوسط واما اذ انبنى على
 ما في كتب الاخلاق فكم دل في انتمة بعد فل العبرة بالرسبة • مانه چون صراط مستقيم ست • ر هر دو حادث
 قهر محتم ست • فلها طرفان اطراف وهو الظلم على الغير وتقربط وهو الظلم على نفسه هي اى العداية سواء كانت
 عدوة عن الكيفية الزائدة وعن اسكيفية البسطة كما هو عند المحققين الدواي في الاخلاق الماصرة اعداءة عن
 المجموع من الحكمة واسعة ولشجاعه كما صرح به في شرح اسناكل توسط المسلك فعليه مدار النجاة وغيره في
 ان مسلك الاسعة ومسلك المانريدية مسلك متوسط بالنظر الى مسالك الفرق الاسلامية كما في دعوى الطبقي
 تعريفي الفرق الباطنة على ان فوق المخصوصة وهو خمسة ثلثة من تحفيقة والوحيان الزامية وقد عتقناها على ما
 استقر عليه رأى المحقق الطوسي وابن المطير الحلي وهكذا يسعى ان يفهم وينقح المقام ولعمري اذا كان مراد المجدد
 شرح العقائد وتشرحه كما قال سبته بالحكمة المألعة الخفية في شرح العقائد الخفية فلهذا رواه احمد واصحاب
 السنن والحاكم ثم قال انتمى امره الحسك امره ابن عساكر ثم وقال الامام تخر الاسلام ثم قال الله تعالى
 ثم بخلاف تغليب العصاة واشفاقى الغير ونظام الخمر فابا لا يخلو من ان يكون تلبسا وعيلة ثم وقال الشافعي ثم وقال
 احمد عند قول المصنوعه فل اهل الحق ولا تنفى ان هذا لا يفيد شيئا ولا يوصل بفعا انك ومع هذا قال واى وان
 كنت لا ابرر بانه • لان ما لم تستطعه الاوائل • وقال ولشئ المصنوع يريد به شرح العلامة واما امره وغيره
 من سلب ادراكه وقد اعتمدوا على ما سطره فاعرضوا عن شرح العلامة وجعلوه شيئا درامع ان النقل اصرى
 بعل الانسان اذ لا يتم امر اسقل الا بالاعقل ولست انا ممن يفتل بقتل النقال وسرى كسوفه لبطال من غير ان يفتى
 عاقبه على ان يقول لاراع لاحد من اعلماء الكرام في ان تعريفي معرفة اساجبة ما عرفت صاحب الشرع حين قبل من • م
 قال هم على ما انا عليه واصحابى واما الاعتقلاى في استسلاط وجه ابطافه وتعيين مصداقه فعليك ايها المحدث بطلاعة
 شرح العقائد للعلامة دون تسويد الاوراق بالبول المحردة او مطالعة مصالح الخواصى حاسبة التثمة والحماهى (قوله)
 واما لصدى فقد شاع في الاقوال حاصه الخ جمع توهم الاتحاد بينه وبين الحق ووجه اعتباره على الصدق وتلخيصه
 ان المقصود في هذا من معرفة عقائد الدسة والحق لا يكون عملة عن الحكم المطابق لواقع سائل على الاقوال
 والعقائد والادبائ سخلاى اصدق اذ هو غايع الاستعمال في الاقوال حاصه فلا يلقى على ما يقصده به من الاعتقاد
 والمهتوت عنه هو هذا من ثم قال اهل الحق ولم يفل قال اهل الصدق وقد بشرع به ووجه معقول المعنى في توجيه كلام
 المحشى الجبالى الفتح لا يلايم قوله واما لصدى فقد شاع • ما خرع (قوله) حقيقة لشيء وماهية ما به اشئ • هو هو آخ
 اى ما به يكون الشئ • ذلك الشئ • تقونه هو ومعناه الاتحاد فحتمه انواع ادلا يخلو اما ان يكون ذلك الاتحاد في وصف

ذاتي أو عرسي وهو قد يكون في السكبي وهو المشابهة وقد يكون في السكم وهو المساواة
 وقد يكون في الإصافة وهو المماثلة وقد يكون في الخاصة وهو المشاكلة وقد يكون في اتحاد
 الأطرأ وهو المطابقة وقد يكون في اتحاد الأهرأ وهو المواراة والاتحاد ذاتي قد يكون
 في الجنس وهو المحاسنة وقد يكون في النوع وهو المماثلة وقد عرفت في صدر الحاشية معنى
 هو هو مقالمة العبر وبما استحال سبب الشيء لنفسه برأيه استعماله عن السببية قبل سرد
 عليه النقص بالعللة العلية وأحبب عنه بأن افعال ما يكون به الشيء موجودا وليس
 هو ما به يكون الشيء ذلك الشيء وعللوه بأننا نتصور حقيقة امثلث وان لم نعلم له
 وجودا ولا فاعلا كذا في الحكمة وعلله افعال الخالي بقوله اذ الماهية ليست تجعل الفاعل
 وفي حكمة العبر والفاعل لا تأثير له في اماهية معناه انه لا تأثير له في كون الماهية ماهية
 لانه لا تأثير له فيها اصلا اذ التأثير بها باعتبار كونها موجودة بدبي أولى او قولنا فيها
 ناظر الى مذهب الاشرافية فائر افعالهم نفس الماهية وقولنا باعتبار وجودها ناظر
 الى مذهب المشائية والمقصود دفع توهم صدق التعرسي على العلة الفاعلية وليس
 المقصود ان الحقيقة الكلامية او المنطقية مستغنية عن تأثير الفاعل اذ احتياجها الى تأثير
 الفاعل من القضايا الضرورية الاولى بخلاف الحقيقة الصوفية (قال) العلامة ابو البقاء
 في كتاباته واعلم ان الحقائق من حيث معلوميتها وعدميتها وتعين صورها في العلم الالهي
 الارثي يستحيل ان تكون معولة لكونه قادرا في صراحة وحدته ار لا غير ان فيه تحصيل
 الحاصل فالتأثير اما هو في اتصافها بالوجود هذا ما عليه المحققون من أهل الكش
 والنظر انتهى كلامه اقول لعله يريد بها الحقائق الصوفية بشهادة الوجوه الآتية والمعنى
 ان الحقائق الصوفية وهي الاعيان الثابتة ليست بمعولة لا بالمحل البسيط ولا بالمحل المركب
 لما سبأني (توضيح) المقام ان الحقيقة اما كلامية وهي ما به اشياء هو هو وتوله الشيء
 متبدا والصمير الاول حصره والثاني تأكيد له والحيلة الاسمية فاعل ما به وما في صدر
 الحاشية يعنى حذى العامل فالمعنى ما به يكون اشياء ذلك الشيء واما تطبيقه وهي ما
 يجاب به عن السؤال في جواب ما هو او مقول في جواب ما هو وكل منهما معونة بشهادة قوله
 ثابتة اذ المراد به هو الوجود في الخارج لا الشئ الذي فقط لما سبأني بعد هذا ولا
 بد من ان تكونا معولتين لاتصافهما بالوجود نعم كون الماهية ماهية غير محمول وفرد
 بينهما واما صوفة وهي الحقائق الالهية والاعيان الدنية الحاصلة بالديص الاقدس اي
 بالنجلى الذاتى الموحى لاستعدادات الاسباء في الحضرة العلمية كما قال جل ذكره

حثمت كسراً مخفاً من ثم قالوا ما شمت الاعيان انثابتة رابعة الوجود اذ لا يتصور التأثير
 والحمل في مرتبة الذات الاحدية اى في مرتبة الكثر المخفى والانصاف بالوجود فرع
 انثابت والحمل وهما لا يتصور ان الايمان يتص به لوجوده في الخارج وهو صور تلك الاعيان
 لثابتة وتلك الصور الحاصلة مع لوازم الوجود الخارجى حاصلة بالنفس المقدس اى
 بالتجليات الصفاتية الموحدة بظهور ما تقتضيه استعدادات تلك الاعيان في الخارج فبالفيض
 الاقدس تحصل الاعيان انثابتة واستعداداتها الاصلية في مصرت اعلم الآلى الارلى
 وبالفىص المقدس تحصل تلك الاعيان في الخارج مع لوازمها بواسطة الصفات الرائدة
 فالتأثير والحمل اما هو في هذه المرتبة واما حملنا كلام الكايت على الحقايق الصوفية
 بقربة قوله من حيث معلوبيتها وبقربة قوله ومن حيث عدميتها وبقربة قوله وتعين
 صورها في العلم الآلى وبقربة استعليل الآلى ان القربة الاولى وانثابة والثالثة مواصفة
 الدلالة على المراد واما بقربة الرابعة فلان الحقايق الصوفية عبارة عن الاعيان
 الثابتة الحاصلة بالفىص الاقدس فاذا كانت محمولة لكانت حاصلة بالنفس المقدس
 اى بالصفات الرائدة التى هى امهات الصفات وسبأنى سبأها ولكانت متصفة بالوجود
 الخارجى وقد ثبت الملازمة اعنى انصافها بالوجود الخارجى وجعليتها وعصوبتها بالفىص
 المقدس تستلزم تكثر صور الاسماء الآلى وعدم استهلاك الاسماء والصفات في مصرت
 الوحدة الذاتية مع ان الصور والاسماء والصفات الرائدة كلها مستهلكة في مرتبة اسباب
 الاحدية ومرتبة اللاتعين وغيب الهوية وتلك الاستهلاك هو مراد الصوفية الزكية من
 عينية الصفات وقد اشرنا اليه في صدر هذا الكتاب وحققناه في عدة مواضع وايضا انه
 اى بمحو الاعميان الثابتة الحاصلة بالفىص الاقدس يستلزم انقلاب الفىص الاقدس
 بالفىص المقدس وانقلاب مرتبة اللاتعين بالمرتبة التعين الاول وانثابت الاول فلان
 المحولية والتأثير والابجاد اما يكون بالنفس المقدس وهذا الفىص اما يكون بواسطة
 الصفات الرائدة واما الثانى فلان اتصاف اسارى تعالى بالصفات ليس في مرتبة اللاتعين
 اذ هى مرتبة غيب الهوية المقدسة ومرتبة استهلاك الاسماء والصفات واذا كانت الاعيان
 الثابتة الحاصلة بالفىص الاقدس محمولة بلزم انصاف اسارى تعالى بالاسماء والصفات
 الرائدة في مرتبة اللاتعين وهذا الانصاف مع انه محال يستلزم انقلاب مرتبة اللاتعين مرتبة
 تعين الاول وبمرتبة التعين الثانى اذ الانصاف بالصفات اما هو في مرتبة التعين الاول والتأثير
 والحمل في مرتبة التعين الثانى كما لا يخفى على من اعطى رموزات المكتوبات الربا بقية الاطاعة
 الصحيحة وقد ينتزع من مقدمة انقلاب الفىص وجه الملازمة اى وجه لزوم تحصيل الحاصل
 كما قال غير ان فيه تحصيل الحاصل فالصواب ايراد كلمة على اومع وانما يابدل كلمة الغير التى

لا يمكن حملها على السنى المحرر على ان المقام مقام العلوة في ابيات لروم المغاسد على تقدير
 معمولية الاعيان الثابتة الحاصلة بالفيض الاقدس هكذا حققنا ما بين استفسر عنى شريكى
 فخر الملة والدين البلعري في البلدة العاصرة ثم قلت له مرق بين مسئلة المحل السبب والمحل
 المؤلى التى عليها كلام صاحب الحكمة اذ حاصله ان الاثر بالذات ما ذاهل هو نفس الماهية او الوجود
 او الاتصاف به وليس معناها ان الماهية الكلامية مستعينة عن جعل الحامل رأسا وما قول صاحب
 الكليات واعلم ان الحقايق من حيث معلوميتها وعدميتها الخ فقد سبق تحقيقها ان المراد
 بالحقايق هى الحقايق الصورية لوجوده اوضحناها ثم سودناها في حقها استاذى سيد السادات
 مولانا اماروفى المهره كلى وبتحقيقنا هذا قد اندفع ما اوردوه في تقرير البرهان المتوقى
 في اثبات الواجب الوجود حل ذكره متسكين بقول الصوفية ما شئت الهمكيات راجحة
 الوجود على المقدمة القائلة بانه لا شك في وجود ممكن ما ووجه الاندفاع ان الرواية
 الصحيحة منهم هى ما شئت الاعيان الثابتة راجحة الوجود كما في الفتوحات وقد حققنا
 آنفا فتذكر ونحن لا نطلب العلة الحاملة على تلك الاعيان الثابتة الحاصلة بالفيض
 الاقدس التى لا تقبل المحل كما مر بل نطلبها على صور تلك الاعيان الحادثة بالفيض
 المقدس اى بواسطة الصفات في المرايا ولوساعدنا ما شئت من ان الممكنات ما شئت
 راجحة بوجودها على نعى الوجود بالحمل الدائى فلنرفع حديث لروم ارتفاع الشرع
 وارسال اسبوة وايضا قد اتضح بالتحقيق السابق معنى كلام السيد الراهد الهروى في
 الجاشية الكبرى الاستعداد اذ كلى غير معمول والاستعداد الجبرئى معمول انتهى كلامه ووجه
 الاتصاف ان الاستعدادات السلبية اى الاستعدادات الاصلية للاعيان الثابتة السابقة
 على الوجود الحارمى كنفس الاعيان الثابتة حاصلة بالفيض الاقدس والمحل والخلق اما
 هو في مرتبة الفيض المقدس اى الفيض الحاصل بواسطة الصفات الاربعة مخراب الاستعدادات
 الجبرئية لانها حاصلة بالفيض المقدس الذى هو بواسطة الصفات فلا بد من ان تكون
 حادثة هذا ومن تأمل فيها عقتناه في المقام يعرف حال ماسطره الشيخ المجتهد في تحشية
 هذا المقام من الاوهام قد تصنع اولاهت قل في الصحة السابعة الحقيقة الامر المتأصل
 الوجود بحسب العلم ردا على العلامة ورعم ورود خباله الفاسدة عليه وليس
 فليس اذ الحقيقة عبارة عن ماهية الشئ الذى هو كماهية الانسان تصدق على امراده
 في الخارج فالمراد بالشئ في قول المصنف به حقايق الاشياء ثابتة هو الوجود الخارجى
 الرابطى الذى عليه مدار الاستدلال وتصنع ثانيا حيث قال خلافا للاشعرية فابهم بكرون
 وجود الاشياء في الادهان انتهى مع ان الاشعرية والماتريدية سواسية في قضية الانكسار
 للوجود الذهنى وايضا ان الامام من الاشعرية مع انه قائل بالاضافة الذهبية في العلم المراد
 بالشئ هو الوجود في الخارج اذ المتكلمون اشعرية كانت او ماتريدية لا يقولون بالوجود
 الذهنى وتصنع ثالثا حيث قال بمعنى ان لهذا العنوان حقيقة في الواقع انتهى كلامه اقول

هذا الجبل انفسه مردود عليه اما أولا فلا بد من ان هذا التصنع يتدفع به ما استهر من
لعوبة الحكم كما يدعى به عدله اعنى به قوله او المعنى ان ما يعتقده حقايق الاشياء آه
مع انه غير حقي عند غنى اوصى ان ما اشهر في وادوليد الاعوان حقيقته في واد واما ثانيا
فلا بد قوله بمعنى ان لهذا العنوان حقيقة في الواقع يدل على قلب الموضوع وعلى اشتدافه
مع ان الموضوع في هذه القصة حقايق الاسباب والحوادث قوله ثابتة واما ثالثا فلا بد ان كلام المص ليس
في مصداق العنوان (واما رابعا فلا بد الواقع اعم من الموضوع في الخارج ومن الموضوع في البدن وقد
كانت النسبة بينهما عموم وخصوص من وجه حقيقته في ادا كل الشئ هو وجود في الذهن والخارج
كوجود ما ويفترق الخارج في وجود الله تعالى لا متنازع التصور فيه ويفترق الذهني في
الحقايق الباطنة على ان المصنوعه لا تقول بالوجود الذهني فلا بد من حمل الثبوت على لوجود
الخارجي (واما خامسا) فلا الظاهر المحروم من العنوان في قوله بمعنى ان لهذا العنوان
حقيقة في الواقع هو قوله الحقيقة الامر الثالث استأصل الوجود ولا معنى انه يستلزم المكرم
قد مر عنهما ادون البطلية من الثقلين الاول القول بانعدام المصافي واصناف الاله وان لم
يشعر الشيخ المحدد والثاني العلة المحر الذي هو محط الكلام والحكم وهما مع انهما محالان في واد
والمطلوب في واد آخر (واما سادسا) فلا قوله وليد المفهوم مصداق في نفس الامر يدل
دلالة واضحة على ان الشيخ المحدد قد ظن ان مطلوب المصنوعه انما هو المصداق للمفهوم
المأهبة وهذا كما ترى قلب المطلوب وعكس المشروع بنافض منطوق عملة المتن (واما
سابعاً فلا بد قوله فافول لب الحكمة ومع المعرفة ان صحة انتزاع الوجود عن كل شئ الى قوله
وما يقال من انه رائد عارض في الممكن والواجب صفة المتروك جهال اهل الكلام بظن الرد
على العلامة مع انه ظن مر جود على نفسه تقول بحدثة مصطرفة انهماء به وقع هذا الاضطراب
لا دمل شئ من هذه القول في شرح هذا المقام به والله سبحانه در سعد الملقه والدين
الشرح المحريراد قد حقق المة ودقق الكلام حيث قال حقيقة الشئ وماهية ما به الشئ
هو هو وعطى الماهية الى الحقيقة ثم عرفها مع اشعار الاتحاد بينهما اشارة الى ما سياتي من
ان العالم اسم الاحساس والى ان الحكم في الموهمة المحبطة اعنى بما قول المصنوعه العالم
جميع امرائه محدث على نفس الطبيعة من حيث انطافا الى حرثاته حقيقة كانت او
اصافية وانشر بقوله هو هو الى ان ثبوت تلك الحقيقة الى الاشياء الى الى امرادها لا يقتضي
العلقة ولم يصرح بالاستعلاء اكتفاء بقوله بخلاف مثل الصامك والكاتب وبقوله فانه من
العوارض وبهذا التدقيق السابق قد اتضح لك وجه ريادة الحقائق حيث لم نقل الاشياء
ثابتة بل قال حقايق الاشياء ثابتة والسر فيه ما سناه فليس المقصود من قوله محلا مثل
الصامك بيان الفرق بين الذاتيات والعرضيات بحسب الماهية كما اتوهم به انما اصل

المحشى الحالى وتصدى لباطرون من ارباب الخواشى المعمومة السعيدة الى توجبه ما اراده
 والى المساحة وصرف النقض الى التعريف المستفاد بلذاتى مع ان التعريفى المستفاد
 والتعريفى السعيد كورسواسية وشركة فى الانتفاص وحاصل توجبه الفاصل عبد الحكيم ان
 انقصود من ذكر الاستنادة الاسارة الى ورود الاعتراض عليهما ودفعه عنهما وح يكون النصير
 فى قوله عليه راعا الى كل واحد من التعريفين تأمل انتهى كلامه (اقول) اذا كان وجه
 التأمل افراد السعيد فى مقام امشى الامر فى مثله سهل لا يلق فى مثله الامر بالتأمل واذا
 كان وجهه ماسق من حديق الشفاية والى اسرار اليه من ان القصر مسمى على حفظ المقام
 وموانيه من وهو الاول مع الاستفادة وانك منع كون المستفاد من الخاصة المطلقة بسحر
 حمله على الخاصة الاصابية وانك ان تصور الشىء عين تصور ذاتياته فتصورهما فى زمان
 واحد وما تصور اللارم وتصور الملزوم من بينهما متغايران والسريفة ان الذات والذاتى
 متعددان كما قيل عدست تصورات مخوج * ومخوج تصورات محدود * بخلاف اللارم
 والملزوم اذ هما متغايران بالذات فلا حرم يكون تصورهما فى زمانين وبهذا تبين لك
 اندفاع ما عرص فى اذهان المحشى مولانا عبد الحكيم رحمة الله عليه باستعانة مقدمات
 فصلها فى الاصل فى مصباح الخواشى ثم لحكم فى قولنا حقائق الاشياء ثابته وان كان
 يدعيها لان المقصود منه رد السوفسطائية على ان الحقيقة مقولة من الوصفية الى الاسمية فى
 عرب اهل الكلام واصطلاحهم وهو ما به الشىء هو هو وما يتم منه كالجوانا ما طق المتعلق
 من الانسان حين تصوره على انها متعددان فوله وان قيل والحكم بثبوت الحقائق لقواله
 امانتومه على ما هو الظاهر لاعلى اصل المراد (قوله) فلما امراد ما عرصه حقائق الاشياء
 امور موعودة فى نفس الامر الحاصلة من الحكم بالثبوت على ما عرص انتصافه بالشيئية على
 ما هو التحقيق فى مذهب الشيخ وتفصله فى الخواشى له بولة وتحققه فى لاصل فى مصباح
 الخواشى وربما يقرأ من عرصه بوضع قرينة على توصيف ما عرصه اعتد الاعتقاد فيه
 واجاب عنه الفاضل الحنذلى حين قال اهل الشارح ليعتقد اراد الاعتقاد فى دون معنى
 لمصطلح له والارم لغوية الحكم اقول هذه الارادة يمكن تأيدها بما وقع فى بعض النسخ
 من عرص فوله وعرصه على ما عرصه وايضا تحققت مذهب شيخ هو انصاف ذات لموضوع
 بعنوانه بحسب لفرص وقدسى لجواب على مذهب الشيخ وايضا ان الظاهر من قول
 اشرار معتقده هو التصور المطلق فالمعنى بتصوره حقهاده فى الاصل (قوله) وهذا الكلام
 مفيد ربما يحتاج الى ابدان الح فاذا اعتنا ثبوت المحمول للموضوع الى البيان يكون المحمول
 بغير الموضوع وكل قولنا حقائق الاشياء ثابته كلاما مقيد لوالفرق بين الممن والتأويل
 كالتفرق بين انفسهم من بقولنا معنى تحققت فى الاصل (قوله) ولا مثل قوله
 انما هو انهم وشعرى الح ان ليس هو ما حقائق الاشياء ثابته مثل قول الشاعر انا ابو الحكم

وغيره حتى ان نفي اسمائهم ليس باعتبار الافادة وعدمها بل باعتبار الاحتياج الى التأويل بل
 في التصحيح فالمعنى ان قول الشاعر ان ابوانا نجم وشعري شعري ينتقروا الى التأويل في الصحة
 فلا يصح بدونه واما قولنا حقايق الاشياء ثابتة فهو صحيح بدون التأويل ووفق بين الاحتياج اليه
 وبين الاحتياج الى البيان فمثل حتى يندفع به ما اعاده الفاضل الخنسي من المناقشة اساقطة واعجب
 من هذه المناقشة قوله ان الاحد بحسب الغرض دون نفس الامر خلاف العربي واللغة انتهى
 كلامه مع ان اعتبار اتصاف ذات الموضوع بمصوانه بحسب الغرض والاتصاف بالفعل في احد
 الازمنة مما تلقاه المحققون بالقبول نعم قول اناراي من اعتبار الاتصاف بالامكان خلاف
 العربي واللغة اذ يستلزم دخول الرومي في قولنا كل اسود كذا وهذا كما ترى ليس بصحيح
 واذا عرفت هذا فاعلم ان المشرك ابيه في قوله وتحقيق ذلك هو الجواب السابق اعنى قوله قلنا المراد
 نعتقد الحق على ما هو الظاهر ويمكن صواب الاشارة الى تحقيق الجواب بنوع آخر كمن ليس هذا
 النصب بمنى على بطلان مذهب الشيخ في عقد الوصع كما هو رعم انفاصل الحدى اذ قد اعتبر
 الاتصاف بالفعل اما بحسب نفس الامر وهو المشهور من مذهبه او بحسب الغرض وهو التحقيق
 من مذهبه والعلماء بما وجدوا مذهب اليه الفلاني من الاتصاف بالامكان مخالف للعربي واللغة
 احقر واما ذهب اليه الشيخ دون مذهب اليه الفلاني اذ دخول الرومي الى الاسان المتصدي
 باللباس على الدوام خلاى العقل والوجدان (قوله) اي بالحقايق من تصوراتها والتصديق
 بها الحق اما كل مدار الاستدلال على صفات انصاع ومنه على مصوص احوال الحقايق
 الثابتة عمم العلم من التصور بها ومن التصديق باحوال تلك الحقايق الثابتة كالحدوث
 والشئ وغيرهما فلاحاجة الى تقدير الشئ بانه على هذه العلة وبهذا تبين ان توجيه
 الفاضل محمد بن ابي بكر الخنسي البخاري حيث نقل المراد بها العلم بشئونها للقطع بانه لا علم
 بجميع الحقايق وكذا جواب الشارح التبرير بان المراد الخمس ردا على المعتزلة بانه لا شئ
 لشيء من الحقايق ليس كما ينبغي وكذا قول الفاضل الخبالي من قدر اشئ فقد غلط
 غلط ليس كما ينبغي متقناه في الاصل اي في مصاح الخواشي (قال) المصنوع ملاحا
 للسوفسطائية الحق قد اشتهر هذا في نظائره هكذا اتصافه اما على الحالية على الاشهر واليه
 الفاضل المحشى مولانا عبد الحكيم حيث جعل ملاحا لا بمعنى : نفا فالمعنى مذكرا
 في مذهب اهل السنة والجماعة ثابت محال لما ذهب اليه السوفسطائية وفيه نظر ولا بد لمريم
 ان يكون احداث الخلاى منسوبة الى اهل الحق وبس الامر كذلك لانهم قد وضعوا المسئلة
 قبل حدوث السوفسطائية فينبغي اسناد المعالجة اليهم على انه اي مذهب اليه الفاضل المحشى

مولانا عبد الحكيم يستلزم مر حجية قول اهل الحق ورجحان قول السوفسطائية وهذا كما
 ترى بطال بالوجدان والبرهان واما على المصدرية فيكون منصوبا على انه مفعول مطلق
 وعلى ان اللام في قوله بالسوفسطائية رائدة فالعنى خالى هذا لقول السوفسطائية على
 انه جعل الفعل المقدر وهو الحق ادق اسقام يقتضى ان ينسب احداث الخلال اليهم ومقول
 القول لا يلزم ان يكون بمحض اخره مقصودا بالنقل وقد يكون المقصود تحذير السامع عن
 مذاهب امثالهم من المتدعين كحقائق المصباح (قوله) وانما اسخاى حصل لنا دليل
 انما على السوفسطائية اذ هو معطوف على قوله وسنحققا وهو في قوة قولنا حصل لنا
 دليل بتحقيقا وحاصل الالتزام على ما في شرح الموافق ان النفي حكم اى سلب وانتراع والحكم
 كسببية نفسانية والكيفية انفسانية من الاعراض والاعراض حقيقة من الحقائق فالحكم
 حقيقة من الحقائق وان شئت قل ان لم يتحقق نفي الاشياء فقد ثبت ما ادعينا وان تحقق
 بطل ما ادعيتم ولا يخفى انه اى الدليل انتهى ذكرناه على طريق الالتزام اما يتم الرد به
 على العبادية فقوله ولا يخفى شروع الى بيان الفرق بين الدليلين حاصله ان الدليل الاول
 عام اى يشتمل ايراد على جميع انطوائى السوفسطائية بخلاف الدليل الثانى (قوله) فقلوا
 لى استدلت السوفسطائية على مذهبهم ما حاصله الاشياء ثلثة اقسام حسيات ونظريات وبنوحيات
 ولكل غير ثلث ولا علم له ايضا اما الحسيات فلانه لو اعترض حكم الحس ولا يحلو اما فى الكليات
 اولى امر ثبات وكلا شقين بطا ما لا اول فلان الحس لا يدرك الكليات بل مدركها هو العقل
 واما الثانى فلان الحس قد يعطل فى امر ثبات فلا يكون حكم الحس مقبولا اما استدبييت
 فلانها لو كانت ثابتة بما اختلفت فيها الاراء والافكار اما نظريات فلانها صرع المديحيات
 والحسيات فاذا كان الاصل حاسدا كان امره اولى واحق بالفساد فلا يكون شى من الحقائق
 ثابتة (قوله) اولها فى التصور لاساق المداهة الح بمعنى وعوع الاحتمال لنوع الحقاى فى
 التصور لا ينافى المداهة اذ قولنا نور انتم مستعدا من الشمس تدبى وعنى التصور ولا يخفى
 ان حقاى التصور لاساق مداهة القصص المذكورة وهذا جواب عن الدليل اثنى منهم وكذا
 كثرة الاختلافات بالانظر لعاسدة لا ينافى حقيقة بعض النظريات لحوار ان يستدل عليها
 بالانظر الصحيحة وهذا جواب عن الثالث ولا يخفى ان الاستعمال بالارام امثال السوفسطائية
 تضع الاوقات وفتح ابواب الخيالات اعاسدة لى (قوله) وهو صفة يتجلى بها المنكور
 لى فاست الح مختلفا فى العلم وذهبت الاسرفية الى ان الاشياء حاصلة بنواتها فالعلم
 تابع للمعلوم عندهم ولم اءوهر من مقولة لحوهر وعلم اعرض من مقولة العرص وهكذا
 واحتماره الحقى الدوائى وذهبت المشائية الى ان الاشياء حاصلة بصورها واسماها عندهم من

قال انه من مقولة الكبي واحتاره المجهور من العلاسفة ومنهم من قال انه من مقولة الاضافة
 انذهنية واحتاره الامام الرازي ومنهم من قال انه من مقولة الانفعال واحتاره البعض ومنهم
 من قال انه من مقولة الاضافة الخرجية واحتاره جمهور المتكلمين وقال المحققون منهم هو صفة اى
 صفة حقيقة قائمة بالنفس الناطقة بنكشى المذكور اى المعلوم بتلك الصفة عند من قامت هى به
 فقوله لمن قامت هى به لاجرا علم الحيوانات على ان المراد بمن ذوى العقول واما تفسيره بذوى
 العلوم فتدور وحروج علم الله تعالى عنه لا يصر اذ المراد بالمعنى هو العلم الاساسى مشهادة قوله
 للحلق وفوائد القيود المابقة مشروحة فى الاصل اى فى مصباح الحواشى وكذلك وجه التفرع
 اعنى قوله فيشمل ادراك الحواس وادراك العقول مذكور فى الاصل مع ايضاح ما افاده
 الفاصل المحشى ومع التعريض عليه ايضا سواء كان المذكور من الذكر بالكسر او من
 الذكر بالصم والرايح هو الاول اذ لو اريد الثانى ليجوز تعريفه بقوله فيشمل ادراكات
 الحواس الخ اذ ادراكات الحواس ليست من فروع العلوم انظر الى (قوله) صفة توجب
 تميزا لا يجهل النقيض الخ وقد يراد به نقبض التميز او نقبض الصفة او نقبض المتعلق
 او نقبض المحل والصبر فى لا يجهل اما راجع الى التميز او الى المحل او الى المتعلق فحصل
 لك من ضرب الثلاثة فى الاربعة اثني عشر احتمالا والاحتمال الاول من المصروب
 والمصروب فيه هو الرائج بقوله لا يجهل صفة التميز على المطالعة الراجعة واما على مطالعة
 صاحب المواقف فالمهمة المذكورة صفة متعلقة اذ قد راجع اصبر فى لا يجهل الى المتعلق
 ويمكن تأييد ارادة نقبض الصفة بانها هو اعلم فالمراد بالنقبض المذكور نقبض تلك
 الصفة وههنا اشكل بالعلوم العادية مثل انقلاب الجبل ذهبا بناء على تجس الجواهر انفراد
 التى هى اصول الاجسام متساوية الاقدام فى قبول الصفة او على انها ممكنة والقادر المحتمل له
 اعدام الجبل وايجاد الذهب مكانه فنقبض الصفة او الامتيلر محتمل سواء كان بالانقلاب
 او بالاعداد وهو انه ان عررد الفرض لا يصر اذ ليس المراد من عدم الاحتمال نفي الامكان
 الدائى بل ان مراد نفي الامكان او فوعى ولا يلزم من نفي الاحص نفي الاعم ولا يحل ان
 هذا الاشكال انما يرد لو اردنا من انقبض نقبض المتعلق ومن التميز المعنى المصدري
 اى الايضاح فالمعنى صفة توجب تلك الصفة لموصوفها تكشى متعلق لا يجهل ذلك
 المتعلق اى المتصور بقبضه اذ احتمال انقبض هو حوار زواله وحصول بقبضه مكانه وغير
 حلى انه مرجوح ادخ تكون الصفة نفس الصورة لا ما يوجها مع ان التعريف الاسعربة يحكم
 بالايجاب العادى فالوضع المعالى له هو انه اى العلم صفة قائمة بالنفس الناطقة مخلوق الله
 تعالى عقيب تعلقها بالشئ تميز له اى ما به التميز وهو الصورة فى التصورات والنمى

والاثبات في التصديقات لا يحتمل ذلك التبرأى ما به التبرأى نقبضه بوجه من الوجوه
 فخرج انظر والشك والوهم والجهل المركب والتقليد اما الأول والثاني والثالث فظهر
 واما الجهل المركب والتقليد فلا احتمال ان يطلع صاحبه في المستقبل على ما هو في الواقع
 فيزول فبقية التجويز العقلي من حيث المآل والمراد بعدم احتمال النقيض عدم تجويز
 العقل النقيض لاحالا ولا مالا وتفصيل هذا التعرّيب بحيث يتعبر منه اهل المعاني المذكور
 في الاصل اي مصاحح الحواشي هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام (واما) من بخل واستغنى فقال
 العلم هو ظهور اشئ وتبينه على ما هو عليه الى آخره وهو في رعم الردية على العلامة وفي
 صدد التعرّيب عليه وغيره حتى ان هذا التعرّيب غير وارد على العلامة بل يقلب هذا الى
 الشيخ المجدد بوجهه اما أولا فلان العلامة الشارح التعرّيب غير ما كتبت عقائد السعي
 من من الكلام فمن ثم شرح عبارة المتن على وفق مرام المصنف رة مع حفظ مقاصد
 الفن فلقد احسن في المقام حيث عرفه اولابا هو مختار الاشاعرة فقال هو صفة يتجلى بها
 المذكور الخ وعرفه ثانيا بما هو مختار الشيخ الماتريدي من اهل الكلام وفيه اشارة الى ان
 اصطلاح المتكلمين ليس عين اصطلاح النطقيين بل بحال فهم ثم اشار الى ترويح مختار الاشاعرة
 مع تصعيب ما اختار الشيخ الماتريدي بقوله بخلاف قوبهم صفة توجب تبيرا الخ ومقوله بناء
 على انها لا نقايص لها على ما رعبوا اذ هذا الرعم على اعتبار الشيخ ابي المنصور الماتريدي
 واعتمد عليه انقدماء من الماتريديين حيث قالوا ان تصور الشئ وعدمه يجتمعان في اندهن
 فلا نقبض له بخلاف الحكم على الشئ فبقيا او اثباتا وانعقيق هو المحاكاة فاذا كان نقبض
 اشئ رعبه فله نقبض واد كان سلبه فليس له نقبض اذ السلب حكم ولا حكم فيه هكذا
 ينبغي ان يفهم هذا المقام مع حفظه على وفق مذهب اهل الكلام * دون التصنع الذي
 يصر الشيخ المجدد في جميع ما راعاه واما ثانيا فلان قوله هو ظهور الشئ وتبينه ليس معنى
 اعلم لا على مذهب اهل الكلام ولا على مذهب اهل المنطق ولا على مذهب غيرهم من
 انفرق بل هو معنى المكاشفة وشتان ما بينهما واما ثالثا ان قوله وحقيقته صفة نورانية توجب
 بكشاف الشئ وظهوره حال حضوره عنك اما بهوئته المجردة كما في الصورى او بصورته المنترعة
 او المختزعة كما في الحصول وما تنوع الحصول فبعرض للصورة من جهة انتسابها اليه
 حالة ادراكية مع فعلية الانكسار تصديق عليها صدقا عرضيا حمل الصاحك على الانسان
 وعرفوها بحصول الصورة على ارادة الحاصل بالمصدر الى قوله فخرى التعرّيب في عبارة
 المتن للاشارة الى ما هو المتعارف منه عند اهل الشرع انتهى * يشتمل على عدة مفاصل * مع
 فقد ان ارتباط ما سرقه من المال الراحم به محذوف * المبدأ الاولى ان قوله وحقيقته صفة نورانية

وان كاد ان يكون علما مسروقا من الفاضى شرح السلم الا ان الصبر في قوله وحقيقته
راجع الى العلم المعروف بقوله هو ظهور الشئ وتبينه وقد مر انه المكشفة ويلزم انتشاف
بين الضمير والمرجع المستند الثابتة ان قوله فيعرض للصورة من جهة انتسابها اليه
حالة ادراكية هي فعلية الانكشاف رجوع الى الحالة الراهدية وتلك الحالة مع انها لم يعم
على ذلك دليل قول بالتواثر بل قد ابطالها الفاضى ما حاصله ان وجود المعلوم باحد الالحاد
اثلاثة من العينية وانعنته والمعلولية كافية في الانكشاف والصورة العلمية اضافة بالنفس
منكشفة عندها بنفس وجودها بنفس فانكشف ما له الصورة يكون على سبيل الاستنتاج
واما الحالة الماقرية محالة راجعة الى حال العلم المفسدة الثالثة من معالطته التي قصد بها التعريض
على العلامة الشارح التحرير الذي تصدى لتحقيق التعريفين في تشرىح عبارة المتن
على وفق مرامه المصنوره فقتل ما احتلره رئيس اهل السنة والجماعة من الفريقين قد
اصححناها آنفا فاعلم ان العبارات التي قد سرقها الحكمة البالغة من الكتب الماقرية
مع قطع النظر عن هلاكة الحالة سواء كانت راهدية او ماقرية وعن كونها كالصورة
العلمية ومع قطع النظر عن بعدها عن هذا المقام من الامور الواهية مصطربة المرام وابن
هذه الصلحة وابن ما افاده العلامة واما استدراكه بقوله الا ان المعتبر في نظر الشارح
فهو استدراك الشوكاني في مؤلفاته فلا يقصده اعقابي الحقيقة والتمزام الصحة بنظر
هذا الاستدراك هو الركوب مركب الاعتساف او كالاغمى تصدى لرؤية الهلال (قوله)
لا يها خلق الله تعالى واجاده الحق هذا يدل على ان العلم من مقونة الكبر وليس من مقولة
الاصافة والانفعال لانهما من الامور الاعتبارية عند اهل الكلام وتخصيص الاعتراض ان السبب
مقول على المؤثر الحقيقي وعلى السبب الظاهري وعلى اسبب انقص في الجملة بالاشتراك
واكمل لا يسهل في مقام تثليث التسمية اما الاول فلان السبب الحقيقي هو انه تعالى لان العلوم
كلها يخلق الله تعالى واجاده من غير تأثير للحاسة والحواس وانقل واما الثاني فلان اسبب
الظاهري هو انقل لها سببها واما الثالث فلان السبب المضمي في الجملة لا ينحصر في
ثلاثة كما سيأتي (قوله) فسادا على عادة المسيح في الافتصار على المقاصد
لح اي احصل اسباب العلوم في اثلاثة منى على عادة الاصوليين وانقل الكرام وعلى
رأى اهل الكلام فقد استقام انقسام والاقتصر مع اعتدال الشق الثالث من احكام انترديد
على انه اي الحصر استقرائي يؤيد قوله ووجه انصاف الحق فصلها في الاصل (قوله)
ولما لم تثبت عندهم اليقاس الباطنة الحق ادعوا انها منسوبة على الاصول الفاسدة كما

فالواقى اثبات الحس المشترك والخيال ما حاصله انه لا بد لصور المحسوسات من القبول
والحفظ وهما فعلان مختلفان فلا بد لهما من مبدئين متغايرين لما تقرر عند هم من ان الواحد
لا يصدر عنه الا الواحد فكان مبداء القبول هو الحس المشترك ومبدأ الحفظ هو الخيال ولا
يعنى ان هذه المقدمة لا تتم على الاصول الاسلامية المقبولة عند الاشعرية والماتريدية
وهذا هو المراد من عدم اثبوت فلا يرد الاعتراض تشبها بما في التوضيح على ان قوله
والمشهور ان الحواس الباطنة خمسة لا يدل على صحة مقدماتها التي كلام اهل الكلام على
تلك المقدمة وملخص الكلام ان الحواس الباطنة مشكوك في الوجود واما الحواس الظاهرة
فهو معلومة الوجود بداهة فمن ثم قال الشارح التحرير عند قول المصنف ره فالحواس
حس بمعنى ان العقل حاكم بالضرورة بوجودها يعنى ان الحواس الظاهرة معلوم الوجود
بداهة او قطعاً والثاني هو الاشبه لقوله تعالى وجعل السمع والابصار والاشئدة الآيات
وبهذا تبين لك وجه تقديم السمع على سائر الحواس واما قوله واما الحواس الباطنة فلا يتم
دلائلها على الاصول الاسلامية فهو راجع الاشارة الى ما اوضحناه تحت قوله في العقل فمنهم
من قال هو العلم ببعض الضروريات ومنهم من قال هو قوة خلقها الله تعالى للنفس الناطقة
ومنهم من قال انه جوهر نوراني محله القلب وقيل محله الرأس ومنهم من قال هو النور الاشراق
في النفس الناطقة ومنهم من قال هو جوهر قدسي وانيه الامام الرازي في تفسيره وذهب
صاحب الاحياء الى ان العقل والنفس الناطقة والروح والقلب متعددة المعاني مختلفة الاسامي
وهذا مما استأصله والتحقيق ان العقل والنفس الناطقة شيان لفظاً ومعنى اذ تعلق
النفس الناطقة بالاجسام والامدادان تعلق التدبير والتصرف بخلاف العقل لانه وان تعلق
بالاجسام لكنه ليس ذلك التعلق مثل تعلق النفس من حيث التصرف ولانه قوة تابعة للقلب
فمن ثم يجمع صاحبه عن الار تكاثر بالقبايح فمتابعة العقل القلب عناية الهية وتوصي ربابية
واما اقتداء القلب بعقله او نفسه بان مات قلبه فهو حلال وحرمان وبهذا تبين معنى قولهم
صاحب القلب محفوظ عن الخطيئة بخلاف صاحب العقل اذ من شأنه الخطيئة اللهم الا اذا اقتدى
بقلبه ثم عقول الانبياء والاولياء من الكلمة الذين تحت اقدامهم في الطبقة العليا فهذا القسم
يقال له العقل الاعلى والعقل الاول ايضا عند صاحب اغتواحات وعقول سكان الافلاك سواء
كانت تلك العقول عائرة لها والاولى في الطبقة الثانية فهذا القسم يقال له العقل الاوسط واما العقل
المعاد فهو عقل كلي له احاطة تامة ويقال له عقل قدسي صاحبه سريع الانتقال والاحاطة
الكلية الجامعة واما العقل الادنى فهو عقل حركي يقال له عقل المعاش وليس له احاطة

(قوله) وليس كذلك الخ (وادافيل) غرض الشيخ المحدد من ارجاع اهل السنة والجماعة الى مذهب الفلاسفة
اقتيان ما كتب على نفسه من انورد على العلامة حيث قال عند قول المصنفه العلم بجميع امرئ محمد اي يخرج من العلم
الى الوجود خلافا للفلاسفة فلم على الشيخ المحدد ارجاع

﴿ ٣٥ ﴾

ثمة وبدل فيه عقل صاحب المؤلفات السراية اذ مؤلفاته شاهدة بده لا احاطة له في عقائد
اهل الكلام ولما قرعت معه ملامة فضاء العصر او اواصل كتابي مرآت الدواشي اليه
والثاني هو الاشبه اذ قد اخرج تشكيله هكذا ١٣٥٦ وقد ارسلت اليه كتابي قبل هذا
استار مع نسخة اوستمن مرعما كتبه أولا وغير النسخة حيث قال عند قول المصنفه
محمد اي يخرج من العلم الى الوجود والمس اسس انقلب من استقرت عليه اذهال امرابه
ممن لا مهارة لهم في العلوم ولا علة لهم من افهوم (اقول) هذه المكيدة مردودة
عند العقول السليمة فلا ينجو صاحبها من اطعن ولا يجعل معذورا فيما هنالك بل يعاقب عليه
ويعاتب بهذا العمل اما لولا علانه يسفى بل يحجب عليه ان يقول اي محتاج الى العبر وهذا
معنى العحدث والحادث عند الجمعية كـ هو دأبه (واما ثانيا فلان قوله لا على الانتقال
انقدر يحيى حتى يكون العلم مبداء والوجود مستهى ولا التدعى سافط غير وارد على العلامة
اذ ما يخص كلامه ان الحدوث الزماني يطلق على معنيين احدهما كون الوجود مسوقا
بالعدم فـ يكون صفة الوجود وثانيهما هو الخروج من العلم الى الوجود فـ لا يكون الحدوث
صفة الوجود سواء كانت الانتقال دفعا او تدريجيا فـ من العلم الى الوجود من العلم مندرج فيه
اذ هو اي ريل الخروج من العلم لا من غير ريل الوجود وانعدم حتى يتوهم بواسطة بينهما
وقدر مع الشرح التحرير المعنى الثاني واعتل به حيث قال معنى انه كان معدوما فوجد
على ما صرحه العلامة يكون معنى الاحداث والاحداث هو الامحاح من العلم الى الوجود
والله اهل الحق عن آخرهم (واما ثالثا فلان قوله والحدوث بهذا المعنى لا محالة موجبه
استعلق بغيره مدحول بوجه الأول باعتل ادعاء عبارة فانصواب والحدوث بهذا المعنى
يوجب لتعلق بدون الصيرر المراد في موجب ارجاع الى الحدوث اذ الصيرر المستتر
ارجاع اليه بكى على ان الصيرر انزل المنصوب بعد المعنى والثاني ان يظن ان الاشاعة
سكر هذا استعلق وليس كذلك وثلاث انه اي تعبير النسخة مع انه نقيص ما سطره في
اسطور الآية لا بدفع ملامة الفصل بدين هم الفرقة الساجبة ولرابع ان الحدوث بمعنى
الاحتياج الى العبر لانسانى القدم الرمانى فما معنى ارجاعا كتبه أولا وما معنى الاقرار

احد امهدين المتما
عدين اشد التباعد الى
الاخر فلم لا محور ان تكون
الاغلاط اللازمة بهذا الا
رجاع من قبل التوارم
البشرية (فلنا) كـ
انشى عن لوارم المشر
لا يقتضى ان تكون كثرته
من التوارم المشرية اذ لارم
الشي مما لا ينفك عنه دائما
كما في التارم الحق في او غالبا
كما في العرفي وكثرت التو
فت وتضاعف الاغلاط مما
ينفك عن افراد الشر واذا
قطعت نظر كـ ما حقه
في الاصل كـ في رفع الا
رجاع ما استدلو على بـ
العدم على الوجود سبق
ذاتا بمقدمات فصلوها في
اسفار هم من مالوا في
اثبات السفة الدانة
المعلول له ليس من نفسه
ومن علته اس وما المشى
في نفسه اقدم بل ذات وفيه
نظر فمنهم من جعله على
الاحقية ولبه الفاصل مررا
جان ومنهم من جعله على صفة
المؤنة في بـ العلم وفيه
نظر وله جواب وقال المحقق
له روى المراد بالسلب

امدافه اي ندس الماهية وهي متقدمة على جميع العوارض في اعتمد العقل ولو كان مرادهم بحدوث الله بى مسوقه الوجود
بالعزم مطلقا كما هو رعم الشيخ المحدد لما احتاجوا الى اسقدمات انتى اسلفتها وايضا احتجح الممكن الى اصل لعله بدهى
لا يقصور منه النزاع بين الفريقين مع ان مسئلة حدوث العالم من المسائل المطرقة النزاع (منه على عنه)

المجرد بالحدوث عند ما كتبه ما يابيه في مواضع (وأما رابعاً فلان قوله ليس من ان ضرورة
 الفطرة ان ما يساوى وجوده وعدمه لا يكون وجوده الا بتأثير غيره تهمة بلاشبهة اذا احتج بما
 يساوى وجوده وعدمه الى تأثير العلة قضية اولية عند الفرقة الثمانية وعند غيرهما من ارباب
 العقول على الاطلاق (وأما سادساً فلان قوله بل انعدم بس من شأنه ان يقتضى بذلك
 مردود عليه لانه ان اراد بالمشار اليه عدم سبقة اعدام على الوجود كما هو اظهر وكما هو
 مطلوبه فهذا كما يرى ما لم احدث به من وافهم الزمان على تقدم اعدام على الوجود تقدم ما
 انما كان هو وجوده فصانها في مرآة الخواشي على شرح المحقق الدواني ودققنا ما في مصباح
 الخواشي حاشية استتمه والمقام وان اراد به وقوع اعدام في الامتداد المقداري بان
 يكون زمان الخروج من اعدام واسطة بين الوجود والعدم قد يسمى ان تخيل واسطة
 على تقدير الحدوث الزماني * انما هو من اوهم المراد * (وأما سادساً فلان قوله
 ان اعدام لا يسمى بالعدم او انى مع انه خلاى الوجود ان لا يقتضى عدم
 سبقة اعدام على هذه الحدود اى حدود الاكوان حتى يثبت به قدم العالم واستمرار
 الاكوان * كما اتوهم به من اتصف بالاوهام * قوله كما قد يتبادر الى الاوهام مقلوب ومردود
 عليه على ان نسمة اعدام بالعدم مذهبية (وأما سابعاً فلان قوله حتى يحكم عليه بمفهوم
 ثبوتى يريد بالمفهوم الثبوتى السبقة ساقط غير وارد اذ معنى سبقة اعدام سلب الوجود
 قبل هذه الحدود وهذا السلب منطوق النصوص (وأما ثامناً فلان قوله بل هو عسرة عن
 عدم تحقق مصداق حمل الوجود في الحقيقة التقديرية ترقى او اضرب يفيد ويثبت ما عليه
 اهل الحق ويخالى ما سطره في الصفحة الرابعة والعشرين (وأما تاسعاً فلان قوله هذا
 الذى بيناه هو معنى الحدوث عند الخفية اعم من والاعرية الاقربين تهمة بلاشبهة قول
 الكذاب دون الديانة على ما حققنا في مصباح الخواشي وسبأنى بانه بعد هذا في هذا
 الكتاب ايضا (وأما عاشراً فلان قوله سوف يتلى عليك في محله سواء اسر الى ما في
 الصفحة اربعة والعشرين او في الصفحة الخامسة والعشرين اشارة الى ما ركب من تحريراته
 المتنافسة اذ قد قال في السطر الثالث من الصفحة الرابعة والعشرين فالتقديم لا يكون الا
 واحب الوجود بالذات ولا يتصور قدم غيره تعالى على مذهبه ببعض الجوف من مرآة
 الخواشي وقد قال ما ساقه في اثناء السطور من الصفحة الخامسة والعشرين وقد سطر فيها
 بينهما اقوالاً استتى مصطربة المرام على فائدة في هذه الحوالة الى هذه الجمالة وبأنى بيانها
 بعد هذا (قوله خلافاً للفلاسفة حيث ذهبوا الى قدم السموات بيواذها) اسعيراد بهم
 ارسطو وتباعه كالشيخ والفارابى وغيرهما من المتأخرين منهم قالوا هيولات السموات

قديمة ادلو كانت حادثة لانفسها من هيولى امرى اذ كل حادث مسوقة بمادة ومدة فلم
 تركيب الاحسام من الامراء الغير المتناهية على حرص مدونها فاذا كانت قديمة لاندلها
 من الصورة لامتناع ملو الهيولى من الصورة عندهم فكانت الاجسام قديمة اذ الجسم عبارة
 عن المادة والصورة عندهم (توضيح اقسام) على ما هو مذكور في اسفار الاعلام هو
 مذاهب الأول مذهب اهل السنة والجماعة وهو الحدوث الزمانى لكل امر من امراء العالم
 واليه العلامة السبى متى الثقلن تحت قل العالم بجميع امرائه يحدث اذهوا عيان
 واعراض واكتفى بذكر الصغرى مع حواله الكبرى الى بيان الشراح والشرح التخيير
 عامه الله بلطفه الخطير قد حقق القياس مع بسط الصغرى والكبرى بحيث يندفع به ما
 عرض في اذهل الشيخ احمد من اوهامه الصغرى والكبرى كما لا يخفى والى هذا الحدوث
 الزمانى ذهب القدماء من الفلاسفة والى الحدوث الدهرى قد اندعه باقر العلوم في
 مؤلفاته ردا على ارسطو وعلى اتباعه ومذهب الشيخ احمد مركب من مذهب الباقر ومن
 مذهب ارسطو ايضا فصلياه في مصلح الجواشى بحيث يتصح اعتراجه بالقبضن وسبأنى
 والثالث مذهب الاشرافه والروافيه ذهبوا الى قدم العقول والنفوس وقدم المدارقات
 والانوار القاهرة ومنعوا كون حركات الافلاك سرمدية اربع مذهب جالينوس وهو
 التوفى في الحدوث والقدم والخامس مذهب ارسطو واتدعه قالوا ان العالم قديم
 بحسب البدات والصدات وذهبوا الى قدم السموات والافلاك وذهبوا
 الى ان الحركات الدورية سرمدية والمواد ابديه مستندة اليها واحتره الشيخ المجتهد في
 مؤلفاته حتى كفر من يخالفها ومع هذا قال في كتابه السمس بالحكمة المألغة فالقديم لا يكون
 الا واجب الوجود ولا ينصور قدم غيره ثم قال في هذه الصفحة ان مذهب اليه ارسطو واتباعه
 لا ينافى ما هو الحق من القول بحدوث العالم بجميع امرائه مع عدم الرد قول العلامة الشراح
 البحرى خلافا للفلاسفة حين ذهبوا الى قدم السموات بموادها وصورها نعم اطلقوا القول
 بحدوث ما سوى الله تعالى لكن بمعنى الاحتياج الى العبر لا بمعنى سبق العدم عليه وانما مع
 فصلا عصرى اشهد ان ما صرح به العلامة البحرى عن مذهب اليه ارسطو وما ذهب اليه
 اتباعه كما حققته في صدر الناشية وانما الطرافه اشهد بان ما اقتراه الشيخ المجتهد على
 العقل والعقل واقتراء على الفلاسفة بل كون ما تفوه محالاً للعقل والنقل يعرفه كل من ارباب
 النقل والعقل والجملة قوله فالحق انه لا ينافى ما هو الحق من قرط الجماله لا يرضى به ارسطو ولا اتباعه
 هل قرأت حكمة العين هل قرأت شرح المطالع وشرح المقاصد وشرح الموافق وشرح الهياكل

(قوله) ولما ذهبوا الى انهم لا يمتنعون من القول بالانسان الذي لا يد من عدمها في مرتبة ذات الفاعل وقطعوا مستندة الى الفاعل المحتلر والصفات الدائمة رابطها الى الله فلا يد من عدمها في مرتبة ذات الفاعل وفي مرتبة القدرة قبل تعلق ﴿ ٣٣ ﴾ الإرادة ولو كانت قبلية لعدم ذاتية لاربابية لتحقق الاشياء

قبل تعلق المقصد في مرتبة
القدرة فيلزم الترجيح
بلا مرجح اذ مرتبة القدرة
مرتبة صحة الطرفين
والترجيح شأن الإرادة
ويهدأتين لك ان ثبوت
الصفات الراضية التي
هي الايات الكبرى
يقتضي حدوث العالم
باسرها حدوثا مائيا واما
الملازمة فقالوا لا يتقرر في
ذاته تعالى صفته الا يلزم ان
يكون فاعلا وقبلا وهو
احتياج الصديق فلا بد
من الطبيعة المستمرة لربط
الحوادث البوسية بالقديم
وهي الحركة السرمدية ذات
هتتين من جهة الاستمرار
صدرت من القديم ومن جهة
التجدد صارت واسطة في
صدور الحوادث ويهدأ
نبين حال ما نقوه الشيخ

وغيرها من كتب الفلاس الذين كانوا اكراما سريرة قد حققوا عن آحرهم ما حققه ارسطو
واتباعه وابطلوا ما ذهبوا اليه من القول بالحركة السرمدية وقدم السموات بموادها
وصورها الى بطلانها وصورها الى ان الاحرام والاحسام فلكية كانت او عصرية مركبة من
الهبولي واصورة لا متنازع تركيب الاحسام من الجواهر الفردة عندهم في ايها المحدث قد انكرت
وشنعت انت على تركيب الجسم من الجواهر الفردة في السطر السادس في صفحة من العشر من
حيث قلتم انه قول باطل امرعه قدماء المعتزلة واستعمله الاشعرية ولا نقول به الخفية اصلا ولا
برصوبه رأسا انتهى ما كنت واقتريت انت على الخفية ومع هذا الانكار على ثبوت
الجواهر الفردة تقول ما ذهب اليه ارسطو لاننا في ما ذهب اليه اهل الحق بما انبأ الكذاب هل
قرأت الهداية والكفاية وهل قرأت العناية حاشية الهداية فاعلم ان الخفية قد بنوا كثيرا
من الاحكام الفقهية على تركيب الاحسام من الجواهر الفردة وعلى بطلان تركيبها من الهبولى
والصورة فمن ثم قال العلامة الشارح التحرير عامله بلطفه الخطر في اثبات الجواهر الفردة حاجة
عن كثير من ظلمات انفلاسة مثل اثبات الهبولى والصورة حيث قالوا الهبولى قدسية والا
يلزم التسلسل المحال وقد ما استلزم قدم الصورة لانها متمتعة بالخلو عن الصورة فيلزم قدم
الاحسام لانها مركبة عن الهبولى والصورة عندهم ويلزم ايضا ارتفاع حكم ابطالها عن الخوض
الكبير على اصوامها اذ وقعت التجاسة فيه فيتجس ومن المعلوم انه لا يتجس عند الخفية
والاشعرية اجمعين كما لا يخفى لمن طالع الهداية مع الخواشي المحبولة في الملة الفاهرة حق
المطبعة وايضا انهم اى الفلاس قالوا لا يتقرر في ذاته تعالى صفة كما في حكمه العين وغيرها
وما ذهبوا الى عبس الصفات والى نفيها قالوا لا بد من الحركة السرمدية اى هي اربطة
ذات حية الاستمرار وذات حية التجدد وتلك الحركة السرمدية القديمة المقتضية لقدم الاحسام
الملكبة في مقابلة الصفات رائدة في ربط الحادث بالقديم عند ما ذهب الاشراقية ولرواقية
الى بطلان تلك الحركة السرمدية لاقتضاها قدم العالم والحق الدوائى قد ابطالها باوجوه
الجسمة فصلاها في مرآة الخواشي وحققناها ودققناها في مصباح الخواشي حاشية التتمة والخاتمة

احمد في تعلقه على شرح الدوائى عند قوله استدلت ان فلاسفة على مذهبهم بان لا يخلو من ان يكون جميع ما لا بد منه ماصلا
في الارل السمع ان هذا هو عمدة الكلام في مقام استدلال الفلاسفة على قدم العالم ومنشأ غلط الشيخ المجدد هو حمله
المطلبين تحقيقه في سرآت الخواشي ومصباح الخواشي (منه)

يجب انكشور لك ان مشامرة الحق الدوائى انما هى مع ارسطو ومع اتباعه من الحكمة المشائية
 وكذا مشامرة العلامة الشارح التخرير انما هى مع المشائية الذين ذهبوا الى تركب الجسم
 من الهولى والصورة وفى قوله المودى الى قدم العالم وفى مشر الاحساد اشارة الى مقدمات
 البلاسة فصلوها فى امارهم حسب قالوا المكان العالم ازل وقالوا المكان صفة نمونة فلا بد له
 من نموت المحل فى الارل وهو الهولى اصل جميع الاجسام ولا بد لها من الصورة لاستداع
 حلوه عنها فبلمر مدم الاجسام على انها مركبة منها عندهم كذا فى حكمة العيس وغيرها ومن
 المعلوم المكشور ان قدمها واستمرارها ينافى نموت الاخرة مشاهدة نصوص انقران
 والشر انما يكون فى الاخرة وقد فصلنا وجه المناقضة فى مصباح الخواشى حاشية التتمة والخفاشى
 فيما انما الجدد ان نشئت كادبال اندمرية فى مثل هذه الخربة مع تصاعى صدور الخطئة
 والزلات انماضنة والسقطات المتناقضة وفى الشريعة كان اهلها وانما من الافتراء على اهل
 السنة والجماعة ادلوفست انت الشريعة امتداء دون الاستعمال بتحرير انواع المجادعة والسقطات
 المتناقضة المقتضة لوفوع الطائفة التى لامهارة لهم فى العلوم فى المملكة خلصت امر اربك عن
 السقوط فى المم بك وما تصتم واشتعلتم بتحرير انواع المجادعة المتناقضة المتناقضة الفتم
 امر اربك الى واد الممالك واهلكة صفوا فى اعلم اهل المركب منكر من على انما
 الدين كانوا كرا ما بررة فواسرناه على هذه النصرة والصنعة المنه ووالسقاء على هذه
 العسرة المهلكة كبرى حادهم وارمع الهمم المستتر فى قول المصنوعة وهو الخراء انما لا يتحرى
 الى الجسم حيث قال بمعنى الخراء الاتحادى الذى يتقوم به الجسم ويتحد معه وجودا وقواما
 فلا يطرء التحزى ولا يبرد عليه الانفكك وصرح به فى فامش كتابه حيث قال الاخر الاتحادية
 التى لا يتحرى عليها الجسم انتهى ثم صرح فى السطر السادس بابطال الخراء الذى لا ينقسم
 وهو اصل مذهب المجدد راع الى بنى الاحكام اشريعة كما سبق مع انه غير على عند كل نفى
 وزكى ان الصبر المستتر فى لا يتحرى كالمصبر بالمر راع الى الجوهر الفرد على اصول اهل
 الحق فواعجبا انه قد شرع الى ناسى الذمة البالغة الخيبة مع مدح امتن ومع مدح الخيبة
 مع انه قد شرع على ملاى مرام المصنوعة وعلى ملاى ما عليه الخيبة فى جميع المصامات
 فحاشا الله تعالى وامثالك من امر اربك عن مثل ذلك وادملككم فى مرة ارباب الاذعان والشعور
 وامر حكم من رمة اهل العصور وعصمت الله تعالى عن قولك ومن ثم قال الامام الاعظم ره وائل
 الله عمر ومن عند فاه فتح ما من الكلام انتهى كذا بك الصريح اما كذا فى له اشار اليه

بمعنى ان الانقسام لا يقع عند معلوم ثبوت امر متى مع الاتصال والانفصال وفي روايه
 منهم يقبل الاتصال والانفصال والانقسام وهو الامراد بالهوى وايه المشائيه ومن يحدد وحدتهم
 من ارباب الحركة السرمندية كالشيخ المحدد حيث اعترف بانها الرابطة رداً على اهل
 السنة والجماعة الذين والوا الى ارتباطه هي اصفات الزائدة وبأنى سائر ما بعد هذا
 الكلام ومع هذا اى مع وجود اعتقاده بالحركات السرمندية يقول بنفسه والقديم هو الواجب
 الوجود ولا يتصور قدم غيره هكذا قال بما لم يكن في قلبه عند تشريح قول المصنف
 القديم في السطر الثالث من الصفحة الرابعة والعشرين ولم يستحي بمثل هذه العجاذلة
 والجهالة من احرامه ولا من الفلاسفة المشائيه حسب حمل اصولهم على سبل هذه المصنوعة
 فالشيخ العجيد اسرف في الاعتقاد من المشائيه وبهذا التفصيل قد تبين لك ان ما نفوه في
 تشريح قول المصنف (الجزء الذي لا يتجزى صريح البطلان اما على مذهب اهل
 السنة والجماعة فلما سبق تحقيقه فتذكر ما حاصله ان اصغر المستتر واجب الرجوع
 الى الجوهر الفرد كالمرور وممتنع الرجوع الى الجسم م واما بطلانه على مذهب
 الفلاسفة فلاهم قالوا واعتقدوا ان الجسم قابل للانقسام الى الابدان وانهم ينكرون
 على انهاء انفسه الى الجزء الذي لا يقبل الانقسام ونحن نقول ان انقسام الجسم واجب الانتهاء
 الى الجزء الذي لا يقبل الانقسام اصلاً ان لا كسراً لصغره ولا وهماً لعمى المتوهم عن تمييز
 طرف عن طرف آخر ولا مرصاعاً فلما طبقنا الواقع بغير الفرض عن استحصاله في الحال وان
 كنت في ريب مما افحصناه من بطلان شرهه على كلا الفريقين فانظر الى حاصل الاسهر
 الدليل الثاني البرهاني وهو قول اشرار لجزير الثاني ان اجتماع الجسم بنفسه لذاته والانه
 قبل الافتراق عليه تعالى قادر على ان يخلق منه الافتراق الى الجزء الذي لا يتجزى بما حقه
 انه موكل اجتماع اجزاء الجسم لذاته كل ذلك الاجتماع من لوازم ذاته ولازم ابدان لا ينفك
 عن الذات والآن لم يرد ان ما يلدن لا يقبل الافتراق واللازم وهو عدم قبوله الافتراق
 باطل بالانتماء وكذا لم يرد ان ما يلدن بقوله تعالى قادر على ان يخلق منه الافتراق
 تفريع على ما تدبرناه في تاليف المعام واصحابه فالمعنى ان مثل الجسم الافتراق او اذا كان الجسم
 قابلاً للافتراق كان الله تعالى قادراً على خلق الافتراق الى جزء ابدى لا ينقسم اصلاً انه
 تعالى قادر على جميع امكانيات بقوله لان الجزء الذي تمارعنا فيه ان امكن افتراقه كما هو رقم
 ارم فمرة انه تعالى عليه دفعا بالعمى مقدمة ابرامية عليهم توصيحتها اذا كان الافتراق
 لا الى نهاية كما امرتهم به لم اجد المحالين اى عجز الواجب سبحانه او تركب الاعسام من
 الاجزاء الغير المتناهية وان لم يمكن افتراق ذلك الجزء ابدى تمارعنا فيه ننت المطلوب

لا بد ان اعترف بانها غير ممكنة لتعريف كمال معانيه لا وان القدرة لا تعلق
 بها محال لا يتبعه صحيح ان القدرة والاحتمال هذه الأدلة واضحة المعاني وكذا الاعتراضات
 الواردة على تلك الأدلة سهلة لتناول الآراء المقصود ما استلزمه من عدم ابطال ما سوده
 المسيح اعتمد لا على سدهب امة اهل الحى ولا على ما ذهب اليه افلاسه فتنه (دوره)
 ولما نعم في اسات الجوهر المرد حقا عن كثير من طيمات انعلاسة اسخ قد عرفت
 اشارة بغيره قد ساربعنوان مؤدى الى ان القدرة اما تحصل بابطال ادلة منى الجزء
 انما لا ينقسم وباطال مقدماتها ومما بهم قد بدوه على بان انهمولى وقتوا انما قد سمة
 مشتعلة الخوعن انصورة فلا بد من قدم الاحسام على هامركمة منها ومما بهم قد سوا ان
 الحشر لا يمكن ان يكون باحتناع الامراء بعد تفرقة بالان الحشر بل يعود انصورة
 والاعراض واعادة المعدم قال فمتنع الحشر ومخصص امة ان تركب الاحسام من اهل
 والصوره وان اقول باحتناع الحشر ولا ليقام وان اقول بان الرابطة هي الحركة اسرمدته
 اثبات قدم العالم دون التذليل وانكار الحشر والمشرو وانكار اموعد واموعد وتكسب الانبياء
 والرسال الكرام فيما حاوره وتحقق هذه المسئلة في مصاحح كواسى حاشية لتتمة وانعقافى
 (قوله) لان مقدم ان كان واحدا مداته فظاهر اسخ ومة لمقدمة انقائله بان اعدم ساقى
 لعدم التى قيل على ان طريان اعدم دليل الحشوب وبوصيغ اوجه ان التقديم ما واجب
 لداته او مستبعد انه بالانجاء لا متناع استناد اقديم الى الفاعل المختار فالاول ساقى لعدم
 انسابى واللاحق مداته وكذا لثانى لان استند الى موعب اقديم قديم اى لا سعدم
 اصل ضرورة دوام المعلوم بدوام اعله ولا يجوز ستمده انه بطريق انقص والاعتبار
 اذ لصدر عن افعال المختار سادات بالضرورة اذ هو ممد قبل معنى انقص يوم الاسم
 المجل من يحصل انحصار ايضا لوجوده ودم بصادر بالاعتبار ان كان موجودا قبل تعلق
 لارادة في مرتبة قدره بعمدة وهذا مع مد كمال استلزام سالا آخر بضا وهو التزميغ
 بلا موعج ان او محتاج بالامر مع ووجه الاستلزام ان شأن القدرة هو تأثير فقط وام
 اسرجميع موعب لاردة على اناقول انه قد تقرر ان تعلق الارادة من تمة بعله اتمام
 ويوحد قد مدم وموجود المعلوم بطريق لعله بتمامة فالصادر ما مضمود لا اعتبار كما هو مضمود
 العالم على ما طوى به نص لمرآل لا بد من ان يكون مضمودا قبل تعلق انقص وعن لمضمود
 لمكشوف عند افعال السمة ان مضمود العالم من انه تعالى اما هو بالقصد والاحتمال بدل
 عليه قوله تعالى وربك على منشاء واختار وعزه من الانبات القرينة لا يقال بارم من

هذا حمله تعالى قبل اتحاد العالم لأننا نقول ما ثم زمان فهو اما يتقضى في مرتبة الاتحاد
 اى ليس بين وجود العالم في علمه تعالى وبين عدمه الاصل زمان حتى يقال لزم حمله
 قبل الاتحاد تعالى عن ذلك علوا كبيرا أو بهذا تسن لك معنى قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 كان الله ولا شئ معه ادبس الراديه استقييد الراسى اذ هو موضوع اى موضوع اقصية مقدس عن
 الزمان فادبس بفعل يدل على الزمان بل هو من الأدوات الوجودية مبرادة دوام الوجود
 واحتصاص الارلية به تعالى ففوقه ولا شئ معه يدل على ما سوى الله تعالى ليس يترلى
 فثبت حدوث ما سوى الله تعالى بنفس هذا الحديث المذكور في صحيح البخارى فالواجب
 لداته صح له نعت المعية بخلاف العالم فانه ممتنع المعية فالارل والقدم ما انفرد به انه
 تعالى اذ الارل عبارة عن معقوبة انقلبية له تعالى واقدم عبارة عن انتفاء مسبوقته تعالى بالعدم
 فالارل يدل على انه قبل الاشياء واقدم يدل على انه غير مسبوق بالعدم في نفس قبلته
 على الاشياء واما ما ورد ان الله تعالى قال في الارل للارواح الست مركب قالوا على
 فالمراد بذلك الارل هو ارل مخلوقات وتلك الارلية عبارة عن حال نعين المخلوقات
 في العالم العلمى فلا بد من الحكم على جميع احوال العالم بالانصرام والانقطاع ولا بد من
 تقدس البارى تعالى عن نسبة الدخول والخروج والاتصال والانفصال حلقاه في حانية
 مصباح الخواشى حاشية التتمة والتحفاى ومن تأمل صفا مقفاه من القوف من صدور
 بالاجاب كما في الصفات وبين الصدور بالعدم والاحتار كما في العالم بطمع على سر
 قولنا صدور الصفات بالاعتبار بصدان وصدور العالم بالاعتبار كمال ويطلع على وجه
 اندفاع ما أورده الآمدى ايضا وعلى وجه اندفاع حديث الاسكال كما عرص هذا الحديث
 في اذهان السيد اسند فن فادعه (قوله) فلا تصور قدم المطلق مع حدوث كل من
 الحزبات الخ ادلو كان قدبها نرم. يكون مرد من افرده قدبها فاد كان المطلق
 قدبها كان الشىء ابواحد قدبها وعادنا تلخيص المقام ان عدم تعالى الحزبات مع
 قدم المطلق كما هو اما الشىء المحدد وادعاه في مواضع مثل توارد الاستعدادات
 العبر المتناهية على لمادة العدمية في لامتناع والاستحالة ولو تنزلنا وسلمنا ان اوجود
 التعاقبى مانع عن اجراء البرهان بقول ان الامور المتعاقبة وان كانت غير محتمة في الزمان
 لكنها محتمة في الدهر على اصول الفلاسفة او في مجموع الارمية على ان التطبيق بمعنى ملاحظة
 الانطباق النفس الامرى يحوى في الامور المتعاقبة وايضا ان اوجود الامور المتناهية
 يستلزم وجود المجموعات المترتبة وتلك المجموعات واجبة الانتهاء الى مجموع لا يكون مع
 مجموع آخر فيتم الارام وتترتب الاستعدادات الغير المتناهية وتترتب الحركات المتعاقبة

قد حققناه في رآة الخواشي ومصباح الخواشي حاسبة انتمة والحقا في حاشية المجموعات
 ثمة التحقيق وبهاية التفصيل واستدق ولا يتجمله هذا الكتاب ومن تأمل فيما حققناه
 في الخواشي انهم قومة يعلم ويحكم بان الحق الصريح في ربط الحادث بالقديم هو امتناعه
 اي امتناع وجود الحادث في الارل او تعلق الارادة الارلية بوجود الحادث فيما لا يزال من
 الاوقات الآتية فلا يوجد الحادث لافي هذا الوقت والزمان من جملة الممكنات وقد
 تعلقت الارادة الارلية بوجوده المتناهي وهذا بيان كيفية ربط الزمان بالحادث بالقديم
 ومنه اشارة الى انه منقطع الوجود في جانب الارل فلا شيء غيره تعالى في الارل على انه
 فوق الزمان وحقق هذه المسئلة في مصباح الخواشي ويحكم ايضا بان ما تقع الشرح المجدد
 في الصفحة التاسعة والعشرين حيث قال والحق ان هؤلاء الفرق وان قالوا بعدم حريان
 ايزمان على الله تعالى والمساوية به اقول الا انهم باقضوه ببداهتهم هذه وذلك قولهم
 بادواهم بقولون بالسنة السابعة في قلوبهم انتهى ردا على اهل السنة والجماعة وتشنبا
 عليهم بقول علي بن ابي طالب المجدد حكما صحيحا بما فيها اشيع المحدث قد ثبت بالبراهين
 القطعية العقلية والنقلية ان العالم يجمع اهزائه مسوق بالعدم بحسب الزمان وكل
 مسوق بالعدم مبرعه الى ما كان عليه فلا بد من ان يحكم عليه بالانصرام والاقطاع
 والاعدام وما آتت السنة الشرايع الأمصرحة بالبراهين سيجانه بالارلية والأبدية
 ولولا سبق المقام والوصية لا بدنا بمجلدات مستقلة على براهين ومقدمات بالقطعية
 ما اشرنا اليه غورا فيما اشرنا اليه كفاية لمن له الادراك وسلامة الاذعان (قوله)
 الذي يكون وجوده من دته الحصة كاملة لقوله اي الدات الواجب الوجود اوصفة مقبلة
 اذ ربما يحقر ربه عن المعلول الذي هو وجوده عند وجود علته لتامة وجوده عند
 الامر منه ولكن لا يكون وجود وجوده من ذاته والسرف في التفسير بالمفهوم الكلي كما مفسر
 الشارح انحريره بوجهه ذكر صيغة الفصل التي هي لاهل الحصر وتوجيه وقوعها بين
 اسماء واعلم ان الذي لا يتوهم فيه المعتبة فاستبح الى انصرف عنه والى ارادة المفهوم الكلي
 منه واما من يغفل واستغنى وغفل عن هذه النكتة فاشتغل بتحرير ما استشهد به من
 اسم علم بلدان الجامع لصفات الالهية واسعوت الربوبية كما هو الاشتغال بتحرير
 عالايهم ولا يعني دأته في مؤلفاته (قوله) وقريب من هذا ما يقال ان مبدأ الممكنات
 بأسرها لا بد ان يكون واحدا الخ (توصيح امقام ان هذا المطلب الاعلى قد يستدل عليه
 بانكشاف ادات وربما يترفع هذا من قوله تعالى والله العلي ونتم انقراء الآية وقد يستدل

عليه تامكان الصفات وقد شرع هذا من قوله تعالى الذي جعل لكم الارض فراشا الآتية
وقد يستدل عليه بحدوث بدوات والامسام كاستدلال حضرت ابراهيم عليه السلام
حين قل لا اله الا نحن الآتية وقد يستدل عليه بحدوث نعمات ولاعراس وهذا
اقرب الطرق من سب الاستدلال بالمرهاى وبه ينطبق اكثر بصوص بقرأوسا الكبير
الى هذا الطريق بعضهم آتية وبعضهم انسية وبعضهم جامع على ان لادته لافاقية
مدرسة في لادته الانسية بناء على ان الاسس انكامل هو انه سم الكبير من مع اعوام
وقد خصه هذا العام في لاصرا في مصباح الخراسانى عاشية شرح الله في قال الفاضل المحسى
مولانا عبد الحكيم في بيان وجه اقرب ولا عرف بينهما الا بحسب الحدوث والامكان لكن
الذى اقوى من الاول على ما سن في محله انتهى كلامه اقول قد عرفت اقواتة مسلك
الحدوث مما اسرنا له في تحسية دول شارح وامكان سبى بكلام على الاستدلال
بوجود الحداثات وايضا انه مسلك حضرت ابراهيم عليه السلام على انا نقول يمكن
تأييده بقوله تعالى وزيك بحق ماشاء ويختار الآية ووجه انتايد بهذه الآية انها تدل
على ان المصانع فاعل مختار بلسنه الى العالم فتدل على حدوث ما سواه اذ قد علم لانه كان
ان يستدل الى العاقل المختار على ما سبى محققه وبهذا تبين لك ان مسلك الحدوث اقوى
من مسلك الامكان ثم يقطع هذا اذا كان اشارة الى العلوة السابقة بلا واسطة وغير عفى انه
لاناسبة بينهما وبين ما فعل ود عدة لعرب يقتضى المناسبة من وجه وامغيرة من وجه
والا كان سرية الى تسيل سبى كل دل العلوة فوجه القرب سبى ان يكون احصاد
ليقتضوا في المناسبة مع تحقيق المناسبة وتحقق اربعة واضحة غير مفيدة في قوله
وقد يتوهم بعدا يدل على وجود صانع من غير فتقر الى ابطال الدور ولتسلسل
الحج اشارة الى ما استخرج صاحب المود من حيث قل المسلك لاربع وهو ما وحقا لاستتجراحه
ان المود ذات بركات باسرها لا يحتاج لكل الى مود في دوره فيكون وحدا وهو
المطلوب وحكم اسب سبى في سره بل هذا جرح غير متوقف الى ابطال الدور
وانتسلسل فالظاهر من كلام اشرار وهو سبى كذا ن تعرض على صاحب المود في
وسارسة عما ودهن بوجه ما علم به سبى اسبى قد من سره ما عاصره بصوصه بعدة
التي تستلزم بطلان تسلسل سبى في هذه المسائل او قول ان سبى براهان هير المود
سبى على التفسيره سبى اوصع صراصة وسبى اوصع صراصة على
الفرس من لاقتار ومن الاسرار اصح في قوله بل هو سرية الى حدية بطلان
التسلسل له هذا وعدا في كثير من نسخ اشرح وفي ما عد الى حدية بطلان
التسلسل ولا على ان سبى اثباته سبى بصيغة بمعنى ابطال التسلسل اقامة الدليل

(قوله) ثم حديد علته المجموع لامعا على المجموع معا السح الاحتمالات العقلية في جانب المعلول اي فيما يلا حقه فيه
ابوئة الاجتماعية يتصور على وجهين امدعها ملاحظتها على طريق الجزئية وذايها ملاحظتها على طريق العروض وكذا

﴿ ٤١ ﴾

في جانب العلة فالاحتمالات

العقلية اربعة وعدم
ملاحظة الهيئة الاجتماعية
اعم من سلب الجزئية
ومن العروض ايضا وعلى
كل من القادر يحصل
المطلوب وكذا الاولوية
الذاتية لها اربعة معان واذا
ضربنا ملاحظة الذات
وحدها وملاحظتها مع غيرها
الى هذه الوجوه الاربعة
تكون على ثمانية اوجه ولها
كالمنفرد من ابطال
الاولوية الذاتية نفي
انسداد سلب اثبات
الصانع تعلق الغرض
العلمي بابطال الاقسام
الاربعة منها وهي ما يكون
الذات فيها مأخوذة
وحدها اذا الاربعة الاخيرة
وهي ما تكون الذات فيها
بأخوذة مع اصنام غيرها
لبس فيها تدوهم
الانسداد على ان
الاستعالة المترتبة على

على بطلانه ومن المعلوم ان هذا المرحل ليس كذلك اذ هو انما وضع لاثبات الواجب
لدائه لا لاقامة الدليل على بطلان التسلسل وكذا النسخة الاولى غير مألوفة عن معنى
اد بطلان التسلسل ما عدا ما عداه مقدمة في هذا المسلك حتى يحتاج ويفتقر اليه واذا اراد الشرح
استعير من الاسارة لارم هذا المسلك فنقول لا انكر من صاحب المرحل في لارم الكلام
الا انه قد يكون غير منظور في الكلام على انه فرق بين الاشارة والافتقار ثم حديد علته
المجموع لامعا على المجموع معا بلان يقول لم لا يجوز ان يكون المجموع لامعا على المجموع
معا كما في تعليق الواصل ميرزا حان على شرح حكمة العين مع حوانه مشروح في مصالح
الجواشي وكذا كون اتحاد الكل عبارة عن اعادة الكثرة وعن اعادة العدد على الطبيعة
المشتركة كما قال السند الهروي في اثبات علته الشيء لنفسه على تقدير ان يكون
المرء علة لكل مشروح في الحاشية المرقومة واذا نظرت الى مقتضى الحد الى الكيفية
الخاصة في قول المصنف رحمه والمحدث للعالم هو الله واعتبرنا الكلام المبني بالكيفية
المخصوصة ثم نظرت الى انطاق ما في اشرح الى هذا الكلام المبني فالحق ان هذا
المرحل لا يثبت الواجب الوجود لدائه وحصر الالعية فيه تعالى ردا على المعتزلة
لقائلين بلان يؤثر في افعال العباد قدرة العبد وردا على جمهور العالسة القائلين بان
المؤثر في عالم الكون والفساد العقول العشرة (قوله) يعني ان صانع العالم واحد لا يمكن
ان يصدق مفهوم واجب الوجود الاعلى ذات واحد اسم قد اشتهر من باطري هذا الشرح
من ارباب الدواهي الممهولة ان هذه اعتناء لدفع الاستدراك والله اعلم بالحق حيث
قال اشارة الى دفع توهم الاستدراك بناء على ان الله تعالى علم المحرث الحقيقي وهو لا يكون
الا واحدا وواصل الدفع ان المراد ابعودة في صفة وموجب الوجود لاني للذات كفاي
قوله تعالى قل هو الله احد فتأمل انتهى وجه التأمل انه فرق بين قل هو الله احد وبين
عبارة المثل لان الله في الالفة مستند لا يحتاج الى الصريح عن العلية بخلاف ما في المتن
فانه من يحتاج الى صريح عن العلية كما بينا في وجه التفسير بالمفهوم الكلي وقد يقال

الاولوية من انفاص والتوارد وانقلاب الممكن واجبا انما تتروك على الاقسام الاربعة التي هي ما يكون

منه رحمه الله تعالى

الذات فيها مأخوذة وحدها

في نوعه التامل في ما ليس على الآلة استرته في ما ليس مع العرف اذ هو عند معمول في
 لسان واحد فهو عم من الاعد واستخفى في وجهه اعماله دفع توهم كونه صفة واصاح
 كونه غير بعد استرته في هذه العناية سارة الى ان امره عدم اعتماد اشريك
 في الوجود وموافقها والامراد بالوجود هو وجود اوجود ونحو صياها وحقق جميع
 الاسباب والاستحقاق بعبادة وغيرها من الامور المتفرعة على وجود اوجود فحصل
 لعناية هو لاسارة الى هذه المسئلة كالمسئلة السابقة نظر بقرينة طلب اثباتها بالمرها
 بوصح اتمام هيئاته مطالب الاول اثبات لوجوده في صفة وجود اوجود واثبات اثبات
 واحدة في صفة كماله واثبات اثبات بوحدة في صفة العبودية كماله المتحقق بالرواي
 في وجود ما يحضر وجود الوجود او يحضر استغناء او يحضر بهوديه (فيها) مطالب
 ومقاصد الاول قد يترقى في الكلام ان يتعسف ابو حنيفة بنفس حقيقته واما اوجود فاما كان
 من لاهية كان نوع تلك الحقيقة محض في فرد واحد بالضرورة وقد قال ابو عبد الله
 اوجود يستلزم على شيء اذا المجموع وعب اوجود على هذا الفرص لانه كثير من افراد واما
 لوجود وانكسر فرد من افراد المفهوم الكلي وقد تقرر ان هر "المجموع مقدم على المجموع
 كالواحد المقدم على الاثنين وقد قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كل الله ولا شيء معه
 الحديث فاما التمتع بعبادة في كل امتناع فله معنى "انه قلبية فربما احلى واظهر قل لمعنى
 الرواي لا افراد كمال وكل كمال ثابت له تعالى فالافراد نائب له تعالى اما انصاري
 من انطربت واما انكسري فلقولهم متصف بجميع صفات الله تعالى عنه عن سمات
 انحصار وقد اجمعوا على ذلك مقبلة عن آخرهم بعضهم اثنى في بيان اشراج هذا
 فهو من عن يتوحد في الحقيقة وقد يدل ان يسبح في مرة بعد اخرى ان قول اشارح
 انكسر وانشور في ذلك من يتكلمين برهان امتناع الاشراك بقوله تعالى توكل
 على الله الا انه سبحانه وتعالى وتقريره في اسارة الى هذا الاشراج سبحانه وتعالى
 قول لا من ان يصيب في يوم واحد اوجود في كل ذلك وتسميه ومشاهدة قوه وتدريره
 بعد ذلك تتجسد في بوسل ليس صانع فدون بالغيره انكسره لا يمكن انما مع يستما
 عدم خبرهما او غيرهما لاهية لانه وتعدد الآله غير انه ووجدان في خبره في
 ١٠ - روايت الارض في صفة انكسرة لا يمكن وعود اعالم فخصوصه الجميع معناه
 فالحاصل في خبره في الله تعالى فمبدأ ان يكون هذا الخبر اية شعور في مقدم الشرطه
 ١١ - روايت هو الا انكسره في الله تعالى فله كمال غط اسناد وتدريره في خبره اسقط

اعتبار الجمعية ونقبت الألوهية مع وصف العبرية فيها ثلاثة أمور الآله والجمعية وغيرها
وبذلك العبرية لازمة للجمعية ولما بطلت العبرية بطلت الجمعية بالضرورة حتى الآله واحد
ومعنى استلزام الجمعية أنه من مفرجه السداد إلى جمعية قد سبق أن الاستحالة إنما توجهت
إلى وجود الله تعالى والجمعية مطروحة سافط عن محط الكلام فثبت المرام بل هذه
الآية الكريمة ما فادت الوحدة في الحقيقة فدا فاد الوحدة في المعبودية أيضا ويمكن
قد يدل الإفادة بالصروح الناطقة كقوله تعالى تعبدون ما تعبدون والله خلقكم وما تعملون
قد عمل كونه حائقا علة لاكار معبودية العبد فدل على أن الخلق لابد من أن يكون
معبوداً ولا يكون حائقا لا يمكن أن يكون معبودا وكقوله تعالى أم جعلوا لله شركاء خلقوا
'خلقه فتشابه الخلق عليهم وكقوله تعالى خلق كل شيء فاعبدوه وتفصيله في الأصل ونص
عبرة الجارى على القاصي هكذا وما يخص ما سأل على الآيات الدالة على امتناع إشريك
في الخلقية تدل على امتناع إشريك في الألوهية وعلى امتناع الشريك في المعبودية فله
سبحانه العلامة أشار الخبير حيث نطق أولاً أن مسألة الوحدة مسئلة نظرية براهنية
ثم فطن في الوحدة بأنها لوحدة اسكبرى ثم اتى بالمعانية حبيب قال يعنى أن صانع
العالم واحد لا يمكن أن يصدق مفهوم واحد لوجود الأعلى ذات واحدة وغير حفى أن
هذه العبادة بشهادة الاستشهاد بأنه لو كان فيها آية الآلهة لفسدت تدل على أن العلاقة
قد دلت التوحيد على اعتقاد امتناع إشريك في وجود الواحد وفي الخلقية وفي المعبودية
وتمن يصبى بل هذه الآية الكريمة كما يفيد صرح الخالق كقولك دليل لمصر وجود
أوجود أن كصر الألوهية ودليل لمصر معبودية كما حققناه في الجوى هاشية القاصي
وبالتحقيق السابق قد اندفع ما في حاشية المصاحف عصام الدين من فقدان التقريب ما دفعه
هكذا ينبغي أن يفهم هذا المقام وأن يحل واستغنى فقد اتى بمصحة البصير في هذا المقام
أيضا ونص عبارته هكذا لو أمكن على الإطلاق أن يسهل تقدير الانقسام في ذاته إلى
الأمراء العامة والغلبة وأخر ثبات النوعية والحسية لها انبساط في أركان الخلق والامكان
وهو حاشى أسداً والمطالار كإتال الله تعالى أو كان فيها آية الآلهة لفسدت لأن التركيب
ويكون الأمراء المتجلى معاً لا يتصور أن يكون من أمراء ممكن الوجود هسكة الدات
بوعب لا تتقارب وتماثل صدى لوجود آمن عيب هو هو بوعب الاعتقاد وأنه من مستلزمات
الاعمال والتعب بل ووجه بوعب لا مكان وهو بوعب بطلان السموات والأرض وعدم تكوينها
بل لعوام مهيبة المعنى مانعوه به شيع المحدث في الصفحة الثالثة ولعشرين وأبى شطط
عظم فيها امرأه السدرا م انتم ما عجزتم عن مطالعة عبارات شيخكم المحدث السراب وما

وقفتهم عند ظهور الفاظه وقفة النيرة عند المرات حكمتهم بان العلماء عن آخرهم لا يطلعون
على مؤلفاته وهذا الذككم منكم مع انه اسئلة عظيمة وعرة في بيحة في بساط الوجود مثل موارد
الوجود فاعلموا ان قول المصنف رحمه الواحد لما كان ضمرا بعد الحرف فسر العلامة بقوله
بمعنى ان صانع العالم واحد لا يمكن ان يصدق مفهوم واحد الوجود الاعلى ذات واحدة ثم
استشهد عليه بقوله تعالى لو كان ههنا آلهة الاالهة لفسد بساط عبادة المثل على حصر الألوهية وعلى
حصر الخالقية وعلى حصر المعبودية وذلك المعلوم بشهادة استشهاده ووصله على قوله لا يمكن
ان يصدق مفهوم واحد الوجود الاعلى ذات واحدة وغيره على عند كل تقى وركى ان حصر
مفهوم واجب الوجود على ذات واحد حصر الألوهية فادرج في الامة الكريمة ثلثة قسام
من الحصر الاول معرفته على كل مسلم ومسلمة وقد اقتضاه الاندراج آتيا واما لشيوخ ابيجد
لما قلنا رأسه بضرار ارواح السلف والخلق عجز عن تشريح عبارة المتن واتى ماضوكة
فقد نقلها مع تعيس الصفحة بهذه الاوهام مردودة على اماؤلا فلا حول له على الاطلاق
الذى يستحيل تقدير الانقسام لما انبأ من لوازم الحدود والامكان مع انه ليس بشرح لكلام
المصنف رحمه بل يحقر مضطرب من وحوه الاول ان قوله يستحيل تقدير الانقسام في ذاته الى
العلية والتحليلية مع انه ليس بتفسير احوال يصدق على الجوهر الفرد حيث لم يقل ولا
بتركيب منه شي وقد نقله في صفحة قبل هذه الصفحة فتذكر الاضطراب الثاني قوله
لما انبأ من لوازم الحدود والامكان تعليل يدل على نفي الامكان والحدوث عن الجوهر الفرد
مع انه ممكن حادب الاضطراب الثالث قوله وموجبات الفساد وانطلاق عطى على قوله من
لوازم الحدود والامكان فالمعطى مع المعطى عليه علة قوله على الاطلاق الذى يستحيل
تقدير الانقسام في ذاته الى الامراء ثم بعد هذا التعليل القاسد وبعد الاعراض عن شرح
اللايق علل هذا لتعليل انفسد بالآية صفت قال كما قال الله تعالى لو كان ههنا آلهة الااله
لفسد تانم قال بعده بلا واسطة لان التركيب ولو من لوازم الامراء التحليلية ووجب الاعتدال
والحدوث فانظروا الى ملاعنه بالآيات ثم انظروا الى قوله لان التركيب مما عده السفاهة
والحماسة هل قوله لان التركيب شرح الآية او شرح السداد او شرح بركان او شرح الآلة
او شرح الآلة وهو مع هذه الصعوبة يظن قوله لان التركيب رد على قول العلامة ونقريه
انه لو امكن الهان اى ذاتان جامعان للألوهية وحواسوا لا يمكن التمايز بينهما بل لم يحرم عجزهما
او عجز احد هما مع ان هذا لا يقرر برحق الآية وحق ان مقام كه صنف اد المقام ليس مقام اراد
الانفاذ المحررة من كتب الفلاسفة ثم تعليل هذه الانفاذ المسروقة المعبدة عن الارتباط
بمقام بالآية الكريمة على طريق الملازمة بل المقام مقام حصر الألوهية وحصر الخالقية

وحصر المعبودية كما سبق تحفة على ان يقول يلزم على الشيخ المجدد اثبات الجوهر الفرد
 بالآية حبب قال بعد بيان عدم الانقسام كما قال انه تعالى لو كان الآية وهو قد اذكروه في
 موضع فان قلت قوله كما قال الله تعالى فانظر الى قوله موجب الفساد والبطان قلنا لا فساد
 ولا بطان في ثبوت الجوهر احدى لا تنقسم اصلاً اما المصحكة العاصرة فعلى ما تنفع الشيخ
 المحمد كمال معنى الآية الكريمة هكذا لو انقسم ذاته تعالى الى الاحراء الفعلية
 والتعليلية بعد ما اذقنا قال في هذه الصفحة الواحد على الاطلاق اسنى
 يستلزم تدوير الانقسام في ذاته بما فيها من لوازم الامكان موجب افساد وابطال كما قال
 انه تعالى لو كان فيها آية فالمعنى لو انقسم ذاته تعالى الى الاحراء الفعلية التي من لوازم
 الامكان نفساً، فقوله موجب الفساد هو هذا الفساد الذي في تالي الآية الكريمة فابن هذه
 الاضحية واس الالة الكريمة وان كنتم في ريب في المعنى المذكور فانظروا الى قوله لان
 التركيب ولومن الاحراء التعليلية يوجب الافتقار في السطر الثالث والرابع وغيره في
 ان هذا التعليل تعليل تالي اشروطية من الآية الكريمة وذلك اتالي هو فساد السموات
 والارض وابن انقسام ذاته تعالى الى الاحراء وابن هذا الفساد الذي هو لازم التعدد في الالوهية
 وفي الثالفة وسأني بانه الحادي عشرة من المصحكة المجددية في تحرير المسئلة الواحدة
 قوله وبالمثلة صدق الله وهو لا من عت هو موجب الافتقار فانظروا الى هذا التعليل الذي
 هو من ثمة التعليل انه المذكور ومن الكلام عليه اثاني عشرة من المصحكة المجددية قوله وانه
 من مستقرات الامكان فانظروا الى هذه التثمة وقدم الكلام عليها غير مرة الثالث عشرة
 قوله فالتعدد بى وجه كان موجب الامكان فانظروا الى هذه المصحكة فان التركيب من الاحراء
 التعليلية او الاتحادية كالتركيب من الخمس والفصل كما ينطق به قوله فلا بد من طرف ذاتي
 او عرضي اما موجب مكان لو لم لا تعدده وامكان ابواب دون تعدده وان كان محالاً في
 نفسه لا يقتضى فساد العالم بها ايها الامر بى اس مرعتم قوله فالتعدد بى وجه موجب
 الامكان بلعنه اراد من اتعدد تركبه من الاحراء التعليلية او الاتحادية مع يستقيم رجوع
 الصبر استقر في قوه موجب الامكان الى اتعدد بمعنى التركيب لكن هذا في واد وما
 من بانه شر اهل السنة وجماعة في واد بعد عن واد المحسر الذي فيه الشيخ المجدد واد اراد من
 اتعدد بعد ابوابه لى وغيره في انه لا موجب امكان ابواب كما صرح به في السطر السابق بل
 تعدد ابواب اما موجب امكان التمايع وسئل ما بينهما فقوله وهو ان امكان ابواب موجب
 بطلان سموات والارض فهو او غفلة عن استفرقة بين امكان ابواب الذي هو لازم
 تحريمه السابق ومن امكان اجتماع الذي لا يمتثل عليه كبرياته السابقة فلا موجب
 قوله لا تركيب ولومن الاحراء التعليلية اح بطلان سموات والارض بل موجب
 بطلان اهل حرامهم وقتل روسهم وقد كان الامر هكذا كما لا يخفى (قوله)

(قوله) بشهادة خصوص
المادة الخ في مقام العناية
لأنهم اسرهان ومن تأمل
فيما وصلنا في الأصل بنصح
عن اندفاع ما أورده المحقق
ملاصديق في تعليقه على
ايساغوجي حيث قال وانت
خبير بان في دلالة على
الامتناع اداني بطرفين
انتهى سواء كانت هذه
الحوالة على جواز الاتفاق
او على منع الامكان بنفس
الامور في جانب التالي
قياسا على عدم العقل الاول
او على منع الامكان الوقوعي
في جانب التالي قياسا على
عدم انعكاس وجه الاندفاع
ان هذه المدوع العارضة في
الادمان المتوسطة كما قال
وانت خبير الخ صحيحة في
بإحدى الظرفين قطع النظر
عن خصوصية المادة ومد
دعة في انتظار الدقيق
بشهادة وجوب استثناء
القبض الذي يوجب
نقبض المقدم اعني به هو
امكن الاله ان بالامكان
الداني فيدل على امتناع
استعداد مطلقا هو المطلوب
وجه الاجاب مشروح في
الأصل بوجوه فقوله فتظن
يمكن عمله على بعض ما
اشرنا اليه في الأصل فعليك
التظن في وجه التظن اذ
المقام احرى واهق به
منه رحمه الله تعالى

وتقرر به انه لو امكن انما لا يمكن بينهما مع الخ الاحتمالات العقلية في الامكان ثلثة
فقد يراد بالامكان بنفس الامر في جانب المتقدم والتالي وقد يراد به الامكان الوقوعي في
كلتا الطرفين وقد يراد به الامكان الذاتي والوقوعي معا وهو المنصور عندنا فالحق لو امكن
تعدد الباري بالامكان الذاتي لا يمكن التمتع بالامكان الوقوعي بشهادة خصوص المادة
وذلك لان الله مع الارم لمجموع الامر من وهما اما ان العالم وتعدد الواجب سأل على ان فرض فادا
فرض في جانب التالي استدعاء الامكان الوقوعي او بنفس الامر يلزم محال المعلول عن علته انما
وان شئت فقل وادانع في جانب التالي الامكان الوقوعي يلزم محال المعلول عن العلة القائمة
من ان وقوع التمتع لارم لمجموع الامر من فادانع الامكان الوقوعي يلزم انفكاك الارم عن
المعلوم واذانع الامكان الذاتي لارم حوار المحال ان حوار التحلوي ومتخصص الكلام انه لو منع
الامكان الوقوعي يلزم المناسبة العديدة الكثيرة منها محال معلول عن العلة انما
ومنها استغناء العالم عن المؤثر ومنها عمر الآله على ان يقول ان مرتبة الالهية تقتضي العلة
فلا بد من وقوع التمتع اندي هو عبارة عن ارادة احدهما وجود العالم وعن ارادة الآخر
عدمه وكل من وجود العالم وعدمه ممكن والآله قادر على جميع ممكنات وبه صرح الشارح
استخرج حيث قال من يريد احدهم حركة ريد والآخر سكونه سواء كانت تلك القضية
مشروطة عامة او معرفة او ممكنة علية وتحقق هذه القضية في مصاحح الحواشي حاشية استتمه
والختمان ويتم اسكلام على منع الامكان الوقوعي في جانب التالي في تحشية قول اشرح
لحوار الاتفاق على هذا النظام فانظر فالحق هو ارادة الامكان الذاتي في جانب المتقدم وارادة
الامكان الوقوعي في جانب التالي فالحق كما هو لو امكن تعدد الباري بالامكان الذاتي
لا يمكن التمتع بالامكان الوقوعي ولا يلزم ان يحجب الواجب بالحق انما من الغير او محال
معلول عن العلة القائمة فاما يمكن التمتع امكان وقوعه يلزم توارد العلة من الواجب او عجز
احدهما واستغناء العالم عن المؤثر او سادته وعدم ندوة مطلقة من كل من هذه الموارد والقول
واحب الاستثناء ان يعمل لكن التوارد محال والعجز محال والاستغناء محال وانفساد محال فاستعداد
والتمتع محال لان استثناء من التالي يستلزم قبض المقدم على ما قرر في المطلق فمحضه
ان وجوده له الموصف وحده اسرعة علة قائمة تقتضي امتناع شريك الباري وكل من
اسرهان من حرية عقلية مأهودة من قوله تعالى لم يكن فيها آية الا انه لم يرد
ويؤكده هذا الاحتمال الشيخ المحدد مع امرائه والله متم بوجه ولو كرهه المحققون اذ
مر غير مرة ان هذه الآية اسكرية تفيد عصر الالهية وحصر الخالعية وحصر لهودية

باستعانه مقدمه الاقتراع والقرارم وبه تاتى لسك وجهه الذرديد كما قال
 المحقق استدواى ان اتوحيده اما يحصر وحبب الوجود او يحصر الحاقبة او يحصر
 العمودية اذ قد سر ان المراد بى الحاقبين المستقلين بحسب منتهى في حقه
 العجز والعالم لم يثبت له عالمى قادر على كل واحد اى منتهى نظره في الالهية
 وحواصها اذ المسئلة المحررة في العلوم امر هامة نظرية مطلوبة بالمرهان وبهذا
 فمن بك سر قول الامام الاعظم في لغة الاكبر حسب حال واسهوا عدلا من طريق العدد
 ولكن من طريق الله لا شريك له انتهى واسر فيه ان الوحدة من طريق اعداد ما وقع في
 المرتبة الاولى حاصله بى الانثبية فذلك الوحدة لما كانت تدرى انثبوت لانثبوت ارادتها
 في العلوم البرهانية اى في الكلام والوحدة بمعنى بى اشريك في الالهية ومواصفاتها
 كانت معتبر في التوحيد الفارى بين المومنين والمشرى ومطلوبة بالمرهان بى بى ان برادى
 العلوم البرهانية وبهذا التحقيق فدينين لك ان حوله والله واحدا من طريق اعداد بس
 بى الثبوت وليس بى الاتصاف بل هو بى المراد لا يلزم من بى المراد بى الاتصاف
 واسر في بى المراد انه لو اردت نصير المسئلة بدئية واما لو اردت الوحدة بمعنى اشريك
 بصير المسئلة نظرية على انما هي لفارقة بين المسلم والمشرى كما مر والافقة في
 العلوم البرهانية وكذا قول المحشى الحالى المراد بالوحدة هو اوحدة في صفة وحبب
 اوجود لافى ابدات بس بى الثبوت بل بى المراد كما لا يخفى (قوله) وهذا تفصيل
 ما عاين احداهما لم يندر على مخالفة الامر لم يحزه السحى تقرير مرهان التماسع
 على لهج المذكور وهو يزوم العجز او اجتماع الصدين ونوضح ما قال لو تعدد فاما ان
 يقتصر كل منهما على ما يقتصر عليه الامر ولا على الاول تلزم الفاسد بعدد كرامة
 احدهما في جميع الامور وتعطل الامر وكونه مستغنى عنه في جميع الامور وكون كل منهما
 محتاما اليه ومستغنى عنه وكون جميع الممكنات مفتقرا اليه ومستغنا عنه هذا الشق
 يقتضى تحقق احتياج التقصيص في الواحدين وفي جميع الممكنات ولا يخلو عن لزوم التوارد
 في صورة الاتحاد معا وعن لزوم الترميح دلا مريح في صورة اتحاد احدهما دون الامر وعلى
 اشى اثنان وهو عدم فقدان كل منهما على ما يقتصر عليه الاخر ارم العجز والتقصان في
 الواحدين ولزم انعدام اعانم ايضا فوجود العالم بكنى في اثبات امتناع شريك البارى
 تعالى عن ذلك علوا كبيرا بعد حفظ الاداة (قوله) واعلم ان قوله تعالى لو كان فيهما آلهة
 الا له لفسدتا حجة اقناعية السح الظاهر انه اسارة الى ما اشار اليه في قوله والشهور

في ذلك بين امتكانه من مرهات استمداح اشارة منه بقوله تعالى
 ما حاصله ان الاشارة الى مرهات يتمام مع نسبت مورجيه عندي
 وان كان اسرهات بمشاربيه قطعية على مسبق تعريه فالآية حجة اما علة من حسب
 العبارة عنده وان اشارت الى حجة قطعية ودرق من الاشارة ومن مشار ليه وما حصه
 الآلة حجة اضافية من حيث المنظور بالنسبة الى العقول وحجة قطعية بالنظر الى مرهات
 الثنائع والاشارة الحجة عند عامة العقول وعرف دسها ومن المنظور وسنع عايله ما حاصله
 انه قدح في دلالة الآية وذلك لان الخصم اذا منع الملازمة لاثم الاستدلال بها على المشركين
 فيلزم احد الامرين المحل والسف من حيث تعلم السارح سبحانه بما لاثم الاستدلال به
 واحاق عنه حكما لندس محمد البخاري الحفي تلميذ السرح البحر را افتقار الى ما حصله
 ان الدلالة على وجود الصانع وتوحيده تعالى تختلف بحسب ادراك عقول والتكليف
 بالتوحيد بشتمل العامة والرسول صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مهوور بالدعوة ومحاجة
 المشركين وعامهم فامرون عن الادلة اعطيه البرهانية فلا بد في رب تعاليم من الادلة
 الخطابية العادية على حسب ادراكهم فعيما ليم قبل مثل هذا لتلر برئاي وبظنه كثير
 الوقوع في القرآن ومن تأمل في نظم القرآن حق لتأمل وتذكر في آياته حق انتمكر بحدها
 مشتملة على جميع قطعية لانعقلها لالاعالمون بطريق الاشارة وعلى لطايات نظمية بعنفها
 الجمهور والاكثر بطريق اشارة وذلك تكملة لحجة على الخاصة وعامة والانما في الامانع في
 اجتماع المجتمعين في آية واحدة بالطريقتين فالقطعية هي سدلول لاشارة وبعق عبيده
 اجماع المتكلمين اي الذين يحصلون مطالبهم بالنظر والاستدلال مع اتماع لشرع اي
 تطبيق عقايدهم على الكتب ولسنة واجماع الامة وهم الاشاعة والما سورته على
 الاشارة انما في ذلوا لوتعدد لامكر اجتماع بيده بالامكان الوقوع فيلزم عجزها او عجز
 احدهما وآه لخطاي رسول عليه بالعبارة فهو لروم وسادس سموات والارض وروحها
 عن النظام المشاهد عند بعد الآلهة قوله (لحوار الانفاق على هذا لظم بوجه مع
 الملازمة وانتم عيبر بما سمى من ان عنه الحال وبتماع جموع الامر من اكل العالم وتعدد
 الاله عند السنداي سد المنع من الشارح البحر برؤدى الى يحق المعول عن اعليه
 القامة والى استعناء العالم عن المؤثر وبتماع صفه الاستعناء والاحتياج في النوع من على
 ان يقول بتوافقا فتلك لمواقفة اجمع لبحر عن اجماعه ومع انقذرة على الجماعة فعلى
 الاول يلزم عجزها معا وعلى انثاني بعير كل منبه مقدور للاحرفلا يصحاح ان يكون الها

فأخصه ان الموافقة لمصرورية فيلزم محرمها واصطراهما او امتناعه فيمكن وقوع
استماع كما سبق في صدر حاشية انتهى مع الآان كلام الشارح استعبر على نأى النظر
وعلى ظاهر القول والافتناعية بالنظر الى ادها العامة القاصرين عن احاطة الحجج القطعية
فتأمل بعد اذ المقام احق به (قوله) فان قيل مقتضى كلفه لو اصح حاصله ان الاستدلال بأنه
التمتع على وحده يصح غير صحيح لان لو موضوع لا يتفاء انشئ اثباتى فى الماضى مسبب
انتفاء انشئ الاول فى الماضى فتدل على انتفاء الفساد فى الماضى بسبب انتفاء استعد فى
الماضى والمطلوب بالمرهاى والاستدلال هو امتناع التعدد بشهادة انتفاء الفسادى بدلالة
انتفاء فساد العالم دون التقيد بالماضى بمعنى ان وجود العالم فى جميع الارمنة يدل على
امتناع شريك البارى تعالى اربا وأبدا (قوله) والآن نفس هذا النفس الخ حاصل الجواب
ان كلمة لو فى آية استماع يستعمل فى الاستدلال بانتفاء الخراء وهو انفساد على انتفاء الشرط
وهو التعدد مطلقا خصوصية انما انما ماضى ملاعة ومطر وحة فى مقام الاستدلال واما ما يتوهم
من ان انقرآن ماورد على اصطلاح المنطق والكلام مساقط غير وارد على الشارح التحرير
اذ قوله ولكن قد يستعمل للاستدلال بانتفاء الخراء على انتفاء الشرط مطلقا استبراك عن
قوله نعم بحسب اصل اللغة مستعمدا منه ان الاستعمال الثانى ايضا لغوى غاية ما فى اسان ان
الاستعمال الاول راجح كثر الاستعمال بالنظر الى الاستعمال الثانى اذ كلمة قد فى الاستدراك
عندل الاصل مبراد به الدثير الراجح (قوله) هذا نصريح بماعلم التراما الح اما وجه
الانقيام فلاستلزام وجوب الوجود القديم ولا يحتاج الى افاصة المرهان على كونه تعالى
قدما بعد اعلم بانه هو الواجب ان وجود الذى هو المراد من قوله المحدث لله لم هو الله تعالى
فليس المراد من الالتزام الدلالة الانقراصة المراسمة كما عرص هو فى ادها العاصل الحدى
مناقش واما وجه التصريح فلانه من المسائل المعتمدة عند اهل الحق فلا يكفى فيها الانقيام
الالتزامى الصمى ويحتمل ان يكون التوضيح به لدفع توهم انترادى بينه وبين الواجب
تعالى ماعاصها انترادى ليس بصحيح وان شئت فقل ليس بمستقيم كما قال الشارح به
ادسهوم ا واهب ما يكون وجوده ضروريا بالنظر الى ذاته او ضرورة وجوده ناسبة من افتضاء
داته بمعنى ان ذاته تعالى يكفى فى الانصاف به ومعنى انه تعالى غنى فى وجوده عن غيره
وهو قوله تعالى والله اعنى وانتم لقرءوا القديم ما لا تبدل الوجوده توصيحه من كان وجوده
واصلداته لم يكن مسبوقا بالعدم ومن كان غير مسبوق بالعدم لزم ان يكون قدما
وكذا الذى يسهوبن لارل ظاهر ايضا اذ القديم ببنده تعالى غير مسبوق بالعدم فى نفس

فليست هو الأول في بديانه تعالى قبل الاسماء التي هي مسبوقة بالوجود بالعدم سمى قائما بالشيء
 (قوله) وهذا الكلام في عدة اصغره التي قد اشار الى كلام محمد بن ابي بصير
 حيث صرح بان الواجب الوجود لذاته هو الله تعالى وصفاته بقوله وان يقول بتعدد الواجب
 لذاته من التوحيد وانه دعوة ورد على من صرح بان الواجب لذاته هو الله تعالى
 وصفاته وقوله وانقول بإمكان الصفات بان قولهم كل ممكن حادث على من راعى ان
 القديم اعم من الواجب وعلل وجه العدم بان تقديم صدى على صفات الواجب تعالى
 وحاصل الرد انهم قالوا كل ممكن فيوجبات وانشأت ممكن فكيف يكون القديم اعم من
 الواجب لذاته بحسب الصديق (اقول) ترى بين الواجب لذاته وبين الواجب لذات
 واما الصفات فهي واحدة لذات اي لذات الباري تعالى لصدورها بالاحتياج وبانما في
 التوحيد هو الواجب بالذات وقد عرفت ان الصفات واحدة للذات لا بديان وكذا
 قولهم كل ممكن حادث فالمراد كل ممكن صادر بالعقد والاحتمال فهو حادث صفات الباري
 تعالى عارضة عن موضوع انقصية وسببى بانه هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام واما من جعل
 واستغنى فقال القديم من اسماء الله تعالى وقد ورد به الشرع ورواياه من ما قد غيره وغيره
 احتاره المصنف على الواجب وان كانا بمعنى واحد فان القديم عبارة عن الوجود بلا اولية
 قال كما ورد في الحديث لبس عند ربك صاحب ثم قال فالقديم لا يكون الا واجب الوجود
 بالذات ثم قال وما يورده عليه من براهان التضمن وامثاله كلام على خطأ وبطلان غير المتأخر
 لا بد عن التخل عنه وتعلل دعه فطولا قد جاء على براهان التضمن الذي عليه وثوى اهل
 الحق في اثبات الحدوث الرماني وبم يتصور معنى التطبيق الذي هو ملاحظة الاطلاق انفس
 الامور على طريق الاحمال وليس هو ابتداء المحاذات فيما ليس الا حادث بالحادث او دفع
 كما راعى به الشيخ المجتهد قدح علمه بهذا الرعم لفساد ما قد راعى به الرعم الماثل قوله السابق
 فالقديم لا يكون الا واجب الوجود بالذات وقوله وهذا لا ينافي مذهب الحق ثم سجد
 ورفعتين بالمناقضات الفاضلات في مسئلة الواحدة اعنى قوله انقديم وبعد الاطمان اننى
 لا طائل تحتها قال والمتكلمون وان قالوا بعدم براهان زمان على الاول تعالى وطسوا في القول
 الا انهم دفعوه بهداهتهم وذبوا قولهم بما يوافقهم بقولهم بالسنة في كل يوم يتغير
 مانفعهم ونفعه وقد مر انه مردود على نفسه بوجهه فصلها في مصباح الحواسى هاشية التمهيد والتمهيد
 (قوله) اي صورة وسكل مثل صورة الانسان وانفس السخ وغيره من ان هذا
 التفسير مع تعليله الا انى يدل على ان صورة المنية في قول المصوره ولا مصوره
 الصورة التي من خواص الاقسام والصوره بمعنى الصفات قد نظرت في ثبوتها ما ورد من ان

الله تعالى خلق آدم على صورته اذ المراد بالصورة ههنا امهات الصفات التي هي الصفات
 السبعة فالمعنى انه تعالى خلق آدم على صفة الحياة وصفة العلم والقدرة والارادة والسمع
 والبصر والكلام واما لتوجيهه لمراعاه الصبور المارر الى آدم فليس صحيح اذ قد ورد ان
 انه قد خلق آدم على صورة الرحمن فهذه الرواية الثانية تفسر الرواية الاولى كما لا يخفى
 ومهنا تبين لك ان حديث الصورة ايضا ناطق بربادة الصفات السبعة التي هي امهات
 الصفات وسبب اني تحقير الريادة بعد هذا (قوله) واذا لم يكن في مكان لم يكن في جهة
 لا علو ولا سفلى الخ اذ الجهات كالمكان حادثة بمحدوب الاحسام فالاداة الدالة على بطلان
 احد هما يدل على بطلان الامر توصح المزام قد ذكر الاستواء على العرش بعد ذكر خلق السموات
 والارض في ستة مواضع من القرآن وقال ان ربكم الذي خلق السموات والارض في ستة ايام ثم قال
 استوى على العرش يدبر الامر وحقم بقوله ربكم اسرركم فاعلم انه يدل على ان المراد بالاستواء
 هو الاستواء الرحمان وهو عموم المحافظة فالمعنى يحفظ العرش وعمره من العالم وذلك بشهادة صدر
 الآفة ومامتها وبمكن تاء بيد ارادة عموم المحافظة من الاستواء بالجملة الخالصة ايضا وهي
 قوله تعالى يدبر الامر جملة خالصة من فاعل استوى ومخصص العرش بالاستواء مع ان المراد
 به عموم المحافظة اما هو لا فائدة هذا العموم على انه اعظم المحلوقات ومن المعلوم المكتسب
 ان المخلوق اى مخلوق كل لا يحفظ حاله ولا له لو استقر لا ينقسم ولا له لو استقر فاما في جميع
 الجهات والامكنة اوقى كل دون مكان وعلى الاول لم يرم استقراره في الامكنة الساطلة ولم
 يقل به احد من الفرق وعلى الثاني احتاج الى تخصص وايضا لو استقر لكان له تعالى مائتلاف
 الاستقرار وقد ورد قوله ليس كمثله شئ واحتلوا في توجيه قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 لا تفصلوني على يونس بن متى والذي ظهر لي من قول امام الحرم ان الله ما وصل الى
 الارض الا على لم يكن اقرب الى الله تعالى من يونس عليه السلام وهو عموم نسبة المحصور
 فانه على الارض في سبعة عصوره الى الجهة العليا كما قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انهم
 لا حصى ثماء عليك انت كما ثبت على يمينه وفي نسخة الى الجهة السفلى كما قال حصرت
 يونس عليه السلام في بطن الحوت الذي هو اهل الطمعة السابعة من الارض لانه لا اله الا انت
 سبحانه اى عيب من الصالحين اذا خطب اما يكون مختصا ومن وجه آخر وهو ان
 لر قرب الاعلى عبارة عن المكانة الآلية من الامور ابتدائية حتى قد اختصها الالهوية
 ولو بوجوب نفسها وبذلك لمكانة انواع كثيرة كل منها يسمى رزق على وكل رزق عبارة
 عن المكانة الآلية واذا احتل بمقتضاها فاشيا من حيث سميها لادنى عن المكانة الآلية
 لا تفصل لي بعضها على بعض الا التفصل في الاشياء لا يكون الا في خصائص الصفات والاشياء ولان
 رزق الاعلى عبارة عن العزة والكرام ولا يعمل ان العزة اصل من الكرامة ولا ينفك الكرامة

قوله ان الرزق الاعلى
 عبارة عن المكانة الآلية
 الخ والفرق بينها وبين
 المكان من وجوه فصلناها
 في الاصل كلها تقتضى قد
 يس البرى تعالى عن
 المكن والطهران المكانة الا
 لاهية عبارة عن العزة والكرامة
 باعتبار تجليات الاسماء
 والصفات وعن عموم النسبة
 الاقربى الاقضية الطامة
 في بحر الالهية في مراتب
 عموم التبعات الكونية
 فلها السراية الوجودية
 اعمامة في اجراء ذرات
 العالم دون الاتصال ودون
 الانفصال ودون الحلول في
 اجراء العالم فانبات المكان
 تجسيم واثبات المكانة
 قد بس وتفرقه كما لا يخفى
 على من تأمل في الاصل
 وبهذا انصح معنى نزوله
 تعالى الى الله الرزق في
 الثلث الاخير من الليل
 ومعنى استواء الرحمان
 ومعنى قوله تعالى والله من
 ورائهم محيط الآية ويتم
 الكلام في بحث المعراج
 (منه على عنه)

افضل من العزة وكذلك العظمة لداثة عمارة عن مقتضى لسان لمكانة لالة و لسان
 الالهية لها اقتض أن اقتضاء مطلق و اقتضاء مقيد فالأقتضاء لهما هو ما استعده بنفسه
 من غير اعتناء باللودة والرحمانية والربوبية فالأقتضاء المطلق في صرافة الاحدية وليس
 له نسبة لارتباط بالاسم والصفات انتهى هي في مرتبة اواحديه واما لاقتضاء المقيد فهو
 ما اقتضته ابدان بنوع من انواع الكمالات كالالهية والرحمانية والعزة والسكينة
 واعظمه للمكانة الالهية والعلم والسريان الوجودي والاعاقة لكنة للمكانة الرحمانية الى
 غير ذلك مما يستحقه لداثته باعتناء الالهى او الرحمانى او الربانى او غير ذلك من الاعتبارات
 التى لها نسبة الى العالم من مراتب اسمائه وصفاته و اذا عرفت هذه المقدمات فاعلم ان
 قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تفصلوني على يونس من متى اذا عمل على المكانة
 الالهية انتهى اقتضتها الالهية والربوبية والرحمانية لكل اولى اذ لا مفاصلة في امكانه
 الربوبية والالهية والمكانة الرحمة الحاصلة بالاقتضاء لمقتضى الذى اقتضته ابدان
 المقدس بنوع من انواع الكمالات كالالهية والرحمانية والربوبية اذ المكانة الرحمانية
 والربوبية بها السرية الوجودية العامة والمفاصلة في الاشياء انها تكون باعتبار مقتضيات
 الصفات والاسماء ولما كان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مظهر الاسم الدان الجامع لجميع
 الاسماء والصفات كان اصل المظاهر وانها كان ذلك صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اصل
 الافلاك واوسعها و اذا عرفت معنى اسرارى الاعلى وافق من الاقتضاء المطلق ومن
 الاقتضاء المقيد وعموم امكانه الرحمانية السرية في جميع احوال العالم وافطره تطلع على سر
 قول امام الحرم لما وصل الى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الى اسرارى الاعلى ثم بكى
 اقرب الى الله تعالى من يونس عليه السلام وعلى وهذه دالة قوله صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم لا تفصلوني على يونس من متى على نبيه اسارى سبحانه وتعالى عن المكان
 وعن جميع الخلق فانقوصه بانه قد كان قبل اسوة او محمول على توابع او كان صادرا
 قبل ان يعلم اصلية نومه واه بل يس صحيح في منه كما لا يخفى (قوله) لا اسرارى
 عندنا عبارة عن متعدد بقدره متعدد من اسرارى على ان امرد بالربان لارمه وهو
 التعبير بالمعنى اسرارى هو مفعول مقرونة بتجدد او يس له هو مفعول متصلة به اولاسع
 وجوده تعالى بمقارنة الامر المتجدد او بمقدار حركة انكسار الاعظم على احتلاب الامداد
 (قوله) اعلم ان ما ذكره في شريعات بعضها يعنى عن بعض اسرارى اول اسرارى هذا
 باعتبار حوار الاستعمال بسلب الامور بمقدار تحت السوالب انكسار كما عزم من اسرارى

انبثاقه في هذا الباب بل هو اعتذار لتكرار الالفاظ المترادفة المتلازمة على سبب التبعص
 مع سلب التعدد متلازمان وكذلك سلب الصورة مع سلب الكيفية متلازمان وكذلك سلب
 الحدود مع سلب التباين وسلب التركيب مع سلب التجزئ وسلب الجسم مع التركيب
 ومع سلب التجزئ متلازمة ودرى بين سلب هذه الامور المتلازمة التي لا تبدل هذه
 اسوال المترادفة المتلازمة على ايها اسباب الجسمية وجب السوال المندرجة تحت
 السوال اكلية كسلب العظم والخفة وكسلب النجم وغيرها من الامور التي تدل على الوجود
 عن كنه الذات وتدل على ايها السمة على ما في التمييز وغيره فمن ثم قال صاحب
 الفتوح ان التبريه بسلب اموت العالم التي هي ثلثة الجسم والوجود والعرض تنزيه
 والتبريه بسلب الامور المحصورة بحسبهم وتخيير انتهى وبه قال صاحب الاحياء واعترض صاحب
 الجرن على من سلب الصمدية لاحوف له ما حاصله انه يقتضى عدم اغتصاص الصمدية له
 تعالى وكذلك سلب العظم وسلب الخفة وسلب النجم يصدق على كثير من الامور الممكنة
 فمن ثم قال صاحب الفتوحات المكينة واحذر ان تسبحه بعقلك واحمل تسبيحه منك بالقرآن
 بدون الابداع فان كان هناك ما يدح فانت مريء عن الايمان والتسبيح تنزيه وهو باب
 عظيم وقال في موضع آخر هذا باب عظيم ولا يجوز الاسلب اميات اعالم فكيف ان يقال
 الله ليس بجسم وليس بغيره وليس بغيره فمن يري به فقد قدسه والافق حسبه تعالى
 عن ذلك علوا كبيرا وانما استغنى من الله تعالى من ان امثل به ما يدرج خوف من ان يقرأه
 شخص في كتابه انتهى فعلى ما صرحه قدس سره لا فرق بين التسبيح والتبريه وانه
 ان اراد المولى تعالى بذااته وصفاته على طريق اعظمه والكبرياء وقد حققناه هذه المسئلة
 كمال السط والتفصيل في مصباح الحواسي حاشية التتمة والتحفاى بالمسلكين فمن اراد
 احاطة امسئلة هذه بمطالعة الماشية من قومة ويكفى اعاقل هذا القدر من ان يكون قوله
 لا كما مرع لعلامة من به تعالى لا دعوى الخ لظاهر انه عطى على عبارة امتن
 ولا يخرج عن علمه وقدرته شىء لانه سائلة كلمة لفظ او موحدة كلمة معنى او هو في قوة قولنا
 الله تعالى عدم سمع الكائنات كانه وعربية فكذلك قول الفلاسفة لا يعلم الخريثات
 المعنوية سائلة مربية لفظاً بقص اكلية المعنوية وبلت السائلة الخرية باعتبار احتمال الجول
 بالمعنى في قوة سموحه الخريثة التي هي بعض اسئلة اكلية الملوطة محبوق لفظ
 وقوصيحه قد تقرر ان علمه تعالى سلسلة احكامات اما عن ذاته واليه بعض المحققين من الحكماء او
 بالصورة امر تسمية والله العارفى وارسطوا وبصحة الحقيقة ذات الاضافة وانه الاشاعة
 وبلاضافة الخارجية والله مهور امائر بديهة وبلاضافة اندهه وانه الامام وشورة الال

بينه وبين الجمهور نظور في المعدومات التي تتحقق فيها اصابة الامام دون اصابة الجمهور
والذي اتضح لي من التعميم الرابع له تحقيق الدواي في شرحه على التهذيب حيث قال
وهو اعانت عين المدر ككافي علم المولى بذاته او غير ككافي علمه بسلسلة الامكانيات
هو كون علمه تعالى سلسلة الامكانيات حصولها كما قال او غير ككافي علمه بالصورة لعلامة
غير الصورة الخارجية ببرد علمه ما اوردته افاضل لقرى باغى ما حاصله انه ان يكون الوجود اعلى
له تعالى و هو ذا طلب الامكانيات وكونه عيبا و طلبا معا وممكن ما يستعاض من شرح تهذيب على
الحصول التقديري وهو لا تعترض فيه الظلمة ثم امر اذ من وجود الحوادث في العلم هو الحوادث الموحدة
في العلم الارلى كحصول الصورة والحوادث الموحدة في العلم عبارة عن صورها العلمية الموحدة
مع العلم بالذات وهما عبارة بالاعتبار كعبارة المعلوم للعلم ولما احدث العلم والمعلوم بالذات
كانت الصورة الواحدة باعتبار كونها معلومة لازمة لنفسها باعتبار كونها علما وكون
الواحد تعالى موحدا في صفته يقتضى كونه تعالى موحدا في لوازم تلك الصفة ايضا والابرار
الانكاف بينهما قاله تعالى فاعل موحدا في تلك الصورة العلمية باعتبار كونها معلومة ايضا
اذا الانجاب في نفس الصفة يقتضى الانجاب في لوازمها فاندفع ما اوردته افاضى في شرح
سلم العلوم على ارباب الصورة العلمية افاضل بالعلم الحاصل بها حاصله انه يرمز قرب
الصورة العلمية لا الى نهاية بناء على سفة العلم في كل ما صدر عنه تعالى وحاصل الاندفاع
ان الصورة العلمية باعتبار كونها معلومة لازمة بنفسها باعتبار كونها علم والله تعالى كما
انه فاعل موحدا في صفته كذلك في لوازم تلك الصفة فلا يلزم سفة العلم ومخصص
الدفع على حفظ المذهب من زيادة الصفات على الذات وعلى صوره عن ابدان لا بالاعتبار
بل بالاحباب كما هو المذهب المتصور المختار عسى وبني حقيقة بعيد هذا في هذا بكتاب
والامام لما انكر العلم الاحمالى بما حاصله نهى عن اطلاق الصورة الواحدة على الامور
المختلفة ومطابقتها معها يقتضى ان يكون لكل واحد من الامور امتكثرة صورة متعددة درج حاصل
الاحمال الى التفصيل لم لما كتم بالمتناع يتعلق بين العالم والمعلوم الصرى التزم القول بالوجود
انتهى واعترب يتعلق بالماهية الموحدة بالوجود اعلى وذلك الماهية الموحدة بالوجود
العلمي هي الصورة العلمية حكم بان العلم هو ذلك اعلى انه كقول وعمر عن هذا التعريف
بالاصافة الذهبية لاشرافية بناء على ان طرفها الواحد هو الصورة العلمية وبه يتاين افرق
من مذهب البهويين مذهب اليه الجمهور وبس القول بالاعيان الثابتة وثبوت الاستعدادات
الكلية لكل فرد من مراد الانسان في الارل اوفي عصر العلم بحسب لا نقل اجمعوا في ذلك
الحصرت العلمية ما تردده اعترية كما هو الظاهر سواض من كلام المحشى هو انه

عمال الناس في تعليقه على شرح التهذيب حيث قال انهم الآن يقال على مذهب المعتزلة
 انقائس بشوت اعيان الموجودات ودوانها في الارل بعض دوانها او يقال بتحقيق الحوادث
 في موطن آخر في ارل الارل حتى يتحقق علمه المصورى باعيان الحوادث
 انتهى واعتمد على بعض العلماء وحرم بان انقول بشوت اعيان
 الحوادث في الارل وانقول بالاعيان الثانية مذهب المعتزلة انتهى وغيره حتى انه توهم شاع من
 قلة نفوذ مذهب ومن فقدان اجهلة في العلوم والحكمة ومن رجع الى وهدانه
 او رجع الى ما اعتقده في محب الكفاي حكيم بالحكم الصحيح من لغوهم المذكور صرح
 المطلاع ثم الاشكالات الواردة مع اموتها على كل من انقول بالعلم المصورى والمصولى
 والانتوانى لا معنى اتحاد لمعلول مع اعلمه كما هو يستفاد من كتاب الزور الامتجانبة
 التى لا معنى بها بل معنى اندراج العلم بالمعلول في العلم بالعللة بمعنى ان مجرد تصور
 ذاته من حيث خصوصياته يقتضى ان يعلم جميع الممكنات واحوالها دفعة تصورا وتصديقا
 هذا معنى كلام المحقق الدواي تفريعا على الانتواء المراد ههنا حيث قال في علمها الى
 سلسلة الممكنات بعلمه مداته من غير ان يؤدى الى كثرة دانية او اعتبارية في ذاته
 وصفاته تعالى وحكمه حيث استلزم حدوث العلم بواحد على تقدير علمه بالآخر ثبات
 وحدوث بعض العلم بالآخر سى عن لخر ثبات كـ هو توهمه المحقق الدواي كلها مشروعة
 في الاصل وحققها في مصباح الحواس حاشية انتهى والحقاوى و ما رجع كلام المفاضل الماخلى
 الى انكار العلم المصورى حيث ورد الاسكال على مصور الحوادث في الارل وتعديه الشبح
 المحدث مع اعلمه عما كتبه المحقق القرابغى في الاصل والتمية ينزل عما حققه مع الزمر في
 الاصل وتأتى مع الصوفية برحمته حيث قال به القول بالمصور على اعتيادى بما صدر
 من صدورهم لمصلحة حيث قالوا انزل دانية بموسسة ست حقيقة مجرد برون در بسطة
 ست واما مراد من الامر بمصور الدعة على لسان هو الامر بالتحرد مع التصفية الكاملة فاذا
 كانت كمال التجرد مع صفاء لسانها بما يفتح لك بان المصور اى مصور جميع الحوادث
 عنده تعالى هذا هو المستقر بالمفاضل ومن كلامهم في حقه در عالمى ردم كاهن دبوردا
 همه كيون من سب واما مراد من صرب ائمة في العالم هو لخر د مع صفاء السر والنبال
 وكا في الاصل آتيا واصلها بالخرات واستمرت صفاء لسانها دخلت الخردت ورأيت
 ان الامور الدعية التى اشار اليها بقوله ديواصله دنته وواو ووالعطوى اى عطوى مر داعلى
 ديمه وان قرأ بالوصل والى سقيلة اخى اشار اليها بقوله ومر دى يعنى رأيت جميع الامور
 لهامة والامور المستعيلة عاصرة عدن فاستعداد مصور الحوادث السقيلة كما استعده

الفاضل الخافى ليس كما ينبغي بالنظر الى قوة ارباب. لتعرد واما بالنظر الى حصرت
 القدوس الحق فليس صحيح بحقيقته في مصباح اخواشي حاشية التتمة والخفاي (قوله)
 لما ثبت من انه عالم قادر على الى عرديك ومعلوم الح أقول بما اشار اليه من الى مغايرة
 اصول الصفات التي هي يجب عنها في هذا الفن لا يحصرها الى هذه الاسماء والصفات
 المذكورة في هذا الكتاب كملر عم به الشيخ المجدد والاحراب * محمد ادوا مع اهل السنة
 والجماعة دون القوف بين العلط والصواب * بل على اي الصفات المذكورة
 في هذا الكتاب هي اموات لصفات واصولها * وعلى انها مدار بمجاد العوالم مع جميع
 مروعها * حيث قال بعد اثبات حدوث اعظم وبعد الاسارة الى بحث الذات المحي
 انقاد العليم السميع المصور انشأ المريد ثم قل وله صفات اربعة قائمة بذاته وعمره في عند
 كل تقى وركى ان هذه العبارة وثيقة صريحة في اثبات المغايرة بين اموات الاسماء وبين
 اموات الصفات فمن له عقل سليم واحراك وادعان كفى يحملها على الاسماء المحسوسة ولانه
 اوردها في يجب الذات ولا في قوله فانه بذاته نص وصريح في تفريق احد المطلبين عن
 الاخر وكذا قوله الاتى لاهو ولا غيره نص في تفريق احد المطلبين عن الاخر ولا في هذا
 الكتاب كتاب العقائد وليس كتاب التصوف ولا كتاب الاوراد حتى يحمل قوله وله صفات
 على تعدد الاسماء المحسوسة فكن ذات فوه ولله در المصوره لما بلغ النهاية حتى انتهى
 الى حد الاثبات فقال وله صفات وان كان تقنة صورة محاذة الاحراب الا ان احل المقصود
 هو الرد على ما تمرد به فلما ليس هذا المطلب مما تمرد به المصوره بل مما اتفق عليه
 اهل الحق عن آخرهم واغتازه امام الائمة الامام الاعظم في كتابه الفقه الاكبر حيث قال
 لم يرل ولا يرال باسمائه وصفاته الدائمة والفعلية اما الدائمة فالحبوة والقدرة والعلم
 والكلام والسمع والبصر والارادة وبعد ما اشار الى المغايرة بين الاسماء والصفات
 صرح بزيادة حيث قال ولم يرل عالما بعلمه ولعلم صفة في الارل قادر بقدرته وقدرته صفة
 في الارل متكامل بكلامه اي لم يرل متصفا وموصوفا بصفة الكلام والكلام صفة في الارل فقوله
 عالم بعلمه وبصفة صريحة في ان رد على القائلين بمعينية الصفات فله سبحانه ذره لقد احسن
 في تعليم المعبار ومائة الورى بين الفريقين حيث اشار الى مبران القائلين بزيادة الصفات
 بقوله عالم بعلمه فيستفاد منه اي من منطوق عبارة الفقه الاكبر مبران القائلين بالمعينية
 فهم يقولون عالم بذاته قادر بذاته مريد بذاته كما ان اهل السنة والجماعة يقولون عدم
 بعلمه قادر بقدرته مريد بذاته على ما نص به الامام الاعظم ومعه قد يظن نص القرآن
 فافهم هذا المبران اي مبران الفريقين سودت الاوراق الشثيرة بكلمات سريرة بعيدة
 لا تحصل ولا تصدر الا من حلال الاحفال * وقد عفا سبل عبد الرحال * ادجيل الاطفال *

سريع الروال * ليس له استقرار * أما والأفلاخ فوحدت خلافاً للفلسفة عند دول المصن
 ره وله صفات مردود عليها امراد من الصفات في ههارة امتن هو الاسماء في رعمكم
 والفلسفة انصاف ثلثون بالاسماء فكذلك في العدل كما في الصديق وتنجرت في استلبس
 كما عجزت في استعبط والتصنيف وما امر به المردد على المهوره * قد استقطت الشيخ
 المحدد عن رمرت اسكمله * فطرحته في الخطأ * وبوهمت الى طريقة العيبة *
 دون الانتفت * واما ما افلاخ قوله ومن سجد وعبدوهم له عطي المساوي على المساوي
 او عطي امهاتن على امهاتن ناد اراد به نفسه فالعطي عطي امهاتن اذ كان الفلاسفة
 يكررون الصفات الرائدة ويعترفون بالاسماء كسني كذلك الشيخ المحدد بما انكر
 الصفات حملها على الاسماء كسني واذا اراد به اشبعة فالعطي عطي المبين على المبين
 اذ اشبعة يكررون لاسماء على ما في استارهم كما في الموادى وعمره فلو كان وله صفات خلافاً
 لثبته كان اصوب * وكان ولي واسهل في باب الشطط والغلط * اذ جمع الاشطاط الثلاثة
 كما هو للارم في عنوان الفلاسفة * عسر من جمع شططن * كما هو للارم في عنوان
 لشيعة على الاعتماس وذلك ان المصنوره * مال اذ هو الصفة الحقيقية ارائدة بشدة
 السابق واللاحق كما سبق بحقيقة وشهادة ان هذه المسئلة مسئلة ارتباط كما سأتى محلها
 على الاسماء سط ونهمة عظيمة على المصنوره ولما سلى مطلب الاسماء في تحت الدات
 * اراد لاسماء في هذا المطلب فلا عالة وهذا شطط آخر الا ان معنى اشبعة على الاطلاق
 ومعنى له صر في هذا المطلب فحسب له اسبق تحقيره واما استلزم النفي على الاطلاق
 لمعنى في هذا المطلب ارتفع الخلاف باعتبار خصوص هذا فجمع الشيخ اجمدد شططن على
 الاحتمالين كما جمع الاسطاط الثلاثة في نسخة لفلاسفة فكما ان المصنوره قد بلغ النهاية
 في حودة اسظم وهن استعظيم حتى انتهى الى عد الاثنت فكذلك الشيخ المحدد لم يبلغ
 النهاية في سلاب الادراك * بلع العانة في جمع الاغلاط * حتى انتهى الى معراج
 الاسطاط * واما انشا فلا قوله بقوله تعالى وبه الاسماء الحسنى فدعوه بهار دأعلى العلامة
 مع انه لا ضرورة ولا يصرف الفلاسفة فاصدل على انه قد غفل عن شأن هذا الكتاب * فحمله
 على كتاب الاوراد * واما ان افلاخ قوله وسهت المعانيها ببست اعط مترادفة بل بكل
 واحد منها مفهوم مخصوص بلون فطرحه بل على انه قد هان من العلامة حيث اعترف بها اعتراف
 به علامة من الصفات ارائدة مع انه في نهاية انه العفة في لا يكر على الصفات ارائدة فانتهى الى
 معراج الاسطاط والماوص لا علاه واما ما في فلا قوله فان قد افلا كتمت معاشر الخففة
 في كدر عن نسمة تعالى ولا يوصيها بالكم تحاورن هذا الاثنت وتقولون وله صفات قول

عدد الاشطاط والمتساقطات ومع هذا وثيقة صريحة في ان الصفات تقوم حقيقة على القاصرين
 من الاحراب حيث تقعوا وانما الشيخ اعجب دفا عتري بالصفات في مؤلفاته وما انكر الصفات
 في اسفاره وطريق قيام الحجة على القاصرين من احرابه العاصرين عن اهل الحق كما كتبه في
 آخر مراره مع قطع النظر عما كتبه في نسويده على شرح ابن راي من انه لو انص
 بالصفات لكان قابلا وفاعلا الى آخر ما سرفه من ريب لباين ولم يصرح بالقل منهم
 يكفى قوله قلت لانعى بالصفات الاسماء نص في نصي * وفي تحريبي لمتن * على
 ما سبق تحقيقه وكفى حجة عليهم طرح الاشعرية عن مسئلة التوقفة ودرج الحمية في
 صدر المخادعة مكان ارباب المسئلة التوقفة وآدا عجزوا عن وجهه بطرح * والدرج *
 وعن وجه تعكيس الامر فلا علينا بل الورر على الدين سكر وانحصر المحل بمحصن التعبد
 والعدوى عند حالات الشيخ العجود * او على من غوطب بيمن سكر من هو وسط
 امعاري والفرار * حتى فوق الامام الاعظم والشيخ الاشعري من اهل انكسوفه واعرف
 واما مادسا فلان قوله واما اطلاق اسم الصفات على هذه الاسماء فهو امر عملي يكفى د
 الدليل انطى مع انه غاية تحريبي لمتن ونهايه المخرج قول عدد امفاسد والاعلاط في
 مائة الحرايات فقط احب الله تعالى عنه العقل السليم والفهم المستقيم كفى عند المصنف
 ره ممن ملط احد المطلق مع الامر وكفى بعده من لم يعرف انسبة بين الملوك وكفى
 حمله على ما لا يرضى ولا يحفى قبحه عند الفريقين وكفى رعم بان الاحكام الاعتدلية ما
 تغل على بكفة اصيل وكفى شطط حسب قال وقد ورد ذلك * مع انه بهو مل عما هنالك *
 وكفى لم يفرق الصفات عن الاسماء * مع ان الفرق واضح عند الصبيان * واما سابعها
 فلان قوله لاستعالة الاستكمال بالغير وانقص بالذات حلولا للكرامية والاشعرية في
 مقام تعليل الارلية يتعمد منه من رأى دعواه وسمع افتحاره كفى علل الارلية باستحالة
 الاستكمال بالغير وكفى عطى الاشعرية على الكرامية الفائلين بحدوث صفات اسلمى
 سبحانه مع ان الاشعرية فائلون بالارلية فهذا العطى تهمة عظيمة على الاشعرية فان
 قبل تعليل هذه المسئلة باستعالة الاستكمال بالغير وان لم يكن صحيحا اذ لا مناسبة بينهما
 الا انه اتى به تهمة عطى الاشعرية على الكرامية فلما هذا افتراء فوق الافتراء الذى
 في العطر * واما ثامنا فلان قوله وكفى لاوهو سبحانه بجميع صفاته واسمائه واحده في مقام
 تعليل قيام الصفات بالذات اي بذات اليلرى تعالى مع انه وثيقة صريحة في نفي لصفات
 قول من اتى بتهمة عظيمة واى مناسبة بين قوله وكفى لاوهو سبحانه بجميع صفاته واسمائه
 واحد وبين قول المصنف ره قائمة بذاته واحرابه مدحوه بكثر انمولفات ولم يشعروا
 مادحت البه المكذوبات (فان قبل لاشك عافى في قدران المناسه وعدم الارتباط بين

العلة والمسئلة الا انه اتى بالعله السافطة لاسقاط عدوان العائنة التي هي الماطنة بالصفات
 الرائدة وبوسقطت لم يبق فرق بين الاثنان بالعلة المربوطة وبين الاثنان بالعلة
 السافطة لاستعلاء المافط عن اعلقة فلما هذه اسقطات سندفعة بالوجود الآتية فانتظر
 انتظار الرحمة واما سعا فلان قوله جميع اسمائه وصفاته قديم من غير تعدد وكثير قول
 عند الاغلاط * كالعلة السابقة في عدم الارتباط * واي تدافع بين قيام الصفات بداته
 اسارى تعالى * ومن قدها * وما عسرا فلان قوله خلافا لمعتريه حيب قالوا انه متكامل
 بكلام قائم في الموح وهو قول بط ابطال ورد على حيلانية الفاسدة اذ لا فرق بين قول
 لمعتريه وبين قول الشيخ احمد بن بفي بقديم وان احتل على نفس القائم اذ صير هو
 في قوله وهو قول بط راجع الى عدم قيام صفة الكلام وهو قد يكرر قيام الصفات وارجع انتم
 الى التقديم والى بطلان تكثر الصفات والى بطلان فاماها واما الحادى عشر فلان قوله ومن اطلق ذلك
 فلا يختص لى وهو كمال ما سب قيام الصفات الامكانه وعلق عليه في هامش كتابه حيب قال
 الشيخ الاشعري وهو وكل شى بمسؤول ليس بشى عرائد سواء كان ذلك واحدا وهو لله تعالى وصفاته
 الدائمة اومه كذا وهو الحلى كتب الموافقات والخواهر لشيخ اشعري انتهى ما يحتج به في ايهامه
 قول الاعشى تهو لرواية الهلال قول عاطب بال جامع الرطب والندس فانه مع قطع النظر
 عملى قوله وصفاته الدائمة دائرة عن الشيخ هي وهو كل شى عنه اى في اوجاب لذاته
 والممكن بداته وهو لا يقول بوجوب الصفات الدائمة ولو سمي ان وجوب الصفات انه اولدات
 اسارى تعالى لا بوجوب بالذات وهو لا ينافى امكان الصفات وبوسلم الوجود الا انه
 لا ينافى قيام الصفات عند اشباح الاشعري مع ان الشيخ المحد في مقام الحذر عن قول المصن
 ره قائمه بداته تعالى فباننا اشرع في المقصود يعون الله انه معبود وبوضحه باشرافات
 الاشراف الاول ما اصح على باستعانة اصول اهل المعاني من مقتضى الحال اى ملاحظة سر
 الكلام امكنى بالكيفية المخصوصة وهو الاسرارى الاول ان اهل السنة والجماعة اشعريه
 كانت او ما تريد قد وضعوا في صدر مناجات من الكلام مسئلة حدوث اعالم وانثوا
 حدوثها جميعا امر اثباتا تحت تشتمل المراهين انقطعة الكلامة حدوث حركات النفوس
 الفلسكية في الارادة وحدث حركات الاجسام انفسكية في الاوضاع وحدث حركات
 العنصرية في الاستعدادات فدانتى من امرها العالم ما يلقى لربط الحادى بالتقديم فاستد
 بان النجاح انفة وبان وصول النصوص والآهمة بولا الصفات الرائدة اذ لا مناسبة ولا
 ملائمة بين التقديم والحادى فلان من ارتباط ذات الجهتين كالاسماء والرسائل الكرام وذلك
 لرباط الذى ذات الجهتين هي الصفات فمن ثم تراهم وضعوا مسئلة حدوث اولائهم مسئلة
 اثبات الصانع ثم اعطاه الاسماء في مطلب الذات على ان الاسماء مظهر للاشياء مع مهادها

ثم وضعوا مسئلة الصفات في مطلب على عدة كه قال بعد ذكر صفات الاسماء وله صفات
اربعه قائمة بداته تفرقا بين المطلقين واسارة الى ان اصبحت هي اربعة النفس الامرية
الواسطة في الحاجات البهية والمطالب والمقاصد وفي وصول الفوصات الى التوبة ولما كان
مطلع نظرهم فيها هو المدار في الحق لعالم باعثن عن صفات الصفات فانها لاثمة وهي
السبعة او اثمانية على اختلاف الهندس فاندفع به كثير من حالات الشرح المبرد
الاخرى الذي ماسح الى وهو ان الفيض الاكبر قسمين الاكبر هو قسمين الاكبر هو
وهو ان الفيض الحاصل من الذات الالهية وقد يفسر بالتخلي لبقا ان الله يوحى ويعدو
الاعيان والاستعداد الكثرة في انصرفت العلمية الى التوبة واستيلاء عقابى لاسماء وعقابى
انصاف الاكبرية انما هو في تلك المرتبة الالهية وهو مراد انصوفيه من عسبة انصاف
اذلما كان معهم بطرهم وسرهم في سائر الصفات من غير الوصول الى عصرت الذات
بان جعلوها مرآة الوصول اليه فلما تم سيرهم في عقابى الاسماء وانصاف مشوره اسماء
مبها وعدوها مستهلكة في مرتبة الذات الالهية فهاهبوا في تلك امرية الاندات
الالهية ويندا ينكس لك معنى قول الشيخ بهلول عبد قال * جه حوش كفت بيلول
مرحلة دل * كك يش يودم من رحدا وبده دوسل * در آن وقت كردم من
اور استخود * روص اسماء وصفاتش اثرهم يود * ادوار ادا من قوله كك
يش يودم من مرتبة الذات الالهية اننى استهلك الاسماء وانصاف في تلك المرتبة وتلك الارادة
بشهادة قوله رحدا وبده وشهادة قوله در آن وقت كردم من اور استخود اذ مراد من عبادة مرتبة
الالوهية ومرتبة وحيث انو حود اذ معنى حاد وبده حود آتاه يوحى واسراده من مرتبة
الاستخود مرتبة المعبودية والسمى علمنا ان علمها * غير معنى عند كل معنى وركى ان
مرتبة الالهية اننى هي مرتبة للاتين ومرتبة استهلاك الاسماء والصفات مقدم عن
مرتبة الالوهية التى هي مرتبة اتقنين لاؤل وعن مرتبة المعبودية التى هي مرتبة اتقنين
الثانى فالمراد من السجود هو معناه نداى يسجد مرتبة انصاف الالهية كما في رفته
الالهية ولما كانت تحت احواله عاله انباء انى كاتب من اعنى لاهوال واسمها من ثم قال
جه حوش كفت الح ووجه لاهية ان اسالك بحد اسمه باحقا بالعدم الصرى ولا يحى
في نفسه اثر انو حود * كما في حد انقلوب * الى * بلر لحدوب * تقسم شتى هو
الفيض المقدس وهو الفيض اساسى النواصل الى الاكوان بواسطة الصفات وقد يفسر
بالتحليلات الصفاتية انموحه لظهور ما نقصه الاستعدادات الكمية والاستعدادات الاعيان
الثانية والعري من القسمين من وعوه الاؤل ان الفيض القدس بما حصل به الاعيان

الثالثة واستعداد ادائها الكلية بخلاف النفس المقدس اذ هو في مرتبة الفعل والاتحاد ولا
 بدله من الصفات فتحصل به الاء ان الحادث في الخارج مع بوارها وتوابعها يسمى ان النفس
 الاقدس في مرتبة استكرية المحفة كما حدس سبحانه في الحديث لقدسى بقوله كنت
 كمرأى عجبوا والنفس المقدس في مرتبة الخلق كما قال فاحسنت ان اعزى مخلقت الخلق
 الثالث انه في مرتبة هو هو معنى استهلاك الاسماء والصفات وانتقد عن تكررها في
 مرتبة الاطلاق ابدى وهذا هو معنى عنده لصفات عند الصوحيه بخلاف انثائي اى النفس
 المقدس فانه في مرتبة لا هو ولا غير (المرجع ان اثر لنفس الاقدس اربعة كالايمان الالهية
 الغير انما يلة لتجعل على انها صادرة عن الذات بلا واسطة الصفات بخلاف ان نفس
 المقدس فان ثمة حادث قابل للمعوية على انه صادر عن ابدان بواسطة الصفات
 وبهذا بين لك سر الاعتراض وسر التصديق والايمان بالصفات الزائدة التي هي
 رابطة الحادث بالقديم اذ الحادث بما هو حادث لا يقبل الفيض الاقدس فلا بد من الصفات
 الزائدة في مرتبة الربوبية والالوهة والرحمانية ودرايدنا هذه امسئلة مطالعه البيت
 الفرسى بلشيخ يقول قدس سره ايضا (الاسواق انثائي) قد عرفت الاسارة من ان
 نظر الصوحيه وسرهم في عقائد الاسماء والصفات الالهية انما هو من حيث انها مرآة
 ابوصول الى الاطلاق لداني وشهودان ذات الاعدية وفي تلك المرتبة لا يتصور نسبة تعالى باسم
 والصفة ولا برسم لانه سبحانه وبالى مزه وبقدس عن بكثر الصفات والاسماء في تلك
 المرتبة اذ مرتبة الاطلاق ابدى بل عن تكررها اى بكثر كل الاسماء والصفات
 الدائبة كلها هو هو معنى عين الذات في تلك المرتبة على انها مستهلكة في تلك المرتبة
 فاقدة الآثار ومع هذا تجدونه سبحانه متصفا بالاسماء والصفات الدائبة في مراتب
 التعيينات اى في مرتبة التعيين الاول ومرتبة التعيين انثائي والتعيين انثائي اى في مرتبة
 الالوهة ومرتبة الربوبية ومرتبة المعودية ومرتبة الرحمانية وغيرها من مراتب
 التعيينات فيعرفون بانها رائدة في هذه المراتب قدسية جامعة حجة الوحد وجه
 الامكان من حيثها رابطة بالحوادث الى ان قدس وقد اشار حضرت المحدث مولانا الامام
 ابراهيم الى هذا التحقير والتهرب في مواضع من مکتوباته وبما يخص الاسرار ان الله ما كان
 نظرا هل الكلام ويختمون عيانه من حيثها رابطة في حدوث الحوادث وفي وصول انفس
 المقدس الى الاكوان المتجرعة وغيره حتى ان هذه امر مرتبة مرتبة الالوهة ومرتبة الربوبية
 ومرتبة المعودية بنفس الحديث القدسى وعليه بناء محل البيت الفرسى السلولي كما مر حكما
 بالزيادة واما كان محتوم عن ان الصفات على انها مدار ايجاد العالم حكما بالزيادة

او ثمانية وبهذا يتحقق قد تبين ان سطره اشبح المجدد حسب سرف من كتب لصوفية
 عبارات لا تخص بعضها باطقة بالعسبة وبعضها بصطرية وهو م من غير ان يعمل منهم
 صراحة اي من غير التسمية انهم بل كتبها كمن ما اتفق واعتمد عليها واي حجة عظيمة
 وقيمة فتحة حتى كثر اهل التسمية والجماعة عن آخرهم انما ساء من اسباب عقله ومن
 حلق المقاميين ومن حلق وضعة للصوفية مع وطه اهل الكلام فاني متوجه عظمة على كلا
 الفريقين (الاسراق) اربع في تحديق سلك الانصاف، الانصاف في الخارج حتى ما تعاده المتقدمة
 الاولى انشئ حقيقة صدر اشترى في التوضيح، احاصله ان انكار الصفات ابرائدية انكار، بخصوص
 القاطعة اذ الحاصل بالمصدر الموعود في الخارج مما قد افقاه المعنى المتصدر في الذي هو مدار
 عمل المشتقات انشأته، بخصوص القاطعة كالمعنى التعليم لقادر امره في السمع المصدر المتكلم وقد ثبتت
 بالبرهان ان المعنى المصدر مراعاتي لا وهو ذلك في الخارج فلا يمكن ان يكون مبدأ للآخر
 الخارجية ولا يمكن ان يكون رابط بين ان قد تم والتدابير فلا يكون ما اراد في حدوثه وكذا
 لا يمكن ان يكون اندات الاحدية دون الصفة الحقيقية مبدأ ما هو ادب على ما سبق تحفة
 في الاسراق الثاني والاشراق الثالث ما حاصلهما انه لولا صفات ابرائدية لا تستدسب
 المحل والابجاء دون خلق العالم فمن اذكر صفات ابرائدية فقد ذكر حدوث العالم
 وارسال ارسلا انكرام او اعتقد انه موجود على سبيل البحث والافس دون ايجاد اصارع
 وان شئت فقل لولا ان صفات ابرائدية لم تكن الاعيان انشأته، الحاصلة بالفيض الالهي من
 الذات المقدسة وحده على ما كاتب هي عيب من العسبة الارادة في رفع الاكوان والاحكام
 باسرها اذ وجودها لا يكون والاحكام موقوف بالحق، المحل والابجاء والمحل والابجاء موقوف بالصفات
 فمن انكر صفات محبت قال هي ماوردت في اشريفة ولا في بص انقرا فقد ادر اشريفة
 وان شئت فقل فقد ادر قوله تعالى خالق كل شيء فاعلموه اذ خلق الاسماء موقوفة بالصفات
 اذ الفص اذ صل من الذات المقدسة هو انفيض الالهي والحق موقوف على الفص
 المقدس الذي هو الحاصل من الصفات وكذا من ذكر بعددها حسب كثر انقلا من بعددها
 في مواضع فقد ادر انقرا الذي هو ما بل سموات والارض وما بينهما واغوى الادلة عند
 شيخ المحمد بما في القيمة بما احله اذ لاكثر في صفات الله تعالى اقول هي كلام الله ما لا ينكر
 في صفة العلم ولا في صفة القدرة ولا في صفة الارادة بل يعلم جميع العاومات يعلم واحد وفار
 على جميع الممكنات بقدرة واحدة ويريد جميع الكائنات بآرادة واحدة فهم صرا
 وانما التكثر في انقلاق وهو لا يستلزم تعدد صفة العلم ولا تعدد القدرة وهذا ما يغوي الادلة

عنده قول الامام الاعظم في افعه الا كبر الله و حد لا من طريق العدل بل من طريق انه
لا سربا له وقد سرك الكلام عليه بمحنة في عا اذ الامام الاعظم به بحث بنفع به ما رعه
اشيخ المحدود مع الى بحث التوحيد قوله وان صدق المشتق على اشئ يقتضى
ثبوت ما عد الاستغاق السج واعترض عليه انه صل كمالى لما حصله ان اقصاف الموصوف
بالله اى بالمعنى المصدري لاشت مطلوب اهل اسسة والجماعة لان مقصودهم اثبات اصفة
لموحودة في الخرج ويعبرون عنها بالصفات الحقيقية حيث قالوا وله صفات اربعة فائمه
بداته تعالى وقد قرر ان المعاني المصدريه من الامور الاعتبارية (اقول) هذا لا بضربنا
ماسبه من تسليم المدعى اذ الاعتراض بالمعاني المصدريه يقتضى الاعتراض بالصفات الحقيقية
التي عليها مدار ايجاد العالم وقد مر وجه الاقتضاء في صدر الاشارة الرابع وبالحمله ان
انكار اصفة الحقيقية وان لم يكن انكار انصوص انقاطعة في ماضى اسطر الا انه يقتضى انكار
ما ثبت باقتضاء النصوص الذاتية وسد باب الاقتضاء في النظر الحلى والدقيق ايضا ويقتضى
رفع استلزام بين الازم والمثروم وانتعق انه انكار ما ثبت بالنصوص القاطعة على ما سبق في
الاسرافات السابقة وتحقيق وجه الاعتراض وتوضيحه على طور عقول الجمهور مع بسط الوجه
مذكور في مصحح الحواشي حاسبة التثمة والحقاقي (قوله) يعنى ان صفات الله تعالى ليست من
الذات ولا غير الذات لى اما الاول فلان تلك الصفات بما كانت من الاوصاف الحقيقية
كانت واحدة القيام بذات الله تعالى ولو كانت عين اسدان كما ذهب اليه المعتزلة
و الفلاسفة ومن سجد وهدوهم كالا شيخ المحدود واهل ايه كانت متمعة القيام ورفع القيام
رفع اصفى بامرة على نهلو كانت عين ابدان لرم سربان العمل والخلق والابجاد
على ما سبق بمحنة فهو ما يؤدى الى تكرور عدم العام او على الاعتقاد بانه موهود بالبحث والانفاق
وان لتقول الجردان ما يتربى على صفات يتربى على الذات وهو امر ادنا لمثمة كما رعم
لشيخ المحدود ومثمة هذا يقول انما سده واسئلة عن الفرق بين اقدس وبين اقدس
لقدس وقد سقى ان الصادر بالقدس الاقدس لا يمكن ان يكون موهولا لا لمعقول لا يكون
الامصدر بالقدس اقدس وقد سقى بمحنة واما الثانى فلا يلو كانت عبر الذات فاما ثمة
بدواتها وقائمة بها وما وكل من سقى قطعى الاستحالة ولان الفران موهود ان موهود وموهود
احدهما مع عدم الامر وعبر عن ان موهود لى تعالى مع عدم علمه بهل غير متصور في
حقه تعالى وكذا موهود لعلم مع عدم لى قطعى الاستحالة وقس على سائر الصفات

ثم قوله فلا يلزم قدم العبر ولا تكثر القدماء يدل على ان معنى العبدية انما ذكر على طريق
 بيان حكم الصفة مع اموصوف وانما لا يحط الى محط الفائدة في دفع تشبيح الفرق الصائفة
 من مكبرى الصفات هو قوله لا عبر من ثمة عقده الشارح العبر من ولا يحصى ان الباع في دفع
 تشبيح الفرق الصائفة كالمعتزلة والشيعة ومن يجد وحدوهم كالشيخ المجدد وحرابه انما
 هو معنى تغابر القدماء لا معنى لتعدد القدماء اذ تعدد القدماء مما اقتضاه البرهان في مقام اثبات
 الصفات الحقيقية على ما سبق تحققه وانما ان التعدد اعم من التعابر فلا يجوز معنى التعدد
 على معنى التعابر الذي هو منطوق عبارة المتن وهذا الاشكال يهاجم على ظاهر استدراج
 اعنى قوله فلا يلزم قدم العبر ولا تعدد القدماء ما حاصله ان تعدد القدماء لازم في اثبات
 الصفة الحقيقية معنى تعدد القدماء يقترح في المقصود على ان التعدد اعم من التعابر فكيف
 يسر من معنى الاخص منى الاعم والشرح العبر برفره بهج آخر وهو قوله ولقائل ان
 يجمع الخ اذا حاصله ان هذا الجواب معنى على توفى التعدد والتكثر على التعابر وبسبب ذلك
 وفيه نظر وله جواب والاظهر في شرح عبارة المتن في رد المعتزلة ومن يجد وحدوهم اذ اردتم بروج
 تعدد القدماء المستقلة بذاتها فاللام مفعولة اذا الصعوبة ليست غير انما هو معنى ما هو معنى
 العبرية يقتضى معنى الاستقلال بمعنى ان العبرية لازمة للاستقلال ورفع الارم يقتضى رفع الماروم
 واذا اردتم بروج بعدد ما مطلقا او غير مستقلة فاللام مفعولة على انها غير مفعولة بل باعثة اذ
 بالتعدد اى تعدد الصفات القديمة من مقتضات بصوح القرآن والمالامة المصرية هي تعدد
 ادوات انقديمة المستقلة وقدر تقع انها الاستقلال من رفع العبرية هكذا ينبغي ان يفهم
 هذا المقام قال الشيخ المجدد في الصفحة الثانية وانكس واول من بقوله تحرر اندس انوارى
 وهو فندوتهم والامام عندهم ثم تلاحقه اصحابه وما عسوا ان المستعمل انما هو التعدد
 وانتكث وروج انقص والاستكمال بالعبر الى قوله ولا صعوبة في وجودها وانما المستعمل
 بعدد ما وتعبيرها بالصعوبة في توهم تكثرها وربادتها على ادوات وامكانها تعالى ان
 يفكره العيون وحل ان يحكم عنه الظهور وخر والندس بتحدون في اسمائه سبحانه ما
 كانوا يعلمون في الصفحة الرابعة والثلاثين (اقول متوفى الله تعالى في ابيه شيخ المجدد
 من دالدى حيث على تسويد اعرف طاس من دون دالدى واستعداد انسطاس من لنى
 حرك على جمع انسانس وانرطب كجمع جماله الخطيب انوارى في ساءه ثبت دالدى وب
 يعارض كلامك في سطر كلامك في سطر آخر وهلم جرا في كل سطر حتى انواع التناقض

في صفحة من نوى طاب لآت متحرر مسائل اندس بم يشارك لك في هذا الوصف احد
 من الاوسن فالآن اعلاطه مردود عنه اما اولا فلان قوله وهو اسماهم علم لان صمبر الجمع
 شهادة قوله بم نلاحظه اصحابه راجع الى الاسعرة واما يريدي القائلين بزيادة الصفات
 ومن معلوم ان ما هم ليس بغير الدير الرأى بل امامهم هو سلطان الاسمية
 واصحابه صلى الله تعالى عليه وآله وسام في مسائل الاعتقادية على ما سبق بحقيقته في تحقيق
 ميزان افرقة صاحبه وامهم ان قرآن اساطير انصاف وشهارة الامام لراى باسم امام اهل
 الكلام استهارة قول عبد الله الكرمي لكن ما نحن فيه وراء هذا الاشعار (واما ثانيا فلان قوله
 وما همسوا ان المستعمل انما هو لتعدد وبتكر قلب الموضوع عكس الموضوع سديان العمل
 والاشجاد او قولنا ببحث والاتفاق على ما سبق بحقيقته في الاسرافات واما ثالثا فلان قوله ولروم
 انقص والاستكمال بالعرفاء واقتراى عما يقتضاه من افرى بمن انقص الاقدس
 وانقص المقدس ما حاصله ان الفص الحاصل من بذات الاحدية وحدها هو الفص
 الاقدس الذي فعله دو انما يكون انصاف فالتصور انما كان في جانب الاشياء الحادثة واما
 انذات المقدس فلما كان في نهاية اشجود في المرتبة الادبية عن جميع انسب اذ هو مرتبة
 الذرية المحقة تحلى بالتحليلات الصفاتية حتى يصل اليها صفة اقدس طيس هذا التحلى
 على طريق الاستكمال بالاسماء بل محتاج الاسماء الى تحلى الصفات والاسماء فانعكس
 عدى الاستكمال في جانب الاسماء وبوئده (قوله تعالى والله اعلم وانتم الغرء اى انقرء
 الى تحليلات الاسماء والصفات اربعة على الذات لا استكمال الذات بالصفات ولا
 بالاشياء كما رعم به لشبح المتحد واما رعا فلانه اى اسبح العبد فدانى باعظم القرية
 حيث اعلى عدى الاستكمال بالعبور مع فقدان اربعة بين انذات وانصاف عبارة المنى
 الجرمية بالادفاسية فلم اعرض عن اروم الاستكمال بالعبور في كون الحركة السرمدية
 رابطة مع ان غير يتجلى في الحركة السرمدية مع انذات من طلى انذات
 تحليلات الصفات في الاوه ولا غير واذ قل ان الاحتياج في كون الحركة السرمدية رابطة
 هو محتاج العالم لا انصح ان ب لمقدس قلما نحن افي بهذه امرأة بل هذه المرة
 اهاى معابسة استهارة واستهارة (واما ثالثا فلان قوله لا تصور انصاف الاسماء الامور
 المتعددة التى فيها صفة الدرة والاسمية بدل على ان التكرار والتعدد يقتضى اربعة
 ولا حتى انما ال فاسد مربة بالمرية لا ترى الى عبارة امش لقي هي نص في تعدد الصفات

وفي تكثير ما يوصف في معنى العسرية ايضا والسرفه ان التعدد اعم من التعارض فلا يقتضى في
 الاخص ان يدعى هو استغفار بمعنى الاعم ان يدعى هو التعدد (واما اسنادا فلان قوله واما نحن مشبهنا
 مع استقدس عن التعارض والتعدد وزيادة نص في ان الشيخ استجدد قد تقول بلسانه
 بما ليس في قلبه اذ قوله مع التقديس عن التعدد والزيادة يقبض برتفع به قوله واما نحن
 فنشتها ومع قطع النظر عن معارضة ومناقضته نفسه ان يقول بمقتضى الصفات عن استجدد
 تكذيب الشريعة ونحوه من الدين وتكذيب مدونات العالم على ما سبق تحقيقه في الاسرار
 السابقة واسد على الشيخ استجدد باب مدونات العالم وارفع الامان فان قلت اسناد باب
 مدونات العالم لا يقدح فيما ذهب اليه الشيخ لتعدد من قدمه حيث اعتقد بالحركة السرمدية
 وكثير القائلين بالمدونات (قله امر صرعى متعزى المزاج * ملتهب الامتراج * عسير
 العلاج ادبظيره ثم اعنى ورضى بل اقدم عند السادات بولا باصريت مسبب مع اهل بيته
 رضى الله تعالى عنهم واحترر عن قتل المعصومة اقولها احاديت الديار اذ مرة اعتدى ومرة اغتري
 ومرة اغتري من عمت لا يشعر او بانواع الهوى) واما سائبا فلان قوله وانه لاصعوبة في اثباتها
 ولا صعوبة في وجوبها رد على العلامة مع قطع النظر عن مناقضته بالسلفه هيبة على من اثبتها
 بلسانه وانكرها بما كتبه في كتابه اذ استشكل العلامة اما هو على من صرحه بالوجوب
 داظهار من الوجوب هو الوجوب بالذات فحاصله راع الى من الصفات اذ لم يقل احد
 بتعدد الوجوب الذاتي فاللام في الصعوبة لام العهد الحارص اذا كانت الصعوبة على
 من انكرها كالشيخ التعدد وامر اياه اذ حمله الى سد باب العمل والابحار بحجة انه من
 من اعتقد مع قلبه وبرهانه بالصفات فاصواب ان تحدث الصعوبة واسنادها الى العلامة
 من صاحب اسرار * انما هو من سوء الفهم او من اسلاب الادراك * او من من كتمان
 بصواب (واما انما ساء فلان قوله ولا صعوبة في توهم تكثير ما يرد بانها على الذات وامكانها مردود
 عليه لانه ان اراد من الصعوبة الاسكال في التعدد واكثر قد سبق ان استوفى داي تعدد انصفان
 ما طقت به نص الايات يربادنها بما تقتضاه اقتضاء النص واقتضاه ومحبوب العالم ومدت
 رابطة من نكر تعددها ويربادنها قد انكر انقرأ ورضى وهو الوجه الى الصصوص وحوى
 اجماع المحول من هل اسمة والجماعة وان اراد بالصعوبة الاشكال اسوار على قلوبهم كل
 امكان حاد هذه الصعوبة من الشيخ المحمد انما يشاء من سوء فهمه في موضوع القصة
 مذكورة اذ المراد هو المهم من المصادر بالقياس والاعتبار والمعنى كل ممكن صادر بالقياس

والاعتبار فهو عاقل كما سبق تحقيقه ومن المعلوم ان صدور الصفات ببس بالاعتبار لاستمراره
 النفس والمقصود وملوه تعالى عن الكمال فالصفات الصادرة بالاعتبار خارجة عن موضوع
 القضية وليس هذا الخروج بطريق حصص انقواء العقلية كما توهم بل هذا انما كان
 بطريق تحقيق تلك القضية بالمرايين القطعية كما سبق والتحقق ببس بتخصيص واذا قبل
 قد تقرر ان علته لا يحتاج الى الحدوث عندهم والصفات لها كانت خارجة عن موضوع القضية
 على التحقيق اسبق كانت قديمة واذا كانت قديمة كانت مستعينة عن موضوعها لانقضاء
 علة اللاحقة وهي الحدوث وان شئت فعليك تفريده على طريق المعلومة ما حاصلها انه لو ثبتت
 الصفات الراكدة لا تحتاج الى موضوعها فكانت عائدة قلنا معنى قولهم ان علة الاحتياج هي
 الحدوث المراد منه الحدوث من حيث انه بعد العدم فالصفات خارجة عن موضوع تلك
 القضية كما في القضية السابقة اذ الصفات تتبعها الانفكاك عن الذات على ان يقول درق
 بين اللاحقة في علة انه علة وبس الاحتياج الى العلة لمارية واحتياج الصفات انما هو
 الى العلة بمارية دون العلة انما علة الخلق وذلك شهادة عملة امتن وهي لا هو ولا غيره
 ووجه اشهاد ان هذه عبارة الوثيقة جامعة الوحدانية انما هو هو والبيان حكم الصفات
 التي انتموها الاحل اهل الاعتقاد به ثبت بالقرآن ولما فتح باب خلق العالم وحده وباب
 العمل والاحكام فتح باب الله من دائرته هذه الرابطة انما بنة بالقرآن وفي هذه العبارة
 لوثيقة اشار الى انما هي الصفات الراكدة ارتباط ذات هبة الوحدانية وذات هبة الامكان
 كما هو بين الرابطة اما الحقبة الاولى فمن حسب تقريره الله من الاقدس واستيلا كما في الذات
 الالهية واندرامها في مرتبة غيب الهوتة وابو حبوب انداني فلا عزم كانت هو هو اي عين
 الذات وهذا معنى الاستهلاك واما هبة الله من حسب اخصاف الماري سبحانه بذلك الصفات
 في مراتب انقضاءات الخارجية وهي مرتبة الالوهية ومرتبة الربوبية ومرتبة المعبودية
 وقد اشر الى اجتماع هبة الوحدانية والامكان بالحدس القدسي ايضا فمعنى قوله
 وهي لا هو اي ليست عن الذات في مرتبة الاتصال وتلك المرتبة هي مرتبة العمل والاحكام
 والعبارة المذكورة بقص هو هو اي عين في مرتبة الاستهلاك انتهى هي المرتبة الكفرية
 الحقبة ونظر انصوده الى الجهة الاولى ونظر الاسعرة والماني رتبة الى الجهة الثانية لانهم
 انما يحتاجون الى حسب انه وسط في صدور الحوادث من انه تعالى كما سبق بحقيقته وبهذا
 تبين انه تعالى ليس بعلة فاعله فاعله بل هو علة فقط فاحتياجه ببس الى الفاعل بل الى القابل

فقط ولا يلزم كونه تعالى معلوماً ولا كمالاً كما تنفع به الشيخ المجدد في تعليله على شرح البتواي
واعتمد على هذا المسروق في مقام ابطال الصفات واختاره بلا عبرة لاثباته بلسانه المجرّد
في الحكمة الدالة بالتمهيد العظيمة على نفسه خوفاً من مرآة الخواشي وأماناً لافلان قوله
حل ان يحجم علمه الظنون وقوله وحروا الذين يبحسون في اسمائه في السطر التاسع من
الصفحة الرابعة والثلاثين يدل على ان الشيخ المجدد من الخوارج وان كنتم في رب
فيه عليكم بمطالعة كتاب الخوارج من صحيح البخاري فلا تشرقتم بمطالعة الباب المرقوم
ثم اذ اتوا حجتهم الى ما حرره بعد حتم الحكمة الدالة في الصفحة السابعة والاربعين والهاثة الى
همس من ومائة عنوانه هكذا اسم الله الرحمن الرحيم حق العقيدة عقيدة اهل البطنون تنفون
الى ان المعيار انتهى قد نص به صحيح البخاري ووضح الاطلاق على الشيخ المجدد اذ هذه
الرسالة التي حررها تالفة على الحكمة البالغة كالحكمة البالغة باطقة بأنه من الخوارج الذين
تشبهوا بالسكران والسمة مع رعم الاحتفاظة على التوحيد والخلقوا الآيات الواردة في حق
السكران خاصة على اكار الدين عامة صادقة الحق عندهم موافق هواهم وصابط اساطير ما الى
هواهم تخر حوائج الدين كخروج السهم من الرمية فلا ينفعهم قراءة آيات الاحاديث النبوية
كما لا ينفذ شدة تشبههم بها في تحرير عقايدهم العاسدة حقيقته في الخواشي على القاصي ما علم
اجل الشيخ المجدد ان حائلقا وحائلسا وان كادوا من المثلان الرزحية الا انها متاع اعدان غابة
اتباع في الآثار والاحكام وبينهما دار الدنيا ووجه التعريض بهذه اللطيفة السانحة الفرقة
من قوله تعالى والله الفسى وبين قوله تعالى رب العالمين غير حق عند كل قبي وركن وارام
هم ولن تفهم وجه التمسق بينهما عليك تلاوة قوله تعالى اقدر اى من آيات ربه اسكبرى
بذل الانكسار والرجوع الى الله تعالى ما تريدون من آياته اسكبرى ومن آياته الصغرى
اي الآيات السكبرى فهي الصفات القديمة الارلية القائمة بذاته تعالى واهل الكلام هوها
بالآية السبعة كالحيوة والعلم والقدرة والسمع والبصر والكلام واما الصغرى فهي الاسماء
الالهية ولما كانت تلك الصفات الحقيقية التي هي وسيلة الفيوضات الالهية مرجع الاسماء
الحسنى التي هي مراتب ومظاهر هاهنا السكبرى ولما اقتضى شهود الآيات السكبرى ان
هي الصفات الحقيقية القائمة بذاته تعالى شهود آيات الصغرى التي هي الاسماء الحسنى اذ انجل
مصفة الحياة والعام يجعل عددها سبحانه وعالمها بعامه تعالى وهلم حراصها بالذكر تحقيقه

في الحادوي على القاصي ويتم الكلام في بحث المعراج فانظروا تظار الرحمة واذا عسر على ك
 مطالعة النسبة من آياته اسكري وآياته الصغرى فعليك مطالعة الاشرافات اسأله
 فانها مسئلة الاحاطة وبعد الاحاطة تحكم بطلان ما كتبه في رسالته الثانية عنواناتها الزخرفية
 توصل اصحابه الى اقليم الجهل امركب وموارد المأثم دون البقطة فخطوب بعضهم باللامى
 والسلمى وبعضهم بالواهى واقاصى وبعضهم بالرائش والخافى على انهم اصحاب شتى فصافوا
 في حقه الاحقة في رد البوعية قوله اى صفاته الارلية اى صفته الارلية القائمة بدائه تعالى وهى اموات
 الصفات والائمة اسعد الحياة والعلم والقدرة والارادة والسمع والبصر والكلام فكى اورد اشيع
 المجد آية الاتحاد ههنا عسى قوله تعالى ودر والندس يا عبدون في اسماءه رد على اهل السنة والجماعة مع
 ان المصنى ما بهم قوله وله صفات ارلية قائمه بدائه تعالى بل فسره وبينه بقوله وهى
 العلم والقدرة والارادة اى بين الصفات الارلية بالائمة السبعة وام يقل وهى الالات والعوى
 ومناة الثانية الاخرى اولم يقل * وهى امو المكارم والنفاس وايض الوجه منى يجوز ايراد
 آية الاتحاد ههنا وغيره عند كل شيخ وصى من قرأ آية الاتحاد في الاسماء رد على الغائلين
 بالصفات فقد اقام البرهان على غباوته وعلى عروجه من ذمرة اهل السنة والجماعة وقدانى
 بتهمة عظيمة عليهم وكتب حظ التعطيل فصار من المعطلة اما الاول لانه لم يرق
 بين الاسماء والصفات وما فى آية الاتحاد فهو من الاسماء حيث قالوا بالالات وباعرى وبامانة
 الذاتية وباليص الوجه واما المكارم وكلامنا في الصفات وشتان ما بينهما واما الثاني فلم مر
 من معيار الخلقى في الحوارج واما اثالث فلما نص في انكشى الكسر سرح اصول الردوى
 وعبارته هكذا اشعبه عليهم طريق التوحيد وذلك لان الصانع القديم لاشريك
 له والصفات لو ثبت لكانت غير الذات لان الصفات اذا لم تكن هى الذات هى غيرها
 فالقول بالاثبات منافي للتوحيد ولم يعلموا انهم ابطالوا توحيدهم بتوحيدهم فصاروا من المعطلة
 عطلوا النصوص وتركوه بلا عمل انتهى كلام انكشى انتهى صاحبه من اكابر الخففة فعلى ما
 انكشى قد صار الشيخ المحدث من المعطلة وهو كذلك في نفس الامر بشهادة دوله
 ولا يخفى قد كان هذا النقل من انكشى والتأييد به لعرضين احدهما التاكد مع "الدين
 بعد ما تم المطلب والارام بالوفى من المراهين التى يتبناها العاقل الثقيلين ونادى بها نبيه
 الاحقة الاحلة الذين يعرفون الحق بالرجال ويعتمدون على ماسطره الشيخ المجدد الذى

اشتهر عندهم بالفضل والكمال حتى رغبوا أنه لا شبهة بينه وبين صاحب الاصحاح ومن
ثم قلنا من يوثق ويعتمد على قوله وانما ما مقتضاه به وحاصل شبهه انما في أنه في اشبيح
المحدد قد صرف عبارة لمتن في ما وافق هواه وفي موضع صرفها الى ما ذهب اليه
الفلاسفة كما في مسألة الجبر والبدى لا يتجربى ومسئلة الصفات ومع وجود هذا انصرف حال حلافا
للفلاسفة وفي موضع صرفها الى ما ذهب اليه الشيعة ونقل الاقول القادمة منهم مع ترك
الاحوية التي كانت من طرف اهل السنة والجماعة وعلهم حرام مع هذا الى وجود صرفها الى
ما اقتضى هواه اصحح بلسانه بانه في صدد تحقيق عقائد الحقيقة حيث قال ولا شبهة بالحكمة
المسلعة الخفية في شرح العقائد الخفية وهذا عاداته المستمرة في كل موضع بعد نقل الاقوال المشتملة
على المغالطة الموقعة اصحابه في المثلثة قال هذا ما ذهب اليه الشيعة اجمعون فقد اتى بتهمة
عظيمة على الخفية وعلى الشيعة اجمعين في شرعه المركب من كاذب الاوهام واعاجيب
الاحلام فكان ضرره في الدين اشد من ضرر الامة الذين لم يقتلوا دين الاسلام طوائفهم
ابتداء او عرص عن شرعه وعن تسويد الاوراق لكل حيراله (قوله) وهي صفة اربيه
تتكشف المعلومات عند تعلقها بها الح قطعاً قديماً او اربيا واحداً نادداً كانت المعلومات
قديمة كذات ابصار سبحانه وصدته فالتعلق قديم واد كانت اربيه كالارواح والاعيان
الذاتية والاستعدادات الكايه المعبر المحولة الحاصلة بنفس لا فسد في الارل وتنطق
ارلي وخرق بين انقدم والاربيه كأعدام الحوالب اربيه مست قديمة واذ كانت حادثة
بعلم الحوادث بانها تستقيم اذا وقعت يعلم بعلمه السابق بانها تقع بالتعلق الحادب والتعقبي
ان نسبتته تعالى مع صفاته الحقيقة الى الحوالب اليومية والراء سات نسبة مركز الدائرة
الى النقطة التي هي في محيط تلك الدائرة حكما انه لا تعابر ولا تفاوت في نسبة انصفة الحقيقة الى
الحوالب اليومية سواء كانت تلك انصفة علماء القدرة او ارادة اوسمها او غير ذلك اذ كما ان
داته تعالى متعالية عن الزمان كذلك صفاته الحقيقة بمعالجة عنه ولا يستلزم تغير علمه تعالى
والصودية مثلاً الا يصاح امر في بين المتعالي عن الزمان وبين الزمانى دانه كالحال في داخل
اسميت يرى ما يتجاذى بانه ولا بدى ما في اطرافه فالعجاذى كالحاضر وفي الاطراف كالماضي
وانه يستقبل واذ اخرج من داخل اسميت ثم صعد الى سطحه يرى جميع ما في اطرافه فقس
على حاله تعالى عن الزمان على سبيل التقريب دون التشبه وانقص شبه العلم انقدم
بنفس الحال المستقر في مكانه على حاله والحوالب اليومية بما في يده وسارته وقسم انصفة
الى الحقيقة الحصة والى الاصاودة الحصة والى الحقيقة دت الاصله والكل منها احكام
يختص بها وفي سبق ما كفى لشرح هذا المقام في بحث عموم اعلم وسموله للكل والجرعى

في تحشبه قوله ولا يخرج عن علمه وقدرته شيء، وفيه مسلكان مسلك الاتفاق ومسلك القدرة
ولا كالشيء عمدة في هذا المقام احتاره المصنف وليس مقصوده جمع المطالبين في مطلب
كما توههم مولانا الفاضل عند الحكم وسب عبارة المتن إلى العصور عن أداء المقصود
بالنسبة إلى العلم الذي دائره أوسع من دائرة القدرة فإدراكه هو العلم في تحقيق هذا المقام
تبقى أوسع دائرة على ما كان بحيث لا تقتضي دمول الممتنعات تحت ان القدرة هكذا ينبغي أن
يفهم هذا المقام وأما الشيخ المجتهد فما أتى بشيء وما فسر اعلم بل عمله ثم أتى بالتعليل
الذي ينافي ما ذهب إليه حيث قال أقوله تعالى وتحمّل من أمشي ولا تصنع إلا علمه وقوله
حل ثباته ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء وغير ذلك من الآيات (أقول) قد سمى
الشيخ المجتهد من وجهين الأول أن قول المصنف هو العلم ليس كطلب عالم بجميع المعلومات
حتى يحتاج إلى الاستدلال على عموم العلم وشموله جميع الأشياء بل هذا المقام مقام الحكمة عن
الصفات الحقيقية ومقام تعدد الصفات التي هي مدار اتحاد العالم فمن ثم قال بعد
لا قرأه الحديث وله صفات ثم قال هو العلم والقدرة الثاني أنه أي الشيخ المجتهد قد اعترف
هو بما أنكر آدماء حيث قرأ الآيات المقطعة بالصفات الرائدة فليخص أسماؤه الثاني
أنه قد سبق من ابن افرقيس وانتراعه من عبارة ابنه الأكبر في الاشرافات السابعة
ما أحصله أن القائل بعينية الصفة يقولون عالم بداته قادر بداته مر يد بداته وأما القائلون
بالصفة الرائدة فيقولون عالم بعلمه قادر بقدره مر يد بمرادته وعلم جراً وان كنتم
في ريب في هذا المبرأ فليكن بمطالعة الفقه الأكبر (قوله) هو صفة توفّر في المقدورات
عند تعلّقها بها السخ (أقول) حديث اشعاع في القدرة كحديث التعلّق في العلم فالمعنى
توفّر في المقدورات عند تعلّقها تعلّقاً مادّياً كما هو المختار عند الشارح التحرر من اوتعلّقاً
قد يما يعمى أنها تتعلّق في الارل بوجود المقدور وما لا يرال من الاوقات الا أنه سواء كان
بالايجاد أو لا ايجاد وانقسم اشياء من اشعاع اسلم من ايهام المحلبة لبعو ادث وان كان الأول
أظهر ويمكن توجّهه ما أحصله أن تعلّق التعلّق ليس ذات الله تعالى حتى يلزم أن يكون محلاً
للعو ادث من المحل أنه هو دو ات الحو ادث والشيخ المجتهد لما لم يميز مذهب الفريقين أتى
بما ضحك عنه ادون ابطلة من الثقلين حيث قال التكب من الفعل وتركه بعد ما كان
ممكناً ومن فسرها بأنها صفة توفّر في المقدورات على وفق الارادة فقد جعله خريفة لا ينكر
صفة الخلق والتكوين انتهى ما علمه مصحّحة وخريفة على رد العلامة (أقول) تعريف
العلامة تعريف جامع المذهبين أي الاشاعرة والماتريدية ساء على عموم التعلّق وأما تعريف

الشيخ المحدد فحاصله رافع الى مذهب اسماء فلاسفة توصح المعام انهم لما رموا بتدع
 حلوه تعالى عن ايجادها لم يفسروها على كون الفاعل بحيث ان شاء فعل وان لم يشاء لم يفعل
 وقالوا مقدمة الشرطية الاولى بالنسبة الى وجود العالم دائمي الوقوع ومقدمة الشرطية
 الثانية بالنسبة اليه ليس بدائمي وقالوا صدق الشرطية لا يقتضي صدق الطرف من ولا ينافي
 كذبها ايضا وقالوا دوام الفعل وامتناع الترتيب بسبب الضرر لا ينافي الاحتمال الا ان الوقوع
 هو مطلوبه (قوله) هي صفة توجب صحة العلم صح (اقول) بل هي صفة هي مشاء صحة العلم
 ومشاء صحة الارادة ولم يراعوا ان جميع الصفات واما الشيخ المحدد فلما كان في صدره
 النفي قال وكيف لا فانه لا يشك عن علمه معلوم وعن فعله مفعول ولم يفسرها اصطلاحاً ما
 ذهب اليه الفلاسفة حيث نفوها واعتبروا بالاسم فقط اي المسمى وفسروه بالتدراك الفعالي ويهدا
 لتفسير فسرهم الشيخ المحدد بالتدراك الفعالي في اصطلاح الخامسة والعشرين واعرض عن
 تفسير صفة الحياة وقد اجمع اهل السنة والجماعة على ان الحياة صفة رائدة على العلم
 والقدرة والارادة بل قالوا هي ام جميع الصفات الكفيلة ويهدا اثنين استقامة ما قاله اعلامه
 وبطلان ما قاله الشيخ المحدد في القدرة والحياة وكذا اعراضه عن تفسير الارادة حيث
 قال صفة قديمة لله تعالى في اصطلاح رابعه والثلاثون وبوكان من اهل السنة والجماعة يسعى ان
 يفسرها بانها صفة حقيقية توجب تخصيص المقدور بخصوص وقت ايجادها فكذا ينبغي
 ان يفهم هذا المقام وكذا قوله والمشية ليس عين الارادة يدل على ما ذهب اليه لان اهل
 السنة والجماعة صرحوا بان الارادة والمشية واحدة وكذا صرحوا بان الارادة ليس نفس
 القدرة الى الصديق على السوية والابن لم يرد باب الترخيج والتخصيص فيلزم سد باب
 حدوث العالم اذ لا وجود دون الترخيج والتخصيص والقدرة غير مخصصة اي ليس شأها الانتاثير
 دون التخصيص والترخيج فلا بد من الارادة التي هي صفة تخصيص المقدور بخصوص وقت
 ايجادها فالارادة تنطلق في الارل اموه واما الحدوث في وقت مخصوص فلا يحصل الحدوث الا في ذلك الوقت
 ولا يلزم تخلف المعلول عن محو الاقتصار الارادي تحته في مصباح الحواشي ما شبهه الغنم والحقاي
 ر قال امصص ربه والله تعالى متكلم مع اي موصوف بصفة الكلام فادعوت التعارض انصحيحة
 انه قوله من السلي في تلك الصفات الحقة التي هي امهات الصفات فاعلم انه قد ينتزع
 من تعريفي بمصهاومه الصعري ومن تعريفي بمصهاومه السكري في اثبات تلك الصفات
 المعدودة المتعددة اموهودة في الدارج وفي تحته بقى اعتبار اثبات ربايتها للذات المقدس

ولأثبت مغايرتها للمعاني المصدرية ما أصله أن نسبة الذات إلى جميع الآثار الخارجية
سواءية فلولا الصفات لانسد باب العمل والابتعاد وأما مغايرتها للمعاني المصدرية فلأن هذه
التعريفات التي اختارها العلامة شاهدة بأنها مبدأ الآثار الخارجية حيث عرفت العلم بالصفة
الازلية فتكشف المعلومات عند تعلها وعرفت القدرة بالصفة الازلية التي نوعت في المقدورات
وعرفت السمع بالصفة الازلية تتعلق بالمسموعات ويلزمه انكشاف المسموعات وعرفت البصر
بالصفة الازلية التي تدرك بها المبصرات وعرفت الإرادة بالصفة الازلية التي توجب
تخصيص المقدورات في احوال الاوقات وغيره حتى ان انكشاف المعلومات والتأثير
في المقدورات وكذا تأثيرها وكذا اختصاصها في احوال الاوقات وكذا انكشاف المسموعات
وكذا انكشاف المبصرات من الآثار الخارجية ولا تعنى بالصفات الحقيقية الموجودة في الخارج
الاماتكون مبدأ للآثار الخارجية ويظهر الاحكام العينية بخلاف المعاني المصدرية فانها
من الامور الاعتبارية ولا شيء من الامور الاعتبارية بهيئتها للآثار الخارجية واذا قيل من
عادات الشيخ المجدد الترفع عن ارباب الجهل وتغلبت ذات الفعول والذهول باكثر
النقول ينقل ما وقع عليه بصره سواء وافق مذهبه او خالفه كما اجمع في مقام الوفا من ارتفاع الامان
مع جمع التقيض من اقوال المذهبيين المتخالفين فكذلك الامر المبرهن الى الخروج عن
مقام البرهان بل مواقع العيان بقيت المسئلة المطاوعة مستورة وراء العبدان واضحكة
عند الكلمة وخفية عند الجهلة فلم اعرض عن تفسير قول المصنفه العلم وعن ذوله والجوابة
وكيف قال وكيف لا دون التفسير وكيف اعرض عن تفسير الارادة بالمرة وكيف فسر القدرة
بالتمكن من الفعل وهو معنى مصدرى ليس بمطلوب ههنا وكيف اكتمى بهذا المقدار قلنا
هذا المقام مقام الامتحان وعند الامتحان يكرم الرجل اويهان ومن جمع جمعا ولم يعرف غلطا
ولاسقما ولا سقطا ولا يميز بين الصحيح والصواب والشطط والغلط فاني من وقوع الامتحان
من امر ابيه في مثل هذا المقام الذي يعرفه الصبيان واذا قيل عليه ان ينقل التعريف الصحيح
من شرح العلامة قلنا عليك بالانصاف وقبول الحق الصراح فانه اخرج نفسه في جملة الكلمة
وزعم انه فوق العلامة ولانه اذا نقل في هذا المقام التعريف الصحيح الثابتة المروية
من السلف والفضلاء الكرام يخاف من اعترافه بحدوث العالم بقاء على ان ارباب هذه
التعريفات من الغائلين بحدوث العالم حدوثا زمانيا اوعلى ان هذه التعريفات قاضية
بحدوث العالم على ما سبق تحقيقه غير مرة والاول اشبه وانظر اذ لا ملالة له في المفهوم

وإذا قيل أن أحرابه أصناف شتى فمنهم من اعتذر بأنه أي الشيخ المعجود قد أورد اعتراضاته
 الطفيلية على أهل السنة والجماعة في مواعفاته على طريقة السرقة من كتب الشيعة من نقل
 الأقوال القاذمة من طرقتهم ولم يصرح بصحة ما سرقه ولم يلتزم صحة ما نقله (أقول) مثل هذا
 الاعتذار من فرط جهالتهم عما كتبه الشيخ المعجود في صدر كتابه ومن غاية غفلتهم عن قاعدة
 النقل ومن عدم تفرقة بينهم بين النقل المعجود الذي يقتضي كون الشيخ المعجود
 من أجهل الناس وبين النقل مع التأييد الذي يقتضي أن يكون الشيخ الشيعة الإمامية
 في بعض المسئلة ومن أجهل الفلاسفة في بعض المسئلة كما سبق تحقيقه فتذكر وأيضاً سأل عن
 الشيخ المعجود لم سرق الأقوال القاذمة الواهية الجافية من كتب الشيعة الشنيعة ولم أهمل الأجوبة
 القوية المحررة في شرح التجربة وشرح المواقف فهاجها كثر الأقوال القاذمة الواهية
 الاضحوكة كأن الناظر إذا نظر إلى ما سوده في مبحث الخلافة بظن أن كتابه المسمى بالحكمة
 البالغة من كتب التواريخ وماوجه أهمل أجوبة أهل السنة والجماعة مع أن واحداً من أجوبة
 أهل السنة والجماعة يقطع عرق ما سوده في الأوراق الستة في مسألة الخلافة وهذا وجه قوي يدل
 على أنه من الشيعة ولم أعرض عن تشریح المطالب المهمة وأم شجن كتابه في مسألة واحدة
 بالوفى من الأقوال الواهية القاصية البعيدة عن المحتام والمرام عند الأنصاف وأما السرقة
 وهذا الأعراض وهذا الاكثار يدل على أنهم من أجهل الناس (وإذا قيل) نعم أنه كحاطب
 الليل في نقل المسائل المشوبة بالكواذب والأدلة المبطونة وفي نقل الأقوال الواهية القاصية
 أي البعيدة عن المسائل الكلامية فلا عبرة ولا عيب ذمياً كتبه في المطالب والعلوم البراهنية
 من غير التزام صحة ما كتبه إلا أنه بعد ما صرح به بأن على رضى الله عنه وهو عمدة أصحابه صلى
 الله تعالى عليه وسلم قال ثم كل من حديث المنزل وهو حديث المولات محكم في إعطاء الفضيلة بخلاف
 ما ورد في أبي بكر وعمر فإنها مع عدم دلالتها على الفضيلة محتمل هكذا صرح بقدر الشيخين
 في الصفحة الحادية عشرة بعد المائة (قلنا) قدح المعجود في الشيخين وقد رجح الخليفة الرابعة
 عليه ما مبنى على الجهل في الفرق بين الفضيلة وبين الحكاية عن مقام الأخوة وتحقيق هذا الفرق
 في الجزء الرابع من هذه الحاشية الفارقة بين المقامين وقد افهمنا الطائفة الكبرى على الشيخ
 المعجود في الجزء المرقوم بحيث ينعكس حديث الأحكام والاحتمال على الشيخ المعجود والمردود
 (إذا قيل) انهم أي أحزاب الشيخ المعجود قالوا أن مواعفاته مشككة بحيث لا يطلع عليها
 أحد من العلماء وقالوا نعم له عطف واحد وهو قوله وأما عثمان رضى الله تعالى عنه فلم يكن

(قوله فمنهم من اعتذر الخ)
 أن لم تفهم أولئك تفهم ما فصلنا
 ه في الأصل أضرب لك
 مثلاً لا إذا قال الراضى
 وجدت في كتاب أن في بلدة
 فلان قرأنا قد كتب قبل
 نبوة نبينا صلى الله تعالى
 وسلم فنقلته من غير حراية
 ثم أيده به ما سمح في خيالي
 من غير رواية فهل يجوز هذا
 الراضى من الطعن توضيح
 المقام أن الناقل على أقسام
 ناقل ينقله لشربه ولا يضاحه
 لكون هذا المنقول صحيحاً
 نافعا لخلق الله تعالى والطلبة
 خاصة وناقل ينقل ما هو
 الصحيح المروى من الثقة
 لتأييد ما أتى به سابقاً وناقل
 غير ملتزم صحة ما نقله بل
 نقله لا بطله لكونه مردوداً
 في الشريعة وناقل مجرد
 لتكثير النقول دون قصد
 التعميم وناقل نقله ثم أتى
 بتأييد ما نقله من الأمور
 الباطلة بقوله وأقول ويعضدك
 أو بقوله ثم حديث المنزل
 نسخ وناقل لا عقل له ولا فهم
 فيما نقله بل ينقله كيف
 ما تلقى وإن كان هذا المنقول
 مضراً أو منافقاً لما ذهب إليه
 هذا الناقل وناقل غير ملتزم
 الصحة مع التأييد كما هو
 حاصل اعتذار أحرابه
 والشيخ المعجود من الأقسام

صحيفة في الشريعة والاربعة
الاخيرة مردودة بانفاق
الوحدان والبرهان فلا
ينفع اعتذارهم منه

واذا قبل ساح اغاثك اذا غلط
منه الاصابة بالغلط
وتجاوز عن تعقبه
زاع بواو الوسط
الذي ماسا قط ومنه

الحسنى فقط قلنا فرق
بين هذا وبين ذلك قياس
هذا على ما نحن فيه قياس
مع الفرق اذا ما عطل
النصوص والآيات القرآنية
عن ما فيها الفصح بمنصب
التجديد على رأس هذه
المائة فعلى هذا الانصاح
اعتمدت اهرامه فانوا
يظنون فلسفة على عموم

الفرقة الناجية فصاروا
كالعوام بل كالانعام لا يعلمون
ما يسلطه الصبيان والجهلة اذا ما

بنى دارا وهم مصر او سمى
هذا البناء المشتمل على
الاساطير المختلفة بالحكمة

البالغة اعتمدوا على مجرد
التسمية فاصلا وشرح العلا
مة فمنعوا عن الدخول الى

ابواب العقائد الفرقية
الناجية واتوا بجرأة عظيمة
ناطقة بتعطيل النصوص
من قالوا ما ورد في القرآن
قوائم وله صفات وهم مرا
كما هو دأبهم منزه

يليق للاغلاف مع وجود اهل سورى وهذا القدرح انها كان على طريق الغفل عن بعض المعقنين
(قلنا) هذا الاعتذار من الاحزاب الفاضلين الغافلين الذي لا يميزون بين الشمال
واليمين ولا يفرقون بين المكائنة والمكان والمكين ولا يرضى باعتذارهم الشيخ الحبيب الامين
اذ قد ايد هذا القدرح بقوله واقول وبعض ذلك ما ورد في عطف على قوله قال
بعض المعقنين فكان هذا التأييد من الشيخ المجدد تأييد القول واما عن قوله فلم يكن يليق
للخلافة وعظمه ضرر وكثرت جنائنه في الدين ومعارضه على حديث تسبيح الحصة في ترتيب
الخلافة على طريق الاشارة حققتها في مرآة الحواشي ومعارضه على حديث ملاحضت
عثمان به بالمراعاة على ما استخرج صاحب جامع الاصول في شمائل النبي صلى الله عليه وسلم حقه
في مصاح الحواشي ماثبة التهمة والخلفاء وفي الجزء الرابع من هذه الحاشية الفارفة بين
المقامين انرضى عمن اتى بالفوف من الخطا والاعطال انلوم على من اتى باحقاق الحق المعراج
انرضى عمن تلاعب بايات القرآن وعطلها متركعة المعالي انلوم على من حقق آيات القرآن
ودق باب المعالي وفتح ابوابها من سبعة الى سبعين عملا بنص حديث خاتم النبيين حقه
في الحواشي على القاصي هل يتجوز من يتطرق بانكار الملائكة بقوله هكذا وجدت في تفسير
سيد المرسلين المنكرين وهل يتجوز من تجنن بان الامام الاعظم رحمه الله تعالى قد خالف
الشريعة بقوله هكذا في كتب التواريخ وهل يتجوز من نفوه بان اكثر الصوفية كانوا من ارباب
البدعة بقوله هكذا يفهم من تلبس ابيليس وهل يتجوز من يتكلم بانكار المعراج بقوله هكذا
ذكره فلان الفاسي وهل يتجوز من يتكلم الجنة والنار ونص على كونهما من الامور الخيالية
بقوله هكذا وجدت في تفسير سيد الدهر وهل يتجوز من افنى بسقوط الزكوة من مال التجارة
ويحل لكاح ما فوق الاربع من النساء الى غير ذلك من المسائل المنكرة بقوله هكذا وجدت
في كتب الشوكاني وهل يتجوز من نفوه بان له تعالى مكان وصفة الاستقرار في العرش بقوله
هكذا وجدت في تفسير ابن تيمية وتفسير فلاح البيان للنواب الكذاب كلا بل يجب ان يرد
عليه ويجب ان يار بطلان قوله ويسأل عنه هل انت ملزم لصحة ما نقله وغرضك الاعتماد عليه ام
مجرد النقل بدون الاعتماد على ما نسطره فان اختار الاول اغد بما في مرآة الحواشي من الوجوه
العشرة ونوقش بما سطر من الاغلاط وعوقب بما كتب من الاشطاط ولا يكف بهج ان يقول
هكذا في كتب الامامية او الدجالية نقلت عنهم من دون نظر الى صحة المباني والمعاني وان
اختار الشق الثاني قيل عليه فانت حاطب اللبل جامع الاراجى المعجونة المكذوبة فليس
هذا شأن الكملة بل شأن الجهلة الكذبة وايضا يسأل عنه هل تحفظ انت ما كتبت وهل تطلع

على ما قدمته بذلك سابقا انعرف ما سطره آتيا فان قال نعم اغتد بها اعترى وان
قال لا عند من اعترى وكين الغافلين وحير كبحر الجاهدين (واذا قيل) ان تقول لانه
القادمة والتي لا طائل تحتها لم لا يجوز ان تكون باب غيالات الشعراء بل هي
من هذا الباب اذ الشيخ المجدد من الشعراء المتصنعين وقد اشتهر بالاجور للغير
يجوز للشاعر كما رتبته الرؤا في الاصحاح سوى حضرت على رضى الله تعالى عنه
قلنا اذا انضموا امام حرام اغتدوا وطعنوا كما طعنوا وابضا ما نقله اما جاز او حرام شرعا فعلى
الاول لا بد من اقامة الدليل على جواز ما نقله بحيث يكون مقبولا عند الكبراء وعلى الثاني
لا تحصل النجاسة للثمن الحزن وابضا انهم الذين لا يرون اقوال اهل السنة والجماعة
حجة فبالعجب من الذى انكر حجة اقوال ارباب الهدى وانكر طريقته وجعل طريقه
الشبهة والشعراء حجة وقد صرح العلماء بان المشتبه على ما لا يجوز شرعا فبيح النقل
ولا يجوز نقله الا قصد الرد والابطال والشيخ المجدد قد سرف الاقوال القادمة
مع الافتخار والاستحسان ومع التأييد الفاسد وقد ورد من كنت خصمه
مضته يوم القيامة وهذه الخصومة قدرها بعض الصالحين ثم الجزء الاول

(تصحيح السهوات الواقعة في الكتاب)

صحيحة سطر	خطا	صواب	صحيحة سطر	خطا	صواب
١٦ ٥	بالجمع	بالجمع	١٤ ٥٦	فقط	فقط
١٧ ٦	الكلام الموم	الكلام الموم	٢٨ —	بكثرة	بكثرة
—	الموموم	موم	١١ ٥٧	حيث قال	حيث قال قال
٨ ٨	الهاء في المصنفات	الهاء في المصنفات	١٥ ٦٥	اعتقد	اعتقد
٩ ١٧	بقعة	بقعة	١ ٦٢	نقى	نقى
٢٥ ٢١	فليس	فليس	٥ —	لانفى	لانفى
١٥ ٣٧	المعظم	المعظم	١ ٦٣	بتخريب	بتخريب
٧ ٥٥	والعطى	والعطى	٢٣ ٦٤	الوقى	الوقوف

(تصحيح السهوات الواقعة في الهامش)

١٧ ٦	مصدقات	مصدقات	٣٦ —	على الادنى	الاعلى الى
٣٥ —	قبل	قبل	—	الادنى	الادنى
٣٥ —	المعلماء	المعلماء	١١ ٣٦	الطامة	العامية